جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

استشراف مستقبل التكامل التجاري الإقليمي في ظل منظمة التجارة العالمية – تجارب مختارة مع إمكانية الإفادة منها في العراق

رسالة تقدم بها
محمد علي مهدي التميمي

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء وهي جزء
من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف
الأستاذ المساعد الدكتور
عمار محمود حميد الربيعي

1444 هـ

2023 م

بِسْمِ اللَّــهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

(وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً)

صدقَ اللهُ العليُّ العظيم

سورة الأسراء أية 85

إقرار المشرف

اشهد ان اعداد الرسالة الموسومة بـ(**استشراف مستقبل التكامل التجاري الإقليمي في ظل منظمة التجارة العالمية – تجارب مختارة مع إمكانية الإفادة منها في العراق**) التي تقدم بها الطالب (محمد علي مهدي حمزه) قد جرى تحت أشرافي في جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

الأستاذ المساعد الدكتور

عمار محمود حميد الربيعي

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

التاريخ / /2023

توصية رئيس القسم

(بناءاً على توصية الأستاذ المشرف أرشح الرسالة للمناقشة)

الأستاذ الدكتور

توفيق عباس عبدعون المسعودي

التاريخ / /2023

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار الخبير اللغوي

أقر بأنّ الرسالة الموسومة (استشراف مستقبل التكامل التجاري الإقليمي في ظل منظمة التجارة العالمية – تجارب مختارة مع إمكانية الإفادة منها في العراق) والعائدة لطالب الماجستير (محمد علي مهدي حمزة) قسم الاقتصاد قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية من قِبلي حتى أصبحت ذات أسلوب لغوي سليم خالي من الأخطاء اللغوية ولإجله وقعت .

التوقيع/

الاسم: أد. حازم فاضل محمد

كلية العلوم الإسلامية / جامعة كربلاء

التاريخ: 2023/6/6

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ (**استشراف مستقبل التكامل التجاري الإقليمي في ظل منظمة التجارة العالمية – تجارب مختارة مع إمكانية الإفادة منها في العراق**) والمقدمة من قبل الطالب (محمد علي مهدي حمزه) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، ووجدنا أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير (جيد جداً) .

الأستاذ الدكتور

توفيق عباس عبدعون المسعودي

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(رئيساً)

الأستاذ المساعد الدكتور

أيهاب عباس محمد الفيصل

جامعة ميسان / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً)

الأستاذ المساعد الدكتور

سلطان جاسم سلطان النصراوي

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً)

الأستاذ المساعد الدكتور

عمار محمود حميد الربيعي

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً ومشرفاً)

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءاً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير قسم الاقتصاد/ للطالب (محمد علي مهدي حمزه) الموسومة بـ (**استشراف مستقبل التكامل التجاري الإقليمي في ظل منظمة التجارة العالمية – تجارب مختارة مع إمكانية الإفادة منها في العراق**) ، ارشح هذه الرسالة للمناقشة .

الأستاذ الدكتور

محمد حسين كاظم الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور

محمد حسين كاظم الجبوري

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

الإهـــــــداء

الى سيدنا الحبيب المصطفى (صلى الله عليه واله وسلم) وعلى اله الطيبين الأطهار راجين شفاعتهم الى يوم الدين...

الى منبع الحب والحنان والموصلين الى رضا الرحمن ... (والدي ووالدتي)

الى من حبهم يجري في عروقي....(أخواني وأخواتي)

الى أجمل عطايا الرحمن، شموع حياتي التي استضيء بهم، قرة عيني

أولادي... الأحبة (بان ، أفنان ، حسين ، علي)

الى من شاركتني معاناة البحث وهونت علي صعوباته... رفيقة حياتي وشريكتي في تحقيق حلمي... (زوجتي الغالية)

الى منار العلم ومهد المعرفة ...(أساتذتي الأفاضل)...

الى كل ذي فضل علي...

الى الأهل والأصدقاء جميعاً...

أهدي جهدي المتواضع عرفاناً واحتراماً

محمد

شكـــــــــــر وتقـــــــــدير

اللهم إني افتتح الثناء بحمدك وأنت المسدد للصواب ، يمنك الحمد لك حمداً لا ينفد أوله ولا ينقطع أخره ، اللهم لك الحمد كما أنعمت علينا نعماً بعد نعم، وأفضل الصلاة والسلام على النبي المختار وآل بيته الأطهار وعلى من أتبع خطاهم بإحسان الى يوم الدين.

يطيب لي وأنا أفرغ من كتابة أخر سطور البحث بعد ان وفقني الله لإتمامه ان أتقدم بوافر العرفان وكثير الشكر والامتنان الى مشرفي الأستاذ المساعد الدكتور عمار محمود الربيعي لقبوله الأشراف على رسالتي ولتوجيهاته المثمرة والسديدة، فكان عوناً لي في مسيرتي فضلاً عن صبره وخلقه الكريم ، ولطالما استعنت بتوجيهاته التي ساعدتني كثيراً في إتمام البحث وإخراجه في هذه الصورة فلا يسعني ألا ان ادعوا له ولعائلته الكريمة بدوام الصحة والعافية ومزيد من التقدم.

و كما أقدم كامل شكري وتقديري الى عميد كلية الإدارة والاقتصاد الأستاذ الدكتور محمد حسين الجبوري ورئيس قسم الاقتصاد الأستاذ الدكتور توفيق المسعودي وأقدم شكري وامتناني الى السيد رئيس لجنة المناقشة المحترم لتشريفه لنا بترأسه لجنة المناقشة ..... والشكر موصول الى السادة أعضاء لجنة المناقشة ... لقبولهم مناقشة رسالتي هذه ، ولاسيما من تحمل منهم عناء السفر فشكر الله سعيهم وحفظهم من كل مكروه وزادهم رفعه .

ويتوجب علية عرفاناً بالجميل ان أتقدم بعظيم الشكر والتقدير الى أساتذتي الأفاضل في كلية الإدارة والاقتصاد والشكر موصول إلى موظفي كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء .

ووفاءاً مني أن أتقدم بخالص شكري وامتناني الى زملائي في الدراسة وفي العمل لما قدموه لي من مساعدة وتعاون دعائي لهم بالخير والتوفيق .

وختاماً أقدم شكري واعتزازي الى من أخذت من وقتهم الشيء الكثير وقاسموني الجهد والعناء فقد كانوا لي سنداً طيلة مدة البحث ، واخص بالذكر عائلتي الكريمة .

الباحث

المستخلص

يعد التكامل التجاري الإقليمي أحد أهم استراتيجيات العلاقات الاقتصادية الدولية التي تساعد على تحقيق نجاحات اقتصادية كبيرة . وعليه فإن هذه الدراسة نسعى من خلالها إلى تحديد عوامل نجاحها ، ونقاط ضعفها والتحديات والصعوبات التي تواجهها ، من أجل تحديد إلى أي مدى يمكن أن نستفيد من التجربة التكاملية بين العراق والدول المجاورة والإقليمية والاستفادة من الأنضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO) ، وتعزيز إمكانية الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الكبيرة التي يمتلكها باتجاه تنمية القطاعات الاقتصادية التي تعاني من الاختلالات الهيكلية ، وهذا ما يمكن الإسراع ببناء المشاريع الاستراتيجية المهمة التي تعد ضرورية وأساسية لتطوير الاقتصاد العراقي ومنها ميناء الفاو الكبير والطرق والمواصلات السريعة للنقل البري والسكك الحديدية السريعة والمتطورة والجسور وربطها بدول الجوار كافة لتسهيل نقل السلع المستوردة والمصدرة والمسافرين وتجارة الترانزيت وإنشاء المطارات وتزويدها بأسطول للنقل الجوي الحديث .

أن إنشاء وتفعيل التكاملات الاقتصادية الإقليمية جاء نتيجة الشعور المتزايد لدى الدول بأهمية النهج الإقليمي كإطار جديد للتكيف مع ضعف الدولة الوطنية في أداء وظائفها من جهة ، واستجابة للتغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يفرضها سياق العولمة من جهة أخرى. وتزامن هذا الاتجاه العام نحو التكاملات الإقليمية مع زيادة الجهود المتعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية ، ثم اتسعت التساؤلات والجدل حول طبيعة العلاقة بين الأطر الإقليمية والمتعددة الأطراف في مجال تحرير التجارة الدولية.

تناولت الدراسة ظاهرة التكاملات الاقتصادية الإقليمية ودورها في تعزيز التجارة البينية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) (WTO) ، ومن خلال عرض تجربة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) وتجربة دول مجلس التعاون الخليجي وتجربة منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (الأسيان) للمدة (2005 - 2021) بالاعتماد على جمع البيانات الإحصائية للصادرات والواردات البينية من السلع والخدمات وتحليلها ومقارنتها بقيم العوامل الداعمة للتكامل الاقتصادي الإقليمي كنماذج استطاعت الصمود أمام الأزمات الاقتصادية العالمية . وخلصت الدراسة إلى أن مؤشرات التجارة الخارجية والاختلاف في الهيكل الاقتصادي ، وتوافر الموارد الطبيعية ، وتطوير البنية التحتية ، وكفاءة القوى العاملة ، وحجم سوق الاستهلاك ، والتعريفة الجمركية ، كلها عوامل تعزز مكاسب التجارة .

.....المحتويات .....

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهداء	ب
شكر والتقدير	ت
المستخلص	ث
قائمة المحتويات	ج - خ
قائمة الجداول	د
قائمة الأشكال	ذ
المقدمة	1
أهمية البحث	1
مشكلة البحث	2 – 1
فرضية البحث	2
هدف البحث	2
منهجية البحث	2
هيكلية البحث	2
حدود البحث	2
الدراسات السابقة	5 - 3
الفصل الأول: الاطار النظري والمفاهيمي للتكامل التجاري الإقليمي ومنظمة التجارة العالمية	57 – 6
تمهيد	7
المبحث الأول: التكامل التجاري الإقليمي	8
المطلب الأول: الاطار المفاهيمي والنظري للتكامل التجاري الإقليمي	8
أولاً: نشأة التكامل التجاري	8
ثانياً: مفهوم التكامل التجاري	10 – 9
ثالثاً: نظريات التكامل الإقليمي	13 - 10
المطلب الثاني: أهداف وفوائد ومراحل التكامل التجاري الإقليمي	13
أولاً: أهداف التكامل التجاري الإقليمي	14 – 13
ثانياً: مزايا وفوائد التكامل التجاري	14
ثالثاً: مراحل التكامل التجاري الإقليمي	18 – 15
المطلب الثالث: شروط ومشاكل وأثار التكامل التجاري الإقليمي	19
أولا: شروط التكامل التجاري	21 – 19
ثانيا: مشاكل التكامل التجاري	22 - 21
ثالثا: الآثار الاقتصادية للتكامل التجاري	24 - 22
رابعا: التكاملات التجارية الإقليمية الرائدة	24
المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي لمنظمة التجارة العالمية	26
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الأتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT)	26
أولاً: نشأة الكات (GATT)	26
ثانياً: جولات الأتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT)	29 – 27
المطلب الثاني: منظمة التجارة العالمية	30
أولاً: نشأة المنظمة	30
ثانياً: مفهوم المنظمة	31 - 30
ثالثاً: أهداف المنظمة	31
رابعاً: مبادئ المنظمة	32 – 31
خامساً: مهام منظمة التجارة العالمية	33 - 32
سادساً: اتفاقيات منظمة التجارة العالمية	39 - 33
سابعاً: ألية الأنضمام الى منظمة التجارة العالمية	41 – 39
ثامناً: طريقة عمل وصنع القرار في المنظمة	42 – 41

.....المحتويات .....

تاسعاً: الأثار الإيجابية والسلبية لمنظمة التجارة العالمية	42
عاشراً: الفرق بين اتفاقية الكات ومنظمة التجارة العالمية	43
المطلب الثالث: المؤتمرات الوزارية وهيكل منظمة التجارة العالمية	44
أولاً: المؤتمرات الوزارية	47 – 44
ثانياً: هيكل منظمة التجارة العالمية	47
المبحث الثالث: علاقة التكامل التجاري الإقليمي بمنظمة التجارة العالمية	49
المطلب الأول: القواعد التي تحكم التكاملات التجارية في ظل منظمة التجارة العالمية	51 – 49
المطلب الثاني: الآراء المؤيدة والمعارضة للتكاملات الإقليمية في إطار منظمة (WTO)	52
أولاً - الآراء المؤيدة للاتفاقيات التجارية الإقليمية	53 – 52
ثانياً: الآراء المعارضة للاتفاقيات التجارية الإقليمية	54 – 53
المطلب الثالث: العلاقة بين التكاملات الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية والأثار المترتبة عنها	54
أولاً: العلاقة بين الإقليمية والمنظمة	55 – 54
ثانياً: أثر التكامل الإقليمي على منظمة التجارة العالمية	57 – 55
الفصل الثاني: تجارب دولية في التكامل التجاري الإقليمي	58
تمهيد	59
المبحث الأول: تجربة رابطة دول جنوب شرق اسيا (ASEAN)	60
المطلب الأول: التكامل التجاري لدول الأسيان وانضمام الأعضاء لمنظمة التجارة العالمية	60
أولا: نظره عن التكامل التجاري لدول الأسيان (النشأة ، الأهداف ، الأهمية ، المبادئ)	62 – 60
ثانياً: المؤشرات الاقتصادية لرابطة الأسيان	62
ثالثاً: مزايا رابطة الأسيان للدول الأعضاء	62
رابعاً: طبيعة اقتصادات دول الأسيان	63
خامساً: انضمام دول الأسيان إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)	63
المطلب الثاني: تحليل حجم التجارة لدول الأسيان بشكل عام	64
أولاً: حجم التجارة لدول الأسيان والعالم ومنظمة (WTO) والناتج المحلي الإجمالي	64
ثانياً: تحليل نسبة حجم التجارة لدول الأسيان مع حجم التجارة العالمية ومنظمة (WTO) والناتج المحلي الإجمالي:	66 – 65
المطلب الثالث: تحليل حجم التجارة البينية لدول الأسيان	67
أولاً: هيكل التجارة البينية لأعضاء الأسيان	69 – 67
ثانياً: تحليل نسبة تجارة كل عضو إلى الناتج المحلي الإجمالي	70 – 69
ثالثاً: تحليل نسبة تجارة كل عضو إلى إجمالي تجارة الأسيان	74 - 71
المبحث الثاني: تجربة دول مجلس التعاون الخليجي	75
المطلب الأول: التكامل التجاري لمجلس التعاون الخليجي وانضمام الأعضاء للمنظمة	75
أولا: نظره عن التكامل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي (نشأة، الأهداف، التأسيس)	77 – 75
ثانياً: مراحل التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي	78 - 77
ثالثاً: مزايا أتفاقية المجلس للدول الأعضاء	79 – 78
رابعاً: طبيعة اقتصادات دول المجلس	79
خامساً: انضمام دول المجلس إلى منظمة التجارة العالمية	79
المطلب الثاني: تحليل هيكل التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي	80
أولاً: حجم التجارة لدول المجلس والعالم ومنظمة (WTO) والناتج المحلي الإجمالي	80
ثانياً: تحليل نسبة حجم التجارة لدول المجلس مع حجم التجارة العالمية ومنظمة (WTO) والناتج المحلي الإجمالي:	82 – 81
المطلب الثالث: تحليل حجم التجارة البينية لدول المجلس	83
أولاً: هيكل التجارة البينية لأعضاء مجلس التعاون:	84 - 83

.....المحتويات .....

ثانياً: تحليل نسبة تجارة كل عضو إلى الناتج المحلي الإجمالي	88 - 85
ثالثاً: تحليل نسبة تجارة كل عضو إلى إجمالي تجارة المجلس	92 – 89
المبحث الثالث: تجربة اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية	93
المطلب الأول: التكامل التجاري في اطار النافتا وانضمام الأعضاء لمنظمة التجارة العالمية	93
أولا: نظره عن التكامل التجاري لدول النافتا (النشأة ، المبادئ، الأهداف ، المجالات)	97 - 93
ثانياً: مزايا أتفاقية النافتا للدول الأعضاء	98 – 97
ثالثاً: طبيعة اقتصادات دول النافتا	99 - 98
رابعاً: انضمام دول النافتا إلى منظمة التجارة العالمية	99
المطلب الثاني: تحليل هيكل التجارة لدول النافتا	100
أولاً: حجم التجارة للنافتا والعالم ومنظمة (WTO) والناتج المحلي الإجمالي	103 – 100
ثانياً: تحليل نسبة حجم التجارة للنافتا مع حجم التجارة العالمية ومنظمة (WTO) والناتج المحلي الإجمالي	105
المطلب الثالث: تحليل حجم التجارة البينية لدول النافتا	104
أولاً: هيكل التجارة البينية لأعضاء منظمة النافتا	105 – 104
ثانياً: تحليل نسبة التجارة البينية لكل عضو إلى إجمالي التجارة المنظمة الإقليمية (النافتا)	110 – 105
الفصل الثالث: العراق ومنظمة التجارة العالمية وفرص التكامل التجاري الإقليمي	111
تمهيد	112
المبحث الأول: نظرة عامة عن طبيعة الاقتصاد العراقي	113
المطلب الأول: تحليل التركيب الهيكلي للاقتصاد العراقي	113
أولا: القطاع النفطي	113
ثانياً: القطاع الزراعي	114 – 113
ثالثاً: القطاع الصناعي	116 – 115
رابعاً: قطاع الخدمات	116
المطلب الثاني: تحليل هيكل تجارة العراق الخارجية	117
أولا: تجارة العراق الخارجية ومساهمتها الى الناتج المحلي الإجمالي	119 – 117
ثانياً: مساهمة صادرات قطاعات الاقتصاد العراقي الى إجمالي الصادرات	121 – 120
المبحث الثاني: قضية انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية	122
أولا: مساعي العراق للأنضمام الى منظمة التجارة العالمية	123 – 122
ثانياً: دوافع انضمام العراق الى المنظمة	123
ثالثاً: شروط انضمام العراق الى المنظمة	124
رابعاً: إيجابيات انضمام العراق الى المنظمة	125 – 124
خامساً: سلبيات انضمام العراق الى المنظمة	126 – 125
سادساً: فرص العراق المتوقعة للأنضمام الى منظمة(WTO)	127 – 126
سابعاً: معوقات انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية	128 – 127
المبحث الثالث: فرص التكامل التجاري الإقليمي للعراق	129
المطلب الأول: الإفادة من التجارب الدولية في التكامل التجاري الإقليمي	129
أولاً: الإفادة من تجربة رابطة دول جنوب شرق أسيا (الأسيان)	129
ثانياً: الإفادة من تجربة دول مجلس التعاون الخليجي	132 – 131
ثالثاً: الإفادة من تجربة اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)	134 – 132
المطلب الثاني: استشراف مستقبلي حول إقامة تكامل تجاري إقليمي بين العراق ودول الجوار	135
أولاً: العراق وإمكانياته الاقتصادية	135
ثانياً: إمكانية دخول العراق في تكامل تجاري مع دول الجوار	136
الاستنتاجات والتوصيات	143 – 142
المصادر	151 – 144

.....المحتويات .....

قائمة الجداول

ت	عنوان الجدول	الصفحة
1	اهم التكاملات التجارية الإقليمية في العالم	25
2	جولات الجات من (1947 - 1994)	29
3	الدول التي اكتسبت العضوية في منظمة التجارة العالمية من عام (1995 – 2022)	40
4	قائمة الدول التي حملت صفة مراقب والتي تسعى للأنضمام (1987- 2022)	41
5	صنع القرار في المنظمة	42
6	الاتفاقيات التجارية الإقليمية سارية المفعول في ظل (WTO)	51
7	هيكل التجارة لدول الأسيان مع العالم ومنظمة (WTO) للمدة (2005- 2021)	64
8	نسبة مساهمة الأسيان إلى تجارة العالم ومنظمة (WTO) والناتج المحلي لدول المجلس والعالم للمدة (2005- 2021)	65
9	الناتج المحلي الإجمالي لدول الأسيان للمدة (2005-2021)	67
10	هيكل التجارة البينية لدول الأسيان للمدة (2005-2021)	68
11	مساهمة تجارة الأسيان إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل عضو(2005-2022)	69
12	مساهمة التجارة لكل عضو إلى إجمالي تجارة الأسيان (2005-2021)	71
13	هيكل التجارة العالمي ومنظمة (WTO) ودول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2005- 2021)	80
14	مساهمة المجلس إلى تجارة العالم ومنظمة (WTO) والناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس والعالم للمدة (2005- 2021)	81
15	هيكل التجارة البينية والناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس للمدة (2005-2021)	83
16	مؤشر الانكشاف التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2005-2021)	84
17	مساهمة التجارة لدول مجلس التعاون الخليجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل عضو(2005-2021)	85
18	مساهمة تجارة كل عضو إلى إجمالي تجارة المجلس (2005-2021)	89
19	هيكل التجارة العالمي ومنظمة التجارة العالمية ودول النافتا للمدة (2005- 2021)	100
20	مساهمة النافتا إلى تجارة العالم ومنظمة (WTO) والناتج المحلي الإجمالي لدول النافتا والعالم للمدة (2005- 2021)	101
21	هيكل التجارة البينية والناتج المحلي الإجمالي لدول النافتا للمدة (2005-2021)	104
22	مساهمة تجارة الدول الأعضاء إلى إجمالي تجارة النافتا والناتج المحلي الإجمالي لكل عضو للمدة (2005-2021)	106
23	القطاعات الاقتصادية ومساهمتها الى الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (2005-2021)	117
24	هيكل التجارة والناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (2005-2021)	118
25	هيكل الصادرات العراقي للمدة (2005-2021)	120

.....المحتويات .....

قائمة المخططات

ت	عنوان المخطط	الصفحة
1	مراحل تطور التكامل التجاري الإقليمي	18
2	الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمي	48

قائمة الأشكال

ت	عنوان الشكل	الصفحة
1	تطور الاتفاقيات الإقليمية في العالم (1948 - 2022)	51
2	تطور نسبة تجارة الأسيان الى تجارة العالم ومنظمة (WTO)	66
3	تطور صادرات كل عضو الى صادرات الأسيان	73
4	تطور واردات كل عضو الى واردات الأسيان	74
5	تطور مساهمة تجارة المجلس الى تجارة العالم ومنظمة (WTO)	82
6	تطور نسبة تجارة دول المجلس الى الناتج المحلي الإجمالي	88
7	تطور نسبة التجارة لكل عضو الى تجارة مجلس التعاون الخليجي	92
8	مساهمة تجارة النافتا مع تجارة العالم ومنظمة (WTO)	103
9	تطور صادرات دول النافتا البينية	109
10	تطور واردات دول النافتا البينية	110
11	تطور مساهمة التجارة الى الناتج المحلي الإجمالي العراقي	119
12	تطور مساهمة صادرات القطاعات الى إجمالي الصادرات العراقية	121

المقدمة

للتجارة العالمية أهمية استثنائية لجميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية وذلك للمكاسب المادية والمعنوية التي تتحقق من تطور التجارة الخارجية لهذه الدول وتعاظم نفوذها نتيجة التطور والنمو الاقتصادي ، وقد برزت ظاهرة التكاملات التجارية الإقليمية خلال الحرب الباردة واضمحلال دور المعسكر الاشتراكي وتفكك دول المجموعة الاشتراكية وانضمام عدد منها الى حلف الناتو والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد أدى نشوء منظمة التجارة العالمية (WTO) الى إبراز دور التكامل التجاري الإقليمي لتحقيق الاستفادة القصوى من التوزيع الجغرافي لهذه التكاملات على مستوى قارات العالم.

ان قيام التكاملات التجارية الإقليمية وكذلك الاتفاقيات الاقتصادية الدولية سواء كانت ثنائية أو جماعية قد أصبحت ضرورية في الوقت الراهن إذ انتشرت على جميع أرجاء المعمورة إقليمياً وذات أبعاد سياسية واجتماعية وقومية ، ومثال ذلك اتفاقيه التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) ومنطقة التجارة الحرة العربية ومجلس التعاون الخليجي ورابطة دول جنوب شرق أسيا (الأسيان) والاتحاد الأوربي وغيرها ، ويتناول البحث في أساسيات قيام هذه التكاملات التجارية الإقليمية وأسباب نشوئها واستراتيجيتها للمرحلة المقبلة تحقيقاً للغاية التي أنشأت من أجلها وهل ان هذه التكاملات الإقليمية لها أثار سلبية على النظام التجاري العالمي الذي يهدف الى إزالة المعوقات والقيود أمام تحرير التجارة العالمية.

وبالنسبة للاقتصاد العراقي الذي يعاني من اختلالات هيكلية كبيرة تتمثل بسيطرة قطاع النفط على حوالي 99% من إجمالي الصادرات وضعف بقية القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة والخدمات والسبل الكفيلة ، فإن معالجة هذه الاختلالات تتطلب الدخول في التكاملات التجارية الإقليمية مع الدول المجاورة للعراق والدول العربية الأخرى للاستفادة منها وللوصول الى تحقيق التطور الاقتصادي المنشود. وكذلك إمكانية الأنضمام لمنظمة التجارة العالمية والاستفادة من مزايا الأنضمام أليها ، واستشراف مستقبل التكامل التجاري الإقليمي في ظل منظمة التجارة العالمية بالتركيز على تجارب مختارة وإمكانية الاستفادة منها في العراق وهذا ما سيتم تناوله في مضامين البحث .

أولاً: أهمية البحث

ان موضوع البحث ذو أهمية كبيرة ، إذ أن الاتفاقيات التجارية الإقليمية تعد أحد اهم الاستراتيجيات المعاصرة التي تنتهجها الدول التي يربطها الموقع الجغرافي ، إذ تمكنت من تحقيق نجاحات اقتصادية كبيرة من خلال أليات التكامل التي انتهجتها في صعود اقتصاداتها في أنظمتها التجارية والمالية والصناعية وتنظيم أسواقها ، ومن ثم فأن إنشاء تكامل أو تكتل بين مجموعة من الدول سوف يساعد الدول على تحرير التجارة فيما بينها لتعظيم مكاسبها من التجارة الدولية وتجاوز العديد من الصعوبات .

ثانياً: مشكلة البحث

عدم الأدراك بأهمية الاتفاقيات التجارية الإقليمية وما ينجم عن ذلك من خسائر اقتصادية وفرص عديدة متضمنة في هذه الاتفاقيات وكذلك من الفرص المتاحة في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف ، فضلاً عن

حقيقة اتجاه اغلب أعضاء (WTO) الى عقد الاتفاقيات الإقليمية ما يعني حرمان الدول التي لا تعقد هكذا اتفاقيات أو تتأخر عن الأنضمام الى WTO من مزايا تجارية عديدة . ويمكن لنا صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الاتي: هل يمكن للعراق الاستفادة من إقامة التكاملات التجارية الإقليمية في ظل التوجه نحو الأنضمام الى منظمة التجارة العالمية استناداً الى التجارب الدولية في هذا المجال ؟

ثالثاً: فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها: ((أن الاتفاقيات التجارية الإقليمية تعد منفذ مهم لاستفادة العراق من الأنضمام الى منظمة التجارة العالمية وذلك من خلال الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال)) .

رابعاً: هدف البحث

من خلال هذا البحث نسعى للوصول إلى الأهداف الأتية:

1- معرفة علاقة التكامل التجاري بمنظمة التجارة العالمية .
2- تقديم دراسة عن منطقة التجارة الحرة بأمريكا الشمالية ودول مجلس التعاون الخليجي ورابطة دول الأسيان ودورها في تطوير التجارة الدولية
3- معرفة المكاسب التي تسعى هذه التكاملات إلى تحقيقها للدول الأعضاء وإمكانية الاستفادة منها في العراق .

خامساً: منهجية البحث

لقد تم اعتماد المنهج الاستنباطي وباستخدام الأسلوب الوصفي من إذ عرض التطور التاريخي لنشوء التكاملات التجارية الإقليمية وأسبابها وأهميتها من الناحية الاقتصادية للدول الأعضاء فيها وإذ تم اعتماد التحليل القائم على البيانات وباستخدام الأشكال البيانية المستندة على الإحصائيات التي تم الحصول عليها للنتائج المتحققة من هذه التكاملات بالاعتماد على إحصاءات البنك دولي وإحصاءات التجارة الدولية وغيرها من المصادر الرصينة المعترف بها .

سادساً: هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول ولكل فصل ثلاثة مباحث من أجل تحقيق هدف البحث وأثبات فرضيته ، إذ تضمن الفصل الأول الاطار النظري لمنظمة التجارة العالمية والتكامل التجاري الإقليمي وعلاقة التكامل التجاري الإقليمي بمنظمة التجارة العالمية ، والفصل الثاني تضمن تجارب دولية في التكامل التجاري الإقليمي ومن هذه التجارب تجربة دول أمريكا الشمالية وتجربة دول مجلس التعاون الخليجي وتجربة رابطة دول جنوب شرق أسيا ، وبالنسبة للفصل الثالث تضمن هيكلية الاقتصاد العراقي وقضية انضمامه الى منظمة التجارة العالمية وفرص التكامل التجاري الإقليمي بالاستفادة من التجارب الدولية مع دول المجاورة والغايات المنشودة في التطور الاقتصادي للعراق .

سابعاً: حدود البحث

تم تحديد نطاق البحث بما يأتي:
1- الحدود المكانية: دول أمريكا الشمالية ، دول مجلس التعاون الخليجي ، دول جنوب شرق أسيا ، العراق .
2- الحدود الزمانية: تم تحديد المدة الزمنية (2005 - 2021) ، فضلاً عن الاستشراف المستقبلي .

ثامناً: بعض الدراسات السابقة:

- الدراسات العربية

الباحث	عنوان الدراسة	نتائج الدراسة
1- أسيا الوافي	التكاملات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في اطار منظمة التجارة العالمية	وخلصت الباحثة إلى أن التكاملات الإقليمية ليست سوى مرحلة انتقالية تستعد فيها دول العالم لتأسيس نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف ، وطالما أن هذه التكاملات الإقليمية لا تخالف قوانين الدولة ومنظمة التجارة العالمية ولكن موضوع الدراسة اقتصر على العلاقة بين الكتل وحرية التجارة الدولية ، إذ لم تتناول الدراسة تأثير هذه الظاهرة على التوزيع الجغرافي واتجاهات التجارة الدولية.
2- جميلة الجوزي	التكامل الاقتصادي العربي ، الواقع والآفاق	وأظهرت الدراسة أنه على الرغم من التحديات التي تواجه الدول العربية التي تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، إلا أن هذه الدول أدركت ضرورة هذا التكامل وإن كان متأخرا ، ويتجلى ذلك من خلال السعي لإنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وهو محاولة جزئية لإحياء جهود التكامل الاقتصادي العربي المتعثرة.
3- عبد الوهاب رميدي	التكاملات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة	إذ بين الباحث أسباب فشل التكتل في الدول النامية ، والتي عزاها لسياسات إحلال الواردات ، وإقامة حواجز تجارية عالية. كما أوضح ضرورة التكامل لحل مشكلة التنمية في هذه الدول لتحديات القرن الحادي والعشرين وتأثير هذه الظاهرة على التجارة الدولية .
4- زين الدين حماشي	تأثير التكتل الاقتصادي الإقليمي على تموقع الشركات بداخله دراسة حالة تكتل أمريكا الشمالية (NAFTA)	عالجت الدراسة تأثير اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية على التوزيع الجغرافي للشركات داخل التكتل، إذ أبرز الباحث أهمية وتأثير العوامل الجغرافية في عملية اختيار الموقع بالنسبة للأنشطة الاقتصادية ، سواء على مستوى سوقها المحلي أو الخارجي .

1- أسيا الوافي ، التكاملات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في اطار منظمة التجارة العالمية للتجارة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، الجزائر ، 2007

2- جميلة الجوزي ، التكامل الاقتصادي العربي ، الواقع والآفاق ، مجلة اقتصاد شمال أفريقيا ، العدد 5 ، جامعة الشلف ، 2008

3- عبد الوهاب رميدي: التكاملات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر 2007

4- زين الدين حماشي ، تأثير التكتل الاقتصادي الإقليمي على تموقع الشركات بداخله دراسة حالة تكتل أمريكا الشمالية (NAFTA) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019

ـ الدراسات الأجنبية

الباحث	عنوان الدراسة	نتائج الدراسة
1- Oker Gurler	دور ووظيفة التكاملات والترتيبات الإقليمية في تشكيل السوق الإسلامية المشتركة	هدفت الدراسة إلى التعرف على دور ووظيفة التكاملات الإقليمية والترتيبات التجارية في تكوين السوق الإسلامية المشتركة ، وبناءاً على هذا الإطار ، ناقشت هذه الدراسة بالتفصيل الدور والوظيفة الممكنين للكتل الاقتصادية الإقليمية والترتيبات التجارية في تشكيل السوق الإسلامية المشتركة ، أو أي شكل آخر من أشكال التكاملات الاقتصادية .
2- Manone Regina Madyo,	أهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا	حللت الدراسة تطور التكاملات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا وسرعتها ومنهجها وتدرجها من خلال البحث في متغيرات مختلفة ، وتمت مقارنة الإطار المؤسسي وبرنامج عمل التكاملات الإقليمية الأفريقية مع برنامج الاتحاد الأوروبي ، إذ خلصت الدراسة إلى أن التقدم في التكاملات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا كان بطيئاً ، وكذلك ينبغي النظر إلى التكاملات الاقتصادية الإقليمية على أنها أحد الجوانب الاستراتيجية للتنمية والنمو في إفريقيا ، وتحتم فوائد التكاملات الاقتصادية الإقليمية أن تظل الركيزة الأساسية لأجندة التنمية في أفريقيا .
3- Ombeni N. Mwasha	فوائد التكامل الاقتصادي الإقليمي للدول النامية في أفريقيا: حالة تكتل شرق أفريقيا	كان الهدف من البحث هو دراسة المواضيع المتعلقة بالتكتل الاقتصادي الإقليمي ، والتعرف على الفوائد العامة التي يمكن الحصول عليها من مشاريع التكتل الاقتصادي ، وكذلك حاول هذا البحث أيضاً استكشاف المحاولات المختلفة للتكتل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا والمشكلات التي وأجهها ، ويعد تكتل شرق أفريقيا كواحد من التكاملات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا ، وتحديث الفوائد التي حققتها أو يتوقع أن تحققها الدول الأعضاء في هذا التكتل ، نتيجة انضمامها إلى هذه التكاملات الاقتصادية الإقليمية وتوصلت الدراسة الى أن تشكيل تكتل شرق إفريقيا ، وبخاصة الاتحاد الجمركي ، قرارا صائباً ، لأن اقتصادات دول شرق إفريقيا كانت أصغر من أن تجتذب بمفردها أي استثمار مهم وكبير في هذا الاقتصاد المعولم ، مثل زيادة التجارة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وزيادة القدرة التفاوضية ، وتعزيز الأمن وحل النزاعات في المنطقة ، وتحرير حركة الأفراد ، مما سهل التجارة عبر الحدود ، وإدارة المشاريع المشتركة .

1- Oker Gurler, Role and Function of Regional Blocs and arrangements in The Formation of The Isalmic Common Market, Journal of Economic Cooperation, Issed No.28, Ankara, 2000.

2- Manone Regina Madyo, The Importance Of Regional Economic Integration In Africa, Dissertation Submitted In Fulfilment Of The Requirements For The Degree Of Master Of Commerce, University Of South Africa, 2008

3- Ombeni N. Mwasha, The Benefits of Regional Economic Integration for Developing Countries in Africa: A Case of East African Community (EAC), Korea Review of International Studies, Seoul, without date.

ـ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

أبرز ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ، إذ ركزت على بيان طبيعة العلاقة بين التكاملات الاقتصادية في اطار التكامل الإقليمي وبين (WTO) ، وعرض المؤشرات الاقتصادية المتمثلة بمتغيرات إجمالي التجارة وإجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول الدراسة والعالم ومنظمة التجارة العالمية إذ كانت هذه الدراسة تطبق على مجموعة من الدول على خلاف الدراسات الأخرى، فكان التركيز على تجربة واحدة فقط ، فضلاً عن ذلك فقد ركزت الدراسة الحالية بمزيد من البحث على مجموعة من الدول المنضمة لمنظمة التجارة العالمية والدول التي تسعى الى الأنضمام الى المنظمة والدول التي لم تنضم الى المنظمة الى حد الأن ، وكذلك تناولنا إمكانية انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية وفرصة دخوله في التكاملات التجارية الإقليمية على ضوء تجارب دول الدراسة والمدة الزمنية .

الفصل الأول

الاطار النظري والمفاهيمي للتكامل التجاري الإقليمي ومنظمة التجارة العالمية

تمهيد

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الدول المنتصرة في رسم خريطة جديدة للعالم تمثل مكاسبها الاقتصادية من الحرب ومن الأمور التي حظيت بأهمية كبيرة ، التجارة العالمية والمصالح الاقتصادية ، أذ عقدت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها اجتماعات لمناقشة أعمار ما دمرته الحرب وقضايا التجارة الدولية وتم طرح مشروعين للمناقشة أولهما مشروع الاقتصادي الإنكليزي كينز وثانيهما مشروع الاقتصادي الأمريكي مارشال ونظراً لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية والسياسية تم تبني مشروع مارشال الذي تعززت بموجبه السيطرة الأمريكية بموجب اتفاقية (بريتون وودز) وأنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية وبرزت بذلك قوة الدولار الأمريكي في الاقتصاد العالمي ، ونتيجة لذلك جاءت اتفاقية الجات التي انضمت أليها (23) دولة عام 1947 .

وأدى ظهور مفهوم العولمة بعد مدة وجيزة إلى دعم الفكر الاقتصادي الذي تبنته الولايات المتحدة من خلال تحرير التجارة وإزالة العوائق أمام عمليات التبادل التجاري ، كان من الضروري تحويل الجات من مجرد اتفاق إلى منظمة دولية تقوم بهذه المهام فزادت الانتقادات لآلية عملها وتأثيراتها على الدول بخاصة النامية منها التي تنتقد بأنها كتلة جديدة تستخدمها الدول المتقدمة لتحقيق مصالحها على حساب مصالح الدول النامية من خلال المنظمة ثم بدأ مشروع الشراكة القائم على الاختيار وعدم المساواة يميز بين حرية التبادل التجاري وحركة العمالة ويزيل الحواجز عن الأول ويضعها أمام الثاني خوفا من الهجرة بأشكالها المختلفة سواء هجره الأفراد والكفاءات وهجره وانتقال رؤوس الأموال إلى الدول المتقدمة ، وتطلب ذلك عقد اجتماعات وجولات عديدة لأنشاء منظمة التجارة العالمية والتعرف على مبادئها وتحديد مفهومها وأهدافها ومبادئها وسياساتها وألية الأنضمام أليها.

وقد اتضح بأن التكامل التجاري سيؤدي إلى فوائد للدول الصناعية والدول النامية على حد سواء بما في ذلك فرص فتح أسواق جديدة وتدفقات هجرة اليد العاملة من الدول التي انضمت للتكامل الإقليمي ، أما المصلحة الاستراتيجية فقد تمثلت في دعم التنمية الاقتصادية من خلال الاستقرار السياسي وهذا ما سنبينه في مباحث هذا الفصل بالشرح والتحليل .

المبحث الأول

التكامل التجاري الإقليمي (Regional Trade Integration)

شهد النصف الثاني من القرن العشرين اتجاهاً متزايداً من الدول نحو التكامل التجاري الإقليمي ، مما أدى إلى الزيادة من أهمية الموضوع في الأدبيات العلمية الحديثة ، ومن خلال هذا الموضوع سنحاول التعرف على نشأته ومفهومه وأهدافه ومزاياه وأثاره والتفسيرات النظرية التي تناولته.

المطلب الأول: الاطار المفاهيمي والنظري للتكامل التجاري الإقليمي

أولا: نشأة التكامل التجاري

إن ظاهرة التكامل التجاري ليست ظاهرة جديدة ، ولكن ظهورها كتجربة اقتصادية جاءت بعد الحرب العالمية الثانية عندما استخدمتها مجموعة من الدول بحسب مراحل تطورها (نامية أو متقدمة) و سياستها الاقتصادية (اشتراكية أو رأسمالية) لمواجهة التحولات المختلفة التي يعيشها العالم في تلك المدة ، وظهرت هذه التكاملات نتيجة للقيود التي فرضت في تلك المدة ، إذ كانت قارة أوروبا هي أول من ساهم في نشوء هذه التكاملات بسبب الأزمات والخسائر التي عانت منها هذه الدول على جميع المستويات نتيجة الحرب العالمية الثانية[1].

إذ أدركت هذه الدول أنه يجب عليها أن تتحد في جميع النواحي لإعادة بناء اقتصاداتها ومواجهة الهيمنة التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (سابقا) ومواكبة التطورات العالمية وبخاصة التكنولوجية ومن هنا اجتمعت دول أوروبا الغربية على شكل السوق الأوربية المشتركة عام 1957 ثم استمرت مرحلة التقدم حتى وصلت أوروبا إلى الاتحاد النقدي وظهور العملة الموحدة (اليورو) في عام 1999 وكانت الأخيرة صورة مثالية للكثير من الاقتصاديين والسياسيين الذين اعتبروه نموذجاً يحتذى به وبعد ذلك نشأت منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) والسوق المشتركة لأمريكا اللاتينية (MERCOSUR) ، وأنشأت دول أوروبا الشرقية (COMECON) ، بينما في المنطقة العربية تم إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ظل جامعة الدول العربية وصولاً للسوق العربية المشتركة والتكامل الاقتصادي العربي ثم تم أنشاء مجلس التعاون الخليجي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

وبينما في آسيا تم تأسيس رابطة جنوب شرق آسيا (ASEAN) كما ظهرت الاتفاقيات الإقليمية في القارة الأفريقية ، وأبرزها السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA) لذلك نشأ مفهوم التكامل الإقليمي وتطور في ظل الدول الصناعية ويعد هذا التكامل ضرورة ملحة للدول خاصتاً في مرحلة تطور القوى العالمية الكبرى[2].

---

(1) لجرادي عادل و زغيمش حكيم ، دور التكاملات الاقتصادية الإقليمية في تطوير التجارة الدولية – دراسة حالة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر، 2020 ، ص 2

(2) حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر (النظرية والتطبيق)، دار الفكر العربي ،القاهرة ، 1998 ،ص144

ثانيا: مفهوم التكامل التجاري

1-1- يرجع اصل "كلمة تكامل (INTEGRATION) إلى اللاتينية التي استخدمت لأول مرة عام 1620 م في معجم أكسفورد الإنجليزي والتي تم ذكرها بمعنى تجميع الأشياء معًا لتكوين وحدة واحدة وهذا المعنى يتفق تمامًا مع المعنى العام من أجل حكمة التكامل ، فإنها تشير إلى ربط الأجزاء ببعضها البعض لتشكيل الكل" [1].

2-1- مفهوم التكامل التجاري لبيلا بلاسا(*): "فيعتمد على مناقشة قضايا التمييز أو تدخل الحكومة بسياسة الحرية التجارية الدولية ، ويذهب (بيلا بلاسا) إلى اعتبار اختفاء التمييز أو تدخل الحكومة هو شرط منطقي ونقطة دخول طبيعية لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء في التكامل التجاري"[2] .

3-1- تعريف التكامل التجاري لميردال(*) هو "عملية اقتصادية واجتماعية يتم فيها إزالة جميع القيود بين الوحدات المختلفة ويؤدي إلى تحقيق التكافؤ للفرص في جميع عناصر الإنتاج ليس على مستوى الدولة فقط ولكن على المستوى الإقليمي ويشير إلى أنه من الأفضل للدول النامية أن تسعى إلى تحقيق التكامل التجاري والوحدة الاقتصادية الكاملة وعلى الدول الصناعية والمتقدمة أن تفتح أسواقها وتزيل القيود والحواجز المفروضة على صادرات الدول النامية"[3] .

4-1- تعريف التكامل التجاري ل فريتز ماكلوب(*) (Machlup) "هو النظر في إزالة العقبات التي تمنع انتقال كافة أنواع وأنماط رأس المال والمنتجات والعمالة كشروط ضرورية ، على الرغم من أنها ليست كافية وحدها لتحقيق التكامل الكامل ، الأمر الذي يتطلب أيضًا إنشاء مؤسسات واعتماد سياسات مشتركة من شأنها أن تضمن استمرار عدم التمييز بين جميع عناصر الإنتاج في منطقة التكامل" [4].

5-1- تعريف التكامل التجاري ل تنبرجن(*) (Tinbergen) فإنه يرى أن التكامل التجاري هو "عملية إيجاد أفضل السبل لتأطير العلاقات التجارية الدولية والسعي لإزالة جميع المعوقات والعقبات التي تعترض هذا التكامل"[5].

---

(1) نزيه عبدالمقصود محمد ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية ، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، مصر ، 2006 ، ص 10

(*) بيلا بلاسا هو اقتصادي مجري ولد في عام 1928 في مدينة بودابيست وتوفي عام 1991 ويعد صاحب نظرية التكامل الاقتصادي في التجارة الدولية عام 1961 ، وحدد مختلف درجات التكامل الاقتصادي في تخصص الاقتصاد الدولي .

(2)Beal Balass, The Theory of Economic Integration , Greenwood , Pubishing Group ,London ,1961,p 174

(*) ميردال هو اقتصادي سويدي من مواليد 1898 وتوفي 1987 وحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1974 وشغل عدة مناصب ومنها أستاذ الاقتصاد السياسي والمالية العامة ووزيراً للتجارة وعمل في البنك السويدي وبرنامج مكافحة الفقر.

(3) فؤاد أبو ستيت ، التكاملات الاقتصادية في عصر العولمة ، الدار المصرية اللبنانية ، مصر ، 2004 ،ص 6-7

(*) ماكلوب هو اقتصادي نمساوي ولد عام 1902 وتوفي عام 1983 وشغل منصب رئيس الرابطة الاقتصادية الدولية ويعد أول الاقتصاديين الذين درسوا المعرفة التي تمثل كمورد اقتصادي .

(4) إكرام عبدالرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ، ط 1، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2002 ، ص44

(*) ولد تنبرجن في مدينة لاهاي بهولندا عام 1903 واكمل دراسته في جامعة ليدن وحاصل على شهادة الدكتوراه في الفيزياء عام 1929 وعمل أستاذا في كلية الاقتصاد عام 1933

(5) سامي عفيفي حاتم ،الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ،الدار المصرية اللبنانية ، 2005 ، ص29

1-6- تعريف التكامل التجاري في اطار منظمة التجارة العالمية: وهو "مجموعة من الإجراءات التي تعمل بها الدول عن طريق سياساتها الاقتصادية من أجل تحرير وإزالة القيود عن تجارتها الخارجية مع الدول الإقليمية سواء بين بلدين أو أكثر من خلال التجارة الحرة و السوق المشتركة والاتحاد الجمركي"[1].

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التكامل التجاري يقصد به إزالة الحواجز والقيود بمقدار يتفق عليه ، على عناصر الإنتاج والمتمثلة بالأيدي العاملة ورأس المال ، والسلع والخدمات ، بين الدول التي انضمت للتكامل التجاري من أجل تحقيق النمو والانفتاح التجاري المفضي إلى النمو الاقتصادي لأطراف التكامل .

ثالثاً: نظريات التكامل الإقليمي

أن نظريات التكامل الإقليمي جاءت استجابة للمخاوف الأوروبية بعد الحربين العالمية الأولى والثانية والمتمثلة بالقومية وتعزيز الاقتصادات الكبيرة ، وأصبحت هذه المخاوف مركزية في موضوع التكامل الإقليمي[2]. إذ يمكن أن نبين هذه النظريات التي تفسر التكامل الإقليمي وهي كما يأتي :

1- النظرية الفيدرالية (الاتحادية)

أن هذه النظرية تعد من أول النظريات المفسرة للتكامل الإقليمي ، إذ يعد أميتاي ايتزيوني[*] (Amitai Etzioni) ، أحد رواد النظرية الفيدرالية ، ويعد الطريقة الوحيدة للتكامل هي الوحدة السياسية ، إذ استندت النظرية إلى فكرة إقامة دولة اتحادية على منطقة تتمتع فيها الفئات الاجتماعية التي تعيش في دولها بدرجة عالية من تداخل المصالح ، إذ تسعى إلى إقامة دولة على شكل اتحاد ، مع احتفاظ كل ولاية من دول الاتحاد بصلاحية إصدار القرارات والتشريعات اللازمة ووفقاً لما يتفق عليه المجلس الأعلى للاتحاد التأسيسي[3].

وبناءاً على ذلك فأن فرص النجاح متاحة أمام هذا التحول للتكامل في حالتين[4]:

الحالة الأولى: يتولد لدى مختلف الفئات الاجتماعية شعور بأن الاتحاد المزمع تشكيله قادر بالفعل على تحقيق درجة من الرخاء والرفاه الاقتصادي تتجاوز كل ما تحققه كل دولة على حدة.

الحالة الثانية: أن الفئات الاجتماعية ترفض إخضاع حكوماتها الوطنية لسيطرة فئات معينة في المجتمع تهدف إلى تحقيق مصالحها الشخصية على حساب باقي الفئات ، ويدعم نضال تلك الفئات الاستبدادية في دول مختلفة فيما بينهم ، بحيث يصبح الحافز نحو الاتحاد هو رفض الفئات الاجتماعية لأكثر تعددًا لهذه الهيمنة ، وتحيزاً منها للانتقال من العزلة إلى التكامل الاقتصادي الإقليمي .

---

(1) منظمة التجارة العالمية www.wto.org

(2) يوسف خميس أبو رفاس ، التكاملات الاقتصادية في شرق أفريقيا وجنوبها ، مركز مشكاة للأعداد والتصميم ، الخرطوم ، السودان ، 2006 ، ص136

(*) أميتاي أيتزيوني هو عالم اجتماع أمريكي ولد في ألمانيا عام 1929 عمل أستاذ في جامعة كولومبيا وجامعة جورج واشنطن، وكذلك مستشار الرئيس جيمي كارتر ويحمل حالياً مديراً لمعهد دراسات السياسات المجتمعية .

(3) إلياس حناش ، واقع وأفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل اقتصاد المعرفة ، أطروحة دكتوره ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، الجزائر ، 2018 ، ص 14

(4) نواف أبو شمالة ، التكامل الاقتصادي : آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي ، مجلة دراسات تنموية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، العدد 50 ، 2016 ،ص 9

2- النظرية التدرجية (الاتصالية)

شهدت هذه النظرية تحركاً نحو إنشاء أطر تنظيمية تتعامل مع الشؤون الفنية التي لا تثير أي حساسية تجاه الفئات الاجتماعية المهيمنة ، ويعتقد مؤلف هذه النظرية ، (كارل دويتش[*])، أن ذلك سيقضي على العديد من التعقيدات التي تثير حساسية المجتمع وجعلها تشعر بقدر كبير من عواقب فقدان سيادتها ، والخسائر التي قد تنجم عن ضياع ما تم تحقيقه في الماضي ، إذ أن هذه الطريقة تشجع وتكثف المعاملات بين الفئات الاجتماعية المختلفة في الدول المعنية ودون الالتزام بأطر مؤسسية محددة أو مراحل محددة ، أي إنشاء المؤسسات اللازمة لإدارة شؤون المعاملات التي يتم تكليفها بإنجاز هذا التكامل[1]. وأوضح كارل دويتش في محاولته كيفية تخصيص وزيادة حجم المعاملات والاتصالات بين الدول ، وذلك لضمان نجاح عملية التكامل الإقليمي ، والتي يمكن تلخيصها في الآتي[2]:

1 - ضرورة وجود قطاعات رائدة يتمحور حولها عمل التكامل الإقليمي .

2- وجود درجة عالية من الترابط بين الدول أطراف التكامل في كافة المجالات (الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والأمنية).

3- دور الفئات الغير حكومية في خلق العديد من قنوات التكامل.

4- ضرورة تهيئة الظروف المحلية والعالمية المناسبة لتذليل العقبات التي قد تعيق العملية التكاملية.

5- يجب أن تتكيف وان تستعد القوى والنخب الحاكمة للتعامل مع توجهات التكامل.

3- النظرية الوظيفية التقليدية

تبلورت أفكار نظرية الوظيفية الأصلية من خلال أفكار الباحث البريطاني (ديفيد ميتراني[*]) ، الذي رأى أن النزعة الوطنية هي بطبيعتها مناهضة للسلام ، وبالأتي إنشاء مؤسسات للتعاون بين الدول في مجالات ذات طبيعة فنية بحتة وسياسية محايدة ، مثل إدارة شؤون النقل الجوي أو مكافحة الأمراض ، وهو مؤيد للسلام لأنه يضمن ويسهم في رفع مستوى الرفاهية العامة للمجتمع وهو أفضل مما تحققه الحكومات الوطنية . ومع ذلك ، فإن التنازل عن مسؤوليات المنظمات (الدولية / الإقليمية) أو الأطر التي لا تؤثر بوضوح على السيادة الوطنية لا يضمن تحفيز الحكومات على قبول التخلي عن رقابتها على الجوانب الأخرى الأقل حيادية من الناحية السياسية ، بدلاً من ذلك قد يدفعهم ذلك إلى الالتزام بمجالات معتقداتهم المتبقية. فهم أكثر حساسية من

(*) كارل دويتش هو عالم اجتماع ولد في عام 1912 في تشيكوسلوفاكيا وعمل أستاذا في جامعة هارفارد بأمريكا وعضو في الأكاديمية الأمريكانية للفنون والعلوم والأكاديمية الوطنية للعلوم وتوفي عام 1992 .

(1) نواف أبو شمالة ، مصدر سابق ، ص 9

(2) مقروس كمال ، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي:دراسة مقارنة بين التجربة الأوربية والتجربة المغاربية ، رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2014 ، ص 38

(*) ديفيد ميتراني هو عالم بريطاني ولد في رومانيا عام 1888 وعمل مؤرخاً ومنظراً سياسياً واهم أعماله التي نشرها هي النظرية الوظيفية في السياسة عام 1975 وتوفي في لندن عام 1975 .

تلك التي تم التنازل عنها ، وتشير التجارب المختلفة إلى أنه ما لم يتم الاتفاق على الصيغة المؤسسية النهائية ، بدءاً من الأقل انقساماً ينتهي قريباً في طريق مسدود [1].

واستناداً إلى ما تقدم ، فأن النظرية الوظيفية تشمل إجراء جميع حالات التكامل (الجزئي) عن طريق نقل بعض الوظائف الحكومية إلى أطر إقليمية (أعلى) ، ويعتمد تحقيق التكامل الشامل على مدى واتساع أهمية هذه الوظائف وتأثيراتها على السياسات المحلية للمشاركين ، كما في حالة اتحاد (التاج بين بريطانيا وأستراليا) مع وجود السلطة الفعلية في كل دولة ممثلة في تشريعات كل منهما ، وهذا يعكس حالة من التكامل الوظيفي ، إذ ترى هذه النظرية أن التعاون بشكل محدد سيقيم بشكل تدريجي تعاوناً في مجالات أخرى أكثر عدداً ، مما يعني أن التكامل في قطاع تقني واحد قد يسهم في تحقيق التكامل في المجالات الثقافية الأخرى ذات الصلة ، أي أن التكامل هو نتاج مسار تراكمي ، ولكن بشرط أن يكون مرجع التكامل هو المنفعة المتبادلة والشعور (المتبادل) بالحاجة إلى مثل هذا التعاون[2].

4- النظرية الوظيفية الحديثة:

نشأت هذه النظرية بعد الحرب العالمية الثانية إذ جمعت بين أفكار مجموعة من الباحثين أمثال (أرنست هاس[*] وكارل دويتش وأميتاي إتزيوني) ، الذين أكدوا أن فرص النجاح في تحقيق التكامل الإقليمي هي أكثر حظاً من تحقيقها دولياً ، بناءً على المحددات الأتية[3]:

1- تخصيص موارد اقتصادية كافية والبدء في مجالات حيوية تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة ، وذلك بغرض تحقيق العمل المشترك ورفع مستوى الرفاهية المجتمعية.

2- توافر الثقافة المشتركة التي تجمع بين نظام القيم الذي تبنته الفئات الاجتماعية في الدول الداخلة في التكامل .

3- ضرورة إشراك جماعة النخب والمصالح والأحزاب السياسية في هذه العملية ، مع ضرورة توافر الأطر المؤسسية المكلفة بصياغة واتخاذ الحد الأدنى من القرارات بحيث تكون مؤسسات إقليمية تتجاوز الحدود الوطنية في قراراتها ، أي أن المؤسسات فوق الوطنية للبعد مكانة مركزية في هذا النهج ، والتي جاءت مع إضافات أهمها إنشاء مراحل تنتقل فيها السلطة إلى المؤسسة الإقليمية التي هي نواة الحكومة الإقليمية.

وعليه فإن الحركة التكاملية تكتسب الأثر الانسيابي لعمليات التكامل ، إذ يؤدي تعليم المجتمع كيفية تحقيق التكامل عن طريق التجربة إلى رغبتها في التقدم فيه ، ويتحقق الاتحاد على دفعات ، ليصبح نظرية تكامل يجب أن يحدد المعايير التي يتم من خلالها الاتفاق على المجالات الاقتصادية التي تعزز مستوى التكامل وتضمن استمراره ، على سبيل المثال من الممكن البدء بقطاع محدد يتم فيه نقل جزء من سلطة الدولة إلى سلطة فوق وطنية دون الشعور بفقدان السيادة ، كما حدث في تجربة (مجموعة الفحم والصلب الأوربية) عام

(1) نواف أبو شمالة ، مصدر سابق ، ص 10

(2) الياس حناش ، مصدر سابق ، ص15

(*) أرنست هاس وهو عالم في السياسة ولد عام 1924 في مدينة فرانكفورت الألمانية وعمل عضو في الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم وتوفي عام 2003 في الولايات المتحدة الأمريكية .

(3) نواف أبو شمالة ، مصدر سابق ، ص 10-11

1951 . أن نجاح عملية التكامل يتطلب أن يكون هناك تقارب في أوضاع دول التكامل ، إذ تتشابه الأدوات والأهداف التي تستخدمها هذه الدول في صياغة سياساتها الاقتصادية ، إذ مال الموظفون الجدد إلى تأجيل المشاركة في السياسات الاقتصادية إلى المراحل اللاحقة من عملية التكامل[1].

5- النظرية المؤسساتية الجديدة

جاءت هذه النظرية عندما أدرك العلماء أن التفكير الوظيفي والوظيفي الجديد حول التكامل الإقليمي أثبت أنه غير كافي ، فقد أثر المنهاج الجديد للمؤسساتية الجديدة على كتابات علماء السياسة المهتمين بالتكامل الاقتصادي والسياسي ، إذ تؤكد المؤسساتية الجديدة على دور المؤسسات في حل المشاكل الاقتصادية وغيرها ، وتؤكد أن المؤسسات يمكن أن تساعد في التخفيف من الإخفاقات التي قد تحدث في السوق ،وكذلك حل مشاكل العمل الجماعي في التكامل الاقتصادي والسياسي ، وأبرز رواد هذه النظرية هو Robert Keohane[*] (روبرت كيوهان) الذي دعا إلى حاجة المؤسسات الدولية للتعامل مع إخفاقات السوق ، وتخفيض تكاليف النقل ، وحل المشاكل الأخرى التي تعيق التكامل الإقليمي ، ويجادل العلماء بأن المؤسسات (أو الأنظمة) الدولية تساعد الدول على حل مشاكل العمل الجماعي وتعزيز التعاون وتسهيل المعاملة بالمثل (استراتيجيات المعاملة بالمثل) ، وربط مجالات القضايا المختلفة ، وبهذه الطرق تزيد المؤسسات الدولية الإقليمية من حوافز الدول لحل نزاعاتها والتعاون مع بعضها البعض[2].

المطلب الثاني: أهداف وفوائد ومراحل التكامل التجاري الإقليمي

أولاً: أهداف التكامل التجاري الإقليمي

هنالك مجموعة من الأهداف من أجل تحقيق التكامل التجاري بين الدول ليست اقتصادية فقط وإنما اجتماعية وسياسية وامنيه وتشمل ما يأتي[3]:

1- أن التكامل الإقليمي يساعد الدول المنضمة له في الوصول إلى الرفاهية والاستقرار والازدهار .

2- تحسين قدرة الدول التنافسية في الأسواق الدولية ، كما نصت عليه معظم الاتفاقيات الإقليمية بين الدول.

3- تحسين اقتصاديات الدول من خلال تشجيع الاستثمار والإنتاج فيها وتوسيع حجم التجارة العالمية ودعم التكامل الدولي.

---

(1) الياس حناش ، مصدر سابق ، ص16

(*) روبرت كيوهان : ولد في شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية من مواليد 1941 وهو اكاديمي يعمل في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية والاقتصاد السياسي الدولي .

(2) Robert Gilpin and Jean M. Gilpin, Global Political Economy, Princeton Universitypress,UK,2001,P:353

(3) ينظر في ذلك :

- عادل شنيني ، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة البينية بالإشارة إلى بعض التجارب الدولية ، رسالة ماجستير ، الجزائر ، المركز الجامعي بغرداية ، 2011 ، ص 19
- فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الورق للنشر ،الأردن ، عمان ، 2000 ، ص22
- جيمس جيربر، الاقتصاد الدولي ، ترجمة هيثم عيسى وأخرون، المركز العربي للتعريب وللترجمة والتأليف والنشر ، سوريا ، دمشق ، 2013 ، ص 7

4- تسعى الحكومات في الحفاظ على سيادتها بالتعاون مع الدول الأخرى في الأنضمام للتكامل التجاري إذ لا تستطيع غالبية الدول الصغيرة أن تنتج السلع والخدمات بكفاءة عالية وتحقق اكتفاء ذاتي .

5- تسهيل الاستخدام الأفضل لمهارات الفنيين والقوى العاملة على نطاق واسع إذ يفترض أن يؤدي التكامل إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي.

6- يهدف التكامل التجاري أيضاً إلى تنويع الإنتاج من السلع والخدمات للدول المنضوية للتكامل التجاري.

7- أن التكامل التجاري يؤدي إلى حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية بأقل سعر ممكن نتيجة إلغاء القيود الجمركية من جهة وخفض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسع الإنتاج من جهة أخرى.

8- يهدف التكامل إلى تقليل اعتماد الدول على الخارج ، وهذا يؤدي إلى تقليل وأضعاف التقلبات الاقتصادية التي تحدث في المجتمعات الداخلة في التكامل لهذه المنطقة.

9- إن من أهداف التكامل هو تقليل الصراعات السياسية بين الدول الأعضاء التي قد تحدث في المستقبل مما يؤدي الى خلق علاقات دائميه بين الدول مبنية على الثقة والصداقة المتبادلة .

10- يؤدي التكامل التجاري إلى رفع مستويات الثقافة والتعليم لأفراد الدول نتيجة لانضمامهم إلى التكاملات التجارية وتقليل هجرة السكان وإعادة توزيعها من الدول المكتظة إلى الدول الأقل سكانا .

11- أن التكامل يؤدي إلى توفير الدعم الأمني للدول الأعضاء من تكنلوجيا متطورة وأسلحة ومعدات من أجل تعاون الأعضاء ضد العدوان الخارجي .

12- استفادة الدول الأعضاء من القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية واللغة من بعضها البعض .

ثانياً: مزايا وفوائد التكامل التجاري

أن دوافع التكامل التجاري تؤدي إلى مجموعة من المزايا والفوائد التي يمكن أن تحصل عليها الدول المنضمة إلى المتكامل مقارنة بالمزايا والفوائد التي حصلت عليها قبل تحقيق هذا التكامل وكلما زاد احتمالية الحصول على المزيد من هذه الفوائد زاد الدافع لتحقيق التكامل أكبر ومن هذا المنطلق يمكن أن نذكر أهم المزايا التي تجعل الدول تدخل في التكاملات التجارية والتي نلخصها في الآتي:

1- حرية الانتقال لعناصر الإنتاج

عند حدوث تكامل تجاري بين مجموعة دول تجعل عناصر الإنتاج متحركة داخل منطقة التكامل من دون عوائق مما يسهل تطوير الإنتاج وتقليل تكاليفه وتحسين جودة المنتجات وهذا يزيد من معدل توظيف عوامل الإنتاج والعوائد التي سوف تحصل عليها وبالأتي زيادة مستوى إشباع ورفاهية المستهلكين [1].

2- توسيع حجم الأسواق المتكاملة

أن التكاملات التجارية تؤدي إلى فتح وتوسيع الأسواق داخل المنطقة التكاملية ، وهذا يؤدي الى تأمين زيادة الإنتاج وتحسين التكنولوجيا وزيادة عمليات تسويق المنتجات ، وينتج من التوسع في حجم السوق عدة فوائد أهمها إقامة المشاريع الاستثمارية على معايير اقتصادية لتسريع التنمية الاقتصادية للتوسع والاستفادة من عوائد

(1)محمد عبدالمنعم عفر ، احمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر 1999، ص258

الإنتاج الكبير سواء كان الإنتاج في الداخل أو الخارج وهذا يؤدي إلى القضاء على المخاطرة التجارية وازدياد الاستثمار ورفع مستويات الرفاهية[1].

3- زيادة قدرة الدول على التفاوض

أن التكامل التجاري يعطي للدول الأعضاء القدرة على التفاوض وثقلًا ملموسًا في المجتمع الإقليمي والدولي ويرجع ذلك إلى الحجم الكبير لصادراتهم ووارداتهم ككتلة واحدة ، ومن خلال التكامل يمكن إنشاء المؤسسات الإقليمية والهيئات المشتركة بهدف تعزيز التنسيق والتلاحم بين دول المنطقة في مفاوضاتها مع الخارج ويمكنها الحصول على الواردات بأسعار منخفضة ، وكذلك زيادة أسعار صادراتها لعدم وجود منافسة بينهما في الأسواق العالمية ، مما يجعلها تحصل على مفاوضات وفوائد أفضل للتبادلات التجارية من التي كانت تجنيها عندما كانت بمفردها[2]. ومن الأمثلة على ذلك إعلان الدول العربية منع تصدير النفط لبعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة عام 1973م.

4- تخفيف العبء على ميزان المدفوعات

تعمل الدول المتكاملة اقتصادياً على الزيادة في معدل التبادل التجاري بينهما وتقضي على الاعتماد على الدول خارج التكامل في استيراداتها من السلع والخدمات من أجل تلبية متطلباتها واحتياجاتها المختلفة ومن ثم يمكن لهذه الدول من خلال تشجيع تعاملاتها البينية توفير كمية جيدة من العملات الأجنبية التي كانت مخصصة للاستيراد من الدول خارج التكامل الإقليمي وهذا يقلل العبء على ميزان المدفوعات[3].

5- زيادة معدلات النمو الاقتصادي

ان التكامل التجاري يساعد على زيادة في معدلات النمو لاقتصاديات الدول الأعضاء من خلال مسار تحفيز وتشجيع الاستثمار إذ أن توسيع نطاق الاستثمار والزيادة اللاحقة في الطلب على السلع المنتجة سوف يؤدي إلى زيادة حافز الاستثمار إذ أن الفرص تصبح متاحة ومهيأة لرأس المال في دول التكامل المختلفة لتحقيق الربح من خلال استثمار الأموال في وسائل الإنتاج عن طريق إدخال تكنولوجيا جديدة يتم من خلالها خفض تكاليف الإنتاج ومضاعفة كميات الإنتاج وهذا فضلاً عن تشجيع دول الأعضاء بالتخصص في الإنتاج وإتاحة الحريات في الحركة والإقامة والتوطين لرأس المال داخل منطقة التكامل إذ يمكن استغلال الموارد الجديدة في الصناعة والزراعة والخدمات وغيرها . لذلك من المتوقع أن يؤدي التكامل التجاري إلى تسهيل عمليات تكوين رؤوس الأموال وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في دول التكامل [4].

ثالثاً: مراحل التكامل التجاري الإقليمي

يمكننا أن نحدد مراحل نشوء التكامل التجاري في بداياته الأولى بين دولتين أو أكثر بعدة مراحل ، بدءاً من الاتفاقيات الجزئية وبعدها التجارة الحرة ويأتيها الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة وأخيراً اتحاد اقتصادي

(1) إكرام عبدالرحيم ، مصدر سابق ، ص 60
(2) إكرام عبدالرحيم ، المصدر نفسه ، ص 61
(3) مقروس كمال ، مصدر سابق ، ص 31
(4) بكري كامل ، التكامل الاقتصادي ، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1984 ص 49

أن هذا التصنيف لمراحل التكامل التجاري يعتمد على الإجراءات التي تتبع بين دول التكامل ويمكن إيجازها بما يأتي :

1- اتفاق التجارة الجزئي: Partial Trade Agreement

أن هذا الشكل من التكامل التجاري ينشأ بين دولتين أو أكثر ويتم الاتفاق على تخفيض العوائق التجارية على السلع والخدمات مع احتفاظ كل دولة داخل التكامل على العوائق التجارية الثابتة مع الدول خارج التكامل ويعد هذا النموذج أقل شمولية من بقية النماذج الأخرى ويمثل نموذج الكومنولث الإنكليزي على هذا الاتفاق والذي تم تأسيسه عام 1932م مع مستعمراتها السابقة[1]. إذ يتم اللجوء إلى هذه الاتفاقيات عندما تكون دول التكامل مترددة في فتح كل قطاعاتها ولكنها ترغب بتحرير التجارة لمجموعة محدودة من السلع[2].

2- منطقة التجارة الحرة: Free Trade Areas

في هذه المنطقة تقوم الدول الأعضاء بإزالة الحواجز التجارية بينها مع ترك كل دولة عضو في هذه المنطقة حرة من خلال فرض سياستها التجارية الخاصة فيما يتعلق بالدول الأخرى خارج المنطقة ، وبالأتي يوافق أعضاءها على قواعد المنشأ التي تدرك أنه إذا تم تصنيع سلعة في دولة عضو ، فإنها تكون خارج حدودها بدون رسوم جمركية ، ولكن إذا تم استيرادها من خارج المنطقة تخضع للرسوم الجمركية عندما تدخل حدود منطقة التجارة الحرة[3]. ومع ذلك فإن أحد أهم عيوب منطقة التجارة الحرة هو ما قد ينتج عن تشكيلها من احتمالات انحراف التجارة (Trade Deflection) ، وإن عدم توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء في المنطقة تجاه بقية العالم قد يؤدي إلى زيادة إعادة الصادرات فيما بينها ، إذ يمكن أن تتدفق السلع والخدمات من بقية دول العالم إلى الدول الأعضاء ذات التعريفة الجمركية المرتفعة عبر الدول الأعضاء ذات التعريفات المنخفضة ، ومن الأمثلة على هذه المنطقة هي منطقة التجارة الحرة الأوروبية(EFTA)[4].

3- الاتحاد الجمركي : Custom Union

يعد هذا النموذج أكثر توسعا من النموذج السابق ، يتم بواسطته ألغاء التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء على التجارة البينية بينهما وتوحيد التعريفة الجمركية مع الدول الغير أعضاء ، من أجل تنظيم أليات التبادل التجاري بين هذه الدول ومن مزايا هذا الاتحاد تتمثل بما يأتي[5]:

أ – يؤدي إلى توسيع سوق السلع والمنتجات للدول الأعضاء في هذا الاتحاد.

ب – يساهم بين الدول الأعضاء في الاتحاد على تقسيم العمل ، بحيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي لها ميزة نسبية في إنتاجها . أن من أشهر الاتحادات الجمركية هو الاتحاد الجمركي الأوروبي الذي تشكل عام

(1) محمد احمد واحمد فتحي ، الاقتصاد الدولي ، ط1، دار فارس العلمية، مكة المكرمة ، 2017 ، ص 203
(2) جيمس جيربر ، مصدر سابق ، ص 30
(3) سعاد يحي ، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والأثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة ، رسالة ماجستير ، علوم اقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، 2013 ، ص 7
(4) محمود يونس و علي عبدالوهاب وأسامة احمد ، التجارة الدولية والتكاملات الاقتصادية ، دار التعليم الجامعي للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2015 ، ص 201
(5) محمد احمد واحمد فتحي ، مصدر سابق ، ص 207

1957م من ألمانيا الغربية وبلجيكا وفرنسا ولوكسمبورغ وإيطاليا وهولندا ،إذ يبلغ عدد أعضائه حالياً (28) دولة[1] .

4- السوق المشتركة: Common Market

وهذه المرحلة أكثر توسعا من الاتحاد السابق ، وتشمل إلغاء القيود على حرية انتقال عوامل الإنتاج والمتمثلة بالعمل ورأس المال في السوق المشتركة وفضلاً عن أليات الاتحاد الجمركي التي تتمثل بعدم تقييد حرية التجارة بين الدول الأعضاء واستخدام سياسة جمركية ثابتة للاتحاد مع الدول الأخرى الغير أعضاء ، وبذلك تكون هذه الدول سوق واحدة تتحرك فيها الأشخاص والسلع ورأس المال بدون قيود ، ومثال على ذلك هو السوق الأوروبية المشتركة التي تم تأسيسها عام 1958م[2].

5- الاتحاد الاقتصادي: Economic Union

يعد الاتحاد الاقتصادي مرحلة أكبر من السوق المشتركة وفيه توحد الدول الأعضاء جميع سياساتها الاقتصادية في المراحل السابقة فضلاً عن السياسات المالية والنقدية والاجتماعية ويشمل الاتحاد الاقتصادي على ما يأتي[3]:

أ- إلغاء جميع القيود المفروضة على انتقال عناصر رأس المال والعمل بين دول الاتحاد.

ب- تنسيق العمل بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لدول الاتحاد .

6- التكامل الاقتصادي التام: Full Economic Integration

أن هذه المرحلة تعد اشمل من المراحل السابقة ، إذ يتم فيه ارتقاء التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء إلى مستوى توحيد سياساتها النقدية والمالية لمواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية، إذ هناك أيضاً سياسات اجتماعية ذات أبعاد اقتصادية ، ويتطلب تكامل الاقتصاد الكلي أيضاً إنشاء سلطة فوق القومية تكون قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء الداخلة في التكامل[4].

ومن خلال المخطط (1) الأتي يلاحظ تطور مراحل التكامل التجاري الإقليمي بحسب تطورها من اتفاق التجارة الجزئي وصولا إلى التكامل الاقتصادي التام.

(1) صلاح الدين حسن السيسي ، الاقتصاد الدولي ، العولمة والتحولات الاقتصادية الدولية ، دار الكتاب الحديث للنشر ، القاهرة ، 2014 ، ص 134

(2) أسيا الوافي ، التكاملات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في اطار منظمة التجارة العالمية للتجارة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، الجزائر ، 2007 ، ص21

(3) حنان بلراشد ، دور التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البينية كأداة مساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015 ص5

(4) إكرام عبدالرحيم ، مصدر سابق ، ص 66

المخطط (1)

مراحل تطور التكامل التجاري الإقليمي

التكامل الاقتصادي التام : اتحاد اقتصادي مع أنشاء سلطة فوق القومية تكون قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء

الاتحاد الاقتصادي : سوق مشتركة مع سياسات مالية ونقدية متجانسة

السوق المشتركة : اتحاد جمركي مع حرية انتقال عناصر الإنتاج راس المال والعمل بين الدول الأعضاء

الاتحاد الجمركي : تجارة حرة مع توحيد التعرفة الجمركية مع الدول الغير أعضاء

منطقة التجارة الحرة : الغاء العوائق التجارية بين الدول الأعضاء

اتفاق التجارة الجزئي : تخفيض العوائق التجارية بين دول التكامل

المخطط من اعداد الباحث استناداً الى

1- جيمس جيربر، الاقتصاد الدولي ، ترجمة هيثم عيسى وأخرون، المركز العربي للتعريب وللترجمة والتأليف والنشر ، سوريا ، دمشق ، 2013 ، ص28

2- احمد الكواز ، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي ، جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 81 ، الكويت ، 2009 ، ص 9

المطلب الثالث: شروط ومشاكل وأثار التكامل التجاري الإقليمي

أولاً: شروط التكامل التجاري

هناك مجموعة من الشروط التي يجب توفرها في نجاح ودعم التكامل التجاري ، إذ تعد الظروف السياسية والاقتصادية أحد العوامل الرئيسة لنجاح أي تكامل وهي ما يأتي:

1-1- الشروط السياسية:

يعد غياب الإرادة السياسية للدول التي سعت إلى التكامل فيما بينها هي أحد أهم الأسباب التي أفشلت التكامل التجاري ، لذلك يجب أن تتفاوض الحكومات على الالتزامات التي ستؤدي إلى نشوء التكامل الإقليمي في النهاية ، وأن هذه الالتزامات تنطوي على إنشاء ضوابط متفق عليها لحرية العمل الإقليمي ، وهذه الضوابط غير مقبولة من دولة ما إلا إذا كانت تعتقد أنه سوف تحصل على المزيد من الفوائد الاقتصادية ويتم بعد ذلك الأنضمام إلى التكامل التجاري الإقليمي من أجل تسريع عملية التنمية الاقتصادية وان الرأي العام يجب أن يقتنع ويساهم في توعية كل دولة بمختلف انتماءاتهم ومستوياتهم السياسية والثقافية والدينية بأن كل عضو في التكامل سوف يحافظ بأمانة على التزاماته ، ويبذل الجهد المطلوب لإنجاح هذا التكامل ويقبل جميع التضحيات المؤقتة التي يتطلب لها العمل المشترك[1].

2-1- الشروط الاقتصادية: أن أنشاء أي تكامل يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط الاقتصادية وتتمثل هذه الشروط فيما يأتي:

1-2-1- التقارب الجغرافي لدول التكامل :

من أهم شروط نجاح التكامل هو التقارب الجغرافي الذي يسهل حركة العمالة والسلع والخدمات داخل منطقة التكامل كما أنه يقلل من تكاليف النقل التي قد تكون متأثرة أو متباعدة جغرافيا وعلى الرغم من ان التقدم التكنولوجي الذي تم إحرازه على مستوى وسائل الاتصال والمواصلات ، إلا أن كل هذا لا يقلل من القرب الجغرافي المهم للغاية والذي يعد إذا جاز التعبير مكملاً فعالاً لعملية التكامل[2].

2-2-1- وفره الموارد الطبيعية

تعد من العوامل الرئيسة لنجاح التكامل ، إذ أن الافتقار إلى الموارد الطبيعية الكافية في بعض الدول قد يجعلها حافزاً للدخول في التكامل مع الدول الأخرى التي لديها مثل هذه الموارد وهذا يساعدها ان تستفيد من غزارة الموارد الطبيعية التي سوف تحصل عن ذلك من التكامل التجاري ، على سبيل المثال ، قد يكون لدى بعض الدول قدرات زراعية واسعة تساعدها من زيادة الإنتاج الزراعي وتنميته ، بينما تمتلك دول أخرى ثروة معدنية يمكن أن تخلق أساساً لتنمية الصناعات وكذلك يكون للدول الأخرى أجواء مناخية مناسبة تجعل البلد

(1) إسماعيل العربي ، التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة ، ط2 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1981، ص 43

(2) عائشة خلوقي ، تأثير التكاملات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية – دراسة حالة الاتحاد الأوربي ، رسالة ماجستير ،جامعة فرحات عباس ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2012 ، ص53

سياحي وما إلى ذلك ، وعندما يحدث التكامل بين الدول فإنه يخلق جو مناسب يمكن من خلاله التوسع في الإنتاج من الخدمات والسلع وينتج عن ذلك تنمية النشاط الاقتصادي بشكل عام[1] .

1-2-3- توفر البنى التحتية المناسبة:

يتطلب التكامل التجاري الناجح توافر البنى التحتية المناسبة ، إذ لا يسمح المجال الإقليمي في الواقع بتحويل وفورات الحجم والاقتصادات الخارجية والتقدم الاقتصادي ما لم يتم تزويده بوسائل نقل واتصالات مناسبة وشبكة مواصلات ، لأن الافتقار إلى وسائل الاتصالات والنقل في دول التكامل من شأنه أن يضعف ويعيق عملية التكامل . وبالمثل نجد أن عدم توفر وسائل الاتصال ونقص المعلومات في الوقت المناسب يقلل من كفاءة وسرعة اتخاذ القرار المناسب لعملية التبادل والتفاعل للدول الأعضاء في عملية التكامل [2].

1-2-4- ازدياد أعداد القوى العاملة الماهرة :

يؤدي توفر القوى العاملة الماهرة في دول التكامل إلى نجاح عملية التكامل التجاري ، مما يوفر لها استخدام مواردها الإنتاجية بشكل فعال وفضلاً عن ذلك تنمية مواردها وتوسيع حجمها مما ينتج عن ذلك زيادة في الإنتاج الكلي وتحسين مستوى المعيشة داخل دول التكامل وتوسيع مجال التعاون الاقتصادي فيما بينها[3].

1-2-5- تخصص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي:

أن نجاح التكامل التجاري يعتمد على مدى اختلاف تخصيص الإنتاج للدول الأعضاء وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى ميزة توسيع حجم الأسواق أمام السلع والخدمات لدول التكامل ، بينما في حالة توزيع الإنتاج المماثل داخل هذه الدول سوف تفقد الدول حتما هذه الميزة ، مما يعرقل هدف التكامل التجاري الذي يسعى إلى تحفيز التبادل التجاري بين مجموعة الدول الأعضاء [4].

1-2-6- التوزيع العادل لمكاسب التكامل:

أن من أصعب الشروط التي يمكن تحقيقها في نظام التكامل هو التحديد الدقيق لمكاسب التكامل وتوزيعها العادل بين مختلف الأعضاء ، لكن هذا لا يمنع من إعداد سياسة مشتركة من أجل اتخاذ إجراءات تصحيحية من أجل تجنب الدول الأكثر تقدماً في سحب عوامل الإنتاج والكفاءات مما سيؤثر سلبا على الدول الأقل نمواً مما سينتج عنه ويؤدي بالضرورة إلى تفاقم التفاوت الإقليمي، ومن أجل تجنب كل هذا ، ومن الضروري إيجاد وسيلة لتعويض وتحويل الموارد الى صالح الدول الأضعف[5].

1-2-7- تنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية: لا تكفي حرية حركة البضائع بين الدول التي انضمت في التكامل الإقليمي ، بل يجب استيفاء جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في الظروف العادية،

(1) محمد بن ناصر ، المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2008 ، ص 20

(2) حبيبة ايمن وحنان بوخلوط ، الاتحاد الأوربي ودوره في تحقيق التكامل الاقتصادي ، رسالة ماجستير ، جامعة العربي التبسي ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الجزائر ، 2016 ، ص 70

(3) إكرام عبدالرحيم ، مصدر سابق ، ص 57

(4) حبيبة ايمن وحنان بوخلوط ، مصدر سابق ، ص 72

(5) إكرام عبدالرحيم ، مصدر سابق ، ص 58

وهنا ،من الضروري في البداية التنسيق التدريجي للتشريعات الوطنية كلما خطت الكتلة الاقتصادية خطوة في طريقها لتحرير التجارة الإقليمية من القيود المفروضة ، ويشمل هذا التنسيق شؤون السياسة التجارية والتعريفات الجمركية تجاه العالم الخارجي ، وشؤون الأحوال الاجتماعية ، فضلاً عن السياسات النقدية والمالية وسياسة الاستثمار ، وذلك كله من خلال إنشاء وكالات ومؤسسات متخصصة لها الصلاحيات اللازمة لمتابعة هذا العمل في ضوء التغييرات التي تحدث حول السياسات الاقتصادية ومتطلبات الظروف الاقتصادية[1].

ثانياً: مشاكل التكامل الإقليمي :

على الرغم من المزايا التي تتميز بها عملية التكامل الإقليمي ، إلا أن ذلك لا يستبعد تعرض هذا التنظيم لمجموعة من المشاكل التي تحولت إلى عقبات غالبًا ما تعرقل جهود الدول لتحقيق تكامل شامل ، والتي تتمثل في ما يأتي:

1- مشكلة التعريفة الجمركية : يعد تطبيق التعريفة الجمركية الموحدة للدول المتكاملة مقابل العالم الخارجي ، وهو ما يستند أليه التكامل التجاري، ويعد من أكبر المشكلات ، وذلك بسبب اختلاف مستويات التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء ، وتفاوت درجات الحماية بين المشاريع والصناعات ، إذ تطبق بعض الدول تعريفات جمركية عالية على وارداتها من الدول الأجنبية لحماية مشروعاتها الوطنية بينما يفرض آخرون تعريفة بخاصة بسبب الأهمية التي يتمتعون بها في إنتاجهم المحلي[2].

2- مشكلة الحماية الجمركية: ويرجع ذلك إلى اختلاف طبيعة المشاريع العالمية في دول التكامل واختلاف درجات نموها ، وهذا يتطلب تطبيق أسلوب الحماية لمشاريعها القائمة ، وبالأتي إلغاء التعريفات الجمركية مما يؤدي إلى انهيار مشاريع هذه الدولة التي يتم إنتاجها لسلعة ما بتكلفة أعلى من تلك الموجودة في الدول الأعضاء ، إذ تواجه منافسة جديدة من جانب المشاريع المماثلة لها ضمن مجال التكامل[3].

3- مشكلة توزيع الإيرادات الجمركية: من المعروف أن الإيرادات الجمركية تشكل أحد مصادر الدخل لتمويل ميزانية أي دولة، وبما أن التكامل يستلزم إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء فيه ، وكذلك فرض تعريفة موحدة على الواردات الخارجية ، فإن الإيرادات الجمركية يتم تقسيمها بين جميع الدول الأعضاء وفق الطريقة المتفق عليها ، سواء بحسب نسبة السكان أو كل دولة تأخذ إيراداتها الجمركية أو على أساس ما يتم استهلاكه من البضائع المستوردة[4].

4- ضعف البنى التحتية في بعض الدول الأعضاء ، إذ يجب توفر البنى التحتية الوطنية من مواصلات واتصالات وشبكة معلومات قوية تعد حافزاً أساسياً وعاملًا مهماً للتكامل ونجاحه ، ويقف ضعف هذه الهياكل

(1) حبيبة ايمن وحنان بوخلوط ، مصدر سابق ، ص 71
(2)الياس حناش ، مصدر سابق ، ص37
(3) عبدالمنعم السيد علي ، مدخل في علم الاقتصاد ، مطبعة الجامعة ، جامعة الموصل ، 1984 ، ص 295
(4) حياة بن قبي ، التكاملات الاقتصادية الإقليمية واثرها على المبادلات التجارية البينية – تجربة الاتحاد الأوربي ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد بوضياف ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر، 2019 ،ص 23

في بعض الدول في طريقها لتحقيق التكامل الإقليمي ، أي ان تطوير البنية التحتية يسهل عملية التكامل والتبادل التجاري بين الدول ، بحيث يتم في وقت قصير وبتكاليف أقل ، وذلك لتحقيق أحد أهداف التكامل الإقليمي[1] .

5- مشكلة التنسيق مع السياسات الاقتصادية: أن التنسيق مع السياسات الاقتصادية يعد من الركائز البارزة للتكامل الإقليمي ، ولكن تحقيق هذا التنسيق قد يصطدم ببعض المعوقات ، من أهمها توحيد الضرائب ، ومنها ما قد يقلل من عائدات بعض الدول الأعضاء ، ولهذا من الضروري وضع آليات لتحقيق تنسيق السياسات الاقتصادية دون التأثير على اقتصاديات الدول الأعضاء، وقد تظهر هذه المشاكل بشكل خاص في بداية مشروع التكامل ، ومع مرور الوقت يمكن أن يسود التعايش وتختفي تلك المشاكل والعقبات[2].

ثالثاً: الآثار الاقتصادية للتكامل التجاري:

عند تطبيق اتفاقيات التكامل التجاري تنتج أثاراً على الدول الأعضاء ، بعضها ساكن والبعض الأخر ديناميكي ، وهو ما قد يحدث في إحدى مراحلها ، وبخاصة مرحلة إنشاء التكامل ، فضلاً عن ذلك الآثار الأخرى على الدول غير الأعضاء:

1- الآثار الساكنة للتكامل التجاري:

ويطلق عليها أيضاً الأثار الأستاتيكية أو السكونية وهذه الأثار تعد قصيرة الأجل وتشمل ما يأتي[3] :

1-1- أثر تحويل التجارة(Trade Conversion): ويقصد بهذا الأثر بتعويض البضائع المستوردة لدول التكامل من باقي دول العالم بالبضائع المنتجة داخل منطقة التكامل ، مع الأخذ في نظر الاعتبار تطبيق التعريفة الجمركية الموحدة على استيراد البضائع من دول خارج منطقة التكامل ، وتعفى البضائع المنتجة من أي تعريفات جمركية داخل منطقة التكامل ، ومن ثم فإن منتجات دول التكامل تحل محل الواردات من الدول الأخرى ، إذ كانت تلك المنتجات أرخص في السابق عند استيرادها من تلك الدول خارج التكامل . لذلك فإن تحويل التجارة من الموردين الأرخص إلى الموردين ذوي الأسعار الأعلى يعني أنه يتم دفع المزيد من الأموال لشراء المنتج نفسه ، وبالأتي فإن هذا الاختلاف يعد تكلفة إضافية ، ولهذا السبب يعد تحويل التجارة تأثيراً سلبياً للتكامل.

1-2- أثر خلق التجارة (Trade Creation): ويسمى أيضاً أثر تكوين أو تعميق التجارة ، ويتمثل في تعويض البضائع المنتجة محلياً بالاستيرادات القادمة من باقي دول التكامل ، نظراً لانخفاض تكاليف هذه البضائع في هذه الدول مقارنة بتكاليف الإنتاج المحلي ، وهذا الأثر هو ما أسماه الخبير الاقتصادي جاكوب

(1) محمد بن ناصر ، مصدر سابق ، ص 32
(2) حياة بن قبي ،مصدر سابق ، ص 23
(3) اليأس حناش ، مصدر سابق ، ص 35

فينر[*] (بالأثر الإنشائي) ، وان اثر خلق التجارة يعد أحد الآثار الإيجابية للتكامل التجاري لأنه يزيد من رفاهية الدول الأعضاء في التكامل ، لأنه يؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد بسبب حرية التجارة ، على العكس من الأثر التحويلي للتجارة ، والذي يقلل من الرفاهية الاقتصادية لأنه ينقل الإنتاج من منتجين أكثر كفاءة خارج دول التكامل إلى منتجين أقل كفاءة داخل التكامل . وتجدر الإشارة إلى أنه قد يحدث العكس في بعض الحالات لا يتحقق التأثير السلبي لتحويل التجارة، لذلك لا ينطبق هذا النموذج بالضرورة على جميع القطاعات ، إذ توجد قطاعات تكون التكاليف فيها أقل من التكاليف في بقية الدول خارج التكامل.

2- الآثار الديناميكية للتكامل الإقليمي:

وهذه الأثار تسمى أيضاً بالحركية وتعد طويلة الأجل ، لأن ظهورها يتطلب وقتاً أطول مقارنتاً بالأثار الساكنة للتكامل ، لكنها مهمة جداً لأنها تؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية ، وتشمل ما يأتي :

2-1- تعزيز المنافسة : يؤدي الدخول الحر لكل دولة من دول التكامل الى أسواق الدول الأعضاء إلى تشجيع المنافسة بين المنتجين من أجل زيادة الكفاءة ، وخصوصاً إذا لم تتحقق شروط المنافسة قبل تأسيس التكامل ، إذ أن بعض الصناعات التقليدية التي اعتادت على أساليب الإنتاج القديمة لعدم وجود حافز للتجديد تجد أنها مضطرة إلى تحسين طرق الإنتاج وخفض التكلفة من أجل استمرار البقاء بعد زيادة المنافسة بين المنتجين الآخرين في التكامل ،أو يتعين عليهم الانسحاب من السوق في البداية ، وبالأتي تغيير المناخ الاقتصادي العام وتحسين طرق الإنتاج المستخدمة وأساليب الإدارة والتسويق بعد ازدياد المنافسة لتشجيع التغيير السريع[1].

2-2- الاستفادة من وفورات الحجم: تتحقق وفورات الإنتاج من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع ، بحيث يؤدي تفرد حجم المشروع مع توسع الأسواق إلى تحقيق وفورات في الإنتاج الداخلي ، وبالأتي يمكن للمنشأة زيادة استثماراتها لتوسيع الطاقة الإنتاجية ، إذ يتحمل السوق الموسع إنتاجاً كبيراً وقد لا يأتي ذلك إذا كانت الأسواق صغيرة ومتفرقة .

2-3- زيادة الاستثمار: أن التكامل التجاري يشجع الشركات في الاستثمار داخل دول الأعضاء من أجل الاستفادة من وفورات التوسع ودخول المستثمرين الجدد ، أي ان الشركات تفضل الاستثمار داخل دول التكامل لتفادي التعريفات الخارجية أو ما يسمى جدار (التعرفة) وكذلك الاستفادة من ضمانات لحماية الاستثمار والمناخ المناسب لذلك مما يزيد الاستثمار في الأسواق التكاملية[2].

2-4- التخصص في الإنتاج: يؤدي تحرير التجارة بين مجموعة من الدول نتيجة التكامل التجاري إلى تخصص الدولة في المنتجات التي تتمتع بها بمميزات نسبية ، لذلك يمكن لمنطقة التكامل أن تدرك الفوائد من تقسيم العمل ، وقد يكون التخصص بين الصناعات أو من خلال الصناعات.

(*) جاكوب فينر وهو خبير اقتصادي كندي وأمريكي ولد عام 1892 وتوفي عام 1970 ويعد احد المرشدين لمدرسة شيكاغو الأولى للاقتصاد في ثلاثينيات القرن الماضي وكذلك عمل في مجال الاقتصاد السياسي ، ويعد أول من اقترح مفهوم خلق التجارة وتحويل التجارة .

(1) محمد بن ناصر ، مصدر سابق ، ص 30

(2) دومينيك سالفاتور ، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد رضا ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1992 ، ص 118

فضلاً عن هذه الآثار هنالك آثار إيجابية أخرى في تشجيع ظروف التبادل بين دول التكامل ومعدلاته ، إذ تتمثل على تحفيز الابتكار والتعاون بين المؤسسات في مجال البحث والتطوير نتيجة تحرير حركة الباحثين والمعلومات ، وإنشاء هيئات فوق الوطنية تتولى إدارة شؤون المنطقة المتكاملة ، وكذلك تمويل البرامج البحثية في مختلف المجالات [1].

ويمكن القول أن المكاسب الناتجة عن الآثار الحركية للتكامل التجاري لها فائدة كبيرة على اقتصاديات الدول المتكاملة بما يخدم تنميتها وزيادة رفاهيتها .

رابعاً: التكاملات التجارية الإقليمية الرائدة

أصبحت التكاملات الإقليمية العالمية أمراً واقعياً يجب التعامل والتكيف معه ، وتختلف بحسب ظروف تكوينها وأهداف إنشائها ، ومن أجل إنشاء تكامل تجاري بين الدول النامية ، على سبيل المثال فأن الظروف الذاتية تختلف عن مثيلتها في الدول المتقدمة على نفس النمط ، وليس من المستبعد أن تظهر تكاملات تجارية أخرى في مناطق جديدة من العالم بسبب التحولات والتغيرات العالمية الحالية تحت مسميات العولمة الاقتصادية[2].

إذ أصبح التكامل من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، إذ يضم في جميع أشكاله حوالي (75%) من دول العالم ، وحوالي (80%) من سكان العالم ، ويسيطر على حوالي (85%) من التجارة العالمية ، وعلى الرغم من أن التكامل الإقليمي معروف منذ مدة طويلة ، فلا شك أن هذه الظاهرة هي من سمات العصر الحديث بشكل خاص ، وذلك بسبب تطور علاقات الإنتاج ، لا سيما زيادة أهمية الوحدات الاقتصادية الكبيرة ، وظهور فكرة أقطاب التنمية، وقد أدى التقدم التكنولوجي الحديث إلى عدم جدوى الوحدات الاقتصادية الصغيرة وضرورة توسيع المجال الاقتصادي للاستفادة من كل نتائج التقدم الفني وآثار أقطاب التنمية . إن العصر الحديث وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، يتسم بالتعاون الاقتصادي الدولي وتكاثر الهيئات الدولية الجماعية التي تقوم على تحقيقه ، سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي ، كخطوة أولية نحو تنمية أوسع ، ويمكن تحقيق هذا التعاون الاقتصادي إما من خلال توحيد الإطار التنظيمي للنشاط الاقتصادي أو من خلال تنفيذ بعض المشاريع الدولية المشتركة[3]. ومن خلال الجدول (1) يتبين أهم التكاملات التجارية المشهورة على مستوى العالم.

(1) اليأس حناش ، مصدر سابق ، ص 36
(2) مصطفى العبدالله الكفري ، التكاملات والمنظمات الاقتصادية ، المطبعة الجامعية ، سوريا ، 2014 ، ص 49
(3) زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مطبعة الأمل ، بيروت ، 2003 ، ص 215 - 216

الجدول (1)

اهم التكاملات التجارية الإقليمية في العالم

ت	اسم التكامل	تاريخ تأسيس التكامل	عدد الدول المنضمة للتكامل	الهدف من التكامل	موقع التكامل
-1	السوق العربية المشتركة (ACM)	1964	17	اتحاد جمركي	الوطن العربي
-2	مجلس التعاون الخليجي (GCC)	1981	6	سوق مشتركة	
-3	اتحاد المغرب العربي (AMU)	1989	5	اتحاد اقتصادي	
-4	اتفاقية التجارة الحرة افتا – أسيان (AFTA-ASEAN)	1992	10	منطقة تجارة حرة	أسيا
-5	رابطة التعاون الاقتصادي الأسيوي - الباسيفيكي (أبيك) (APEK)	1989	21	منطقة تجارة حرة	
-6	تقريب العلاقات الاقتصادية بين أستراليا ونيوزيلندا (انزيكرتا) (ANZCERTA)	1983	2	منطقة تجارة حرة	
-7	المنطقة الاقتصادية الأوربية (أيا) (EEA)	1994	26	سوق مشتركة	أوربا
-8	رابطة التجارة الحرة الأوربية (افتا) (EFTA)	1960	4	منطقة تجارة حرة	
-9	الاتحاد الأوربي (EU)	1991	28	اتحاد اقتصادي	
-10	السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) (COMESA)	1993	21	سوق مشتركة	أفريقيا
-11	الجمعية الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (اكاس) (ECCAS)	1992	11	سوق مشتركة	
-12	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (أكواس) (ECOWAS)	1975	15	سوق مشتركة	
-13	الجماعة الكاريبية (كاريكوم) (CARICOM)	1973	12	سوق مشتركة	الأمريكيتين الشمالية والجنوبية
-14	السوق المشتركة للجنوب (ميركوسور) (MERCOSUR)	1991	10	سوق مشتركة	
-15	منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا (نافتا) (NAFTA)	1994	3	منطقة تجارة حرة	

الجدول من أعداد الباحث استناداً للمصادر الأتية:

1- جيمس جيربر، الاقتصاد الدولي ، ترجمة هيثم عيسى وأخرون، المركز العربي للتعريب وللترجمة والتأليف والنشر ، سوريا ، دمشق ، 2013 ، ص 30

2- وسام درويش ، نماذج على التكاملات الاقتصادية في العالم ، أخر تحديث 2022/9/6 ، على الرابط الإلكتروني الأتي:
https://mawdoo3.com

المبحث الثاني
الاطار المفاهيمي لمنظمة التجارة العالمية (WTO)

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن الأتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT)

أولا: نشأة الكات (GATT)

برزت الحاجة إلى تأسيس منظمة التجارة العالمية في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام 1945 لكي تقوم بتنظيم القواعد الأساسية للتجارة العالمية بعد التدمير الهائل الذي الحقته الحرب باقتصاديات دول العالم كافة ومنها التي خاضت الحرب أو بقيت بعيدة عنها ، وكانت الدعوة التي وجهت من خلال مؤتمر هافانا لتنظيم التجارة العالمية في عام 1947 الذي اعترضت الولايات المتحدة الأمريكية على نتائجه وتوصياته ولم تصادق على هذه الأتفاقية تحت ذريعة أن هذه المنظمة تتدخل بشؤون السياسة الاقتصادية الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية وبذلك عطلت تنفيذ نشوء هذه المنظمة ، وأصبحت صيغة الأتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) بديلاً لها ، وبشكل مؤقت حتى يتم أنشاء منظمة التجارة العالمية التي تأسست فعلاً في عام 1994 بعد حوالي فتره خمسة عقود زمنية لجولات المفاوضات العديدة[1] التي سنأتي على ذكرها.

كان لنشوء هيئة الأمم المتحدة في عام 1946 دوراً فعالاً في تأسيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد عدة اجتماعات في لندن أثناء العام نفسه لتشكيل لجنة تحضيرية لوضع الخطط اللازمة لأعداد مؤتمر دولي للتجارة العالمية و تشكيل لجنة أخرى لأعداد مشروع ميثاق العمل اطلق عليه (ميثاق هافانا لتنظيم التجارة والعمالة) عام 1947 ، وقد وقعت على هذا الميثاق (53) دولة وأودعت وثائق هذا الاتفاق لدى هيئة الأمم المتحدة في نيويورك ، كما نص هذا الميثاق على مجموعة من القواعد العامة التي تحكم سلوك الدول في مجال التبادل الدولي وكذلك نص الميثاق على أنشاء منظمة جديدة يطلق عليها اسم (منظمة التجارة الدولية) و يعد ميثاق هافانا لتنظيم التجارة والعمالة مكمل لميثاق (بريتون وودز) الذي انشأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية ، وقد حدد هذا الميثاق مجموعة من القواعد تختص في تنفيذها على الدول المتقدمة أولا وقواعد على الدول النامية ثانيا[2]. وتم توجيه النقد من دول عديدة ومنها الاتحاد السوفيتي (سابقا) وحلفاءه من الدول الاشتراكية بأن هذا الميثاق يصب في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية ولذلك يصعب تطبيق نصوص هذا الميثاق عمليا لأعتبارات سياسية[3].

أن منظمة التجارة الدولية بقيت فكرة أنشاءها دون تنفيذ لعدم مصادقة الولايات المتحدة الأمريكية على أنشاءها ، وقد تعددت الاجتماعات في هافانا وجنيف وفرنسا ثم بعد ذلك تم تأجيلها إلى أجل غير محدد ونتيجة لذلك تم أنشاء الأتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) وأصبحت هذه الأتفاقية نافذة اعتبارا من عام 1948 وفق المبادئ (تحرير التجارة ، عدم التمييز ، المعاملة الوطنية ، والمعاملة الأكثر تفضيلاً للدول النامية).

---

(1) حسين عمر ، الجات والخصخصة ، ط1 ، دار الكتاب الحديث ، مصر ، 1997 ، ص 7 – 8 .
(2) محمد بن مسلم الردادي ، دليل الجات ومنظمة التجارة العالمية ، ط1، دار المجتمع للنشر والتوزيع ،جدة ،1995 ، ص 9 .
(3) محمد رمضان ال جالم ، منظمة التجارة العالمية وأثارها المتوقعة على التجارة والتنمية في الدول الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم القرى ،المملكة العربية السعودية ، 2001 ، ص 70 .

ثانيا: جولات الأتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT)

جرت عدة جولات بهدف تخفيض معدلات التعريفات الجمركية عالميا وتشمل هذه الجولات بإيجاز ما يأتي :

الجولة الأولى: جولة جنيف عام1947

تم عقد جولة المفاوضات الأولى في مدينة جنيف بسويسرا عام 1947 بمشاركة (23) دولة من بينها دول عربية مثل سوريا ولبنان. وبلغ تخفيض التعرفة الجمركية (63%) ، في حين بلغ متوسط تخفيض التعريفة (32%) ، وتعد هذه الجولة أساسية من إذ أنها وصلت إلى إطار عام لأتفاقية الجات[1].

الجولة الثانية: جولة آنسي عام 1949

عقدت هذه الجولة من المفاوضات بين أعضاء الجات في آنسي بفرنسا عام 1949 ، وشاركت فيها 13 دولة فقط ، إذ واصل المفاوضون عمليات تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة بين أعضاء الجات[2].

الجولة الثالثة: جولة توركاي عام 1951

عقدت هذه الجولة من المفاوضات بين أعضاء الجات في توركاي بإنجلترا عام 1951 ، وضمت (38) دولة فيما يتعلق بالرغبة في تحرير التجارة الدولية والقضاء على المعوقات الجمركية ، وتم الاتفاق على (8700) بند من بنود التعرفة الجمر كية ، والتي أدت الى الانخفاض بنسبة (5 2%) مقارنة بمعدلات التخفيض السائدة في عام 1948[3].

الجولة الرابعة : جولة جنيف 1952- 1956

عقدت هذه الجولة من المفاوضات بين أعضاء الجات في جنيف ، سويسرا ، في المدة 1952- 1956 ، وبلغت قيمة التجارة الدولية التي يشملها التحرير (2.5). مليار دولار ، وهو رقم ليس مقبول نسبيا، بسبب التغيير في تفويض للقرارات الممنوحة للولايات المتحدة الأمريكية في التفاوض إذ كانت تستغل حقوقها الكاملة في التفويض وتعطي امتيازات على الاستيرادات تقدر بنسبة (900) مليون دولار وقد كانت تتحصل على مقدار (400) مليون دولار سابقاً[4].

الجولة الخامسة: جولة ديلون(*) للمدة 1960- 1961

عقدت هذه الجولة من المفاوضات بين أعضاء الجات في جنيف ، سويسرا ، في المدة 1960- 1961 ، وقد أسفرت عن تخفيضات من بنود التعريفات الجمركية الى (4400) بند ، وتم تحرير (4.9) مليار دولار من حجم التجارة العالمية وتنطوي على مزيد من التنسيق مع منظمة الاتحاد الأوروبي في المجال الجمركي[5].

---

(1) عبدالمطلب عبدالحميد ، الجات وأليات منظمة التجارة العالمية ، من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة ، الدار الجامعية ، 2003 ، ص 38

(2) إبراهيم المصري ، الاقتصاد الدولي ، ط1 ، دار الحكمة ، مصر ، 2013 ، ص 93

(3) إبراهيم المصري ، المصدر نفسه ، ص 93

(4) عبدالمطلب عبد الحميد ، مصدر سابق ، ص 38-39

(*) اطلقت تسمية هذه الجولة (ديلون) على اسم نائب وزير الخارجية الأمريكي دوجلاس ديلون لأنه اقترح عقد هذه الجولة من المفاوضات.

(5) إبراهيم المصري ، مصدر سابق ، ص 93

الجولة السادسة: جولة كينيدي للمدة 1964-1967

عقدت هذه الجولة من المفاوضات بين أعضاء الجات في جنيف بسويسرا في المدة 1962-1967 ، ونسبت هذه الجولة إلى الرئيس الأمريكي جون كينيدي الذي دعا إليها في 25\1\1964 وشاركت في المفاوضات (62) دولة وتمثل (75%) من التجارة الخارجية ، بلغت نسبة التجارة المحررة (40) مليار دولار وكانت الموضوعات الرئيسة للجولة هي تخفيض الرسوم الجمركية وإجراءات مكافحة الإغراق ، وصلت التخفيضات الجمركية إلى (50%) ومتوسط خفض التعريفة (35%) ، وأيد الكونجرس الأمريكي قانون التوسع التجاري في هذه الجولة ، وظهرت خلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ومجموعة الدول الأوربية في مجال البضائع الزراعية ، واستمرت هذه التناقضات حتى المراحل الأخيرة من مفاوضات الأوروغواي. وأسفرت جولة كينيدي أيضاً عن اتفاقية مكافحة الإغراق وهي اتفاقية تم تطويرها في جولة طوكيو في هذه الجولة ، أذ تم التركيز فيها على الاعتماد فقط على التعريفات الجمركية كأداة للحماية والابتعاد عن القيود الكمية ، وكان التركيز على مبدأ الشفافية مع بعض الاستثناءات للدول التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات واستبعاد السلع الزراعية واستخدام حصص الاستيراد ، وامتدت الجولة لعمل اتفاقية المنسوجات القطنية لزيادة فرص التصدير للدول النامية ومنح مزايا تجارية لبعض الدول النامية بخاصة في منح معاملة تفضيلية وفتح فرص في مجال الأسواق لمساعدة هذه الدول في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال التجارة العالمية[1].

الجولة السابعة: جولة طوكيو 1973-1979

تم اطلاق تسمية جولة طوكيو ، لأنعقاد المؤتمر الوزاري للجات (GATT) في مدينة طوكيو (العاصمة اليابانية) في أيلول 1973 ، وكانت من أهم الجولات منذ تأسيس الجات في عام 1947م ، وبلغ عدد الدول المشاركة (102) دولة منها (90) دولة عضو وبقية الدول بصفة مراقب . حققت الجولة إنجازات كبيرة في مجال تحرير التجارة ، إذ بلغت التجارة الدولية المحررة بمقدار (155) مليار دولار وقد تضمنت الجولة على مواضيع عديدة من بينها تخفيف القيود الجمركية بنسبة بلغت(34%) من إجمالي التعريفة الجمركية ، وانخفض متوسط التعريفة الجمركية للدول الصناعية من (7%) إلى (4.7%) مما أدى إلى زيادة التدفقات السلعية على المستوى الدولي في الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي، وبلغت نسبة الخفض الجمركي (300) مليار دولار، تعد هذه المفاوضات تطبيقًا لفكر المدرسة الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة التي تدعو إلى تحرر التجارة من القيود الغير جمركية والتخلص من آثار العقيدة التجارية المتمثلة في الاعتماد على الحماية[*][2].

(1) عبدالمطلب عبدالحميد ، مصدر سابق ، ص 39- 40

(2) خليل عليان عبد الرحيم ، الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية –الفرص – التحديات ، الإدارة العامة للطباعة والنشر ، 2009 ، ص 47

(*) ان الفكر التجاري للمدرسة التجارية يدعو إلى تطبيق نظام الحماية التجارية من خلال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وفرض الحماية الجمركية من أجل تشجيع الصادرات وتخفيض الاستيرادات وهذه الإجراءات والأفكار تعارض أراء الاقتصاديين انصار الحرية التجارية.

الجولة الثامنة: جولة أوروغواي للمدة 1986- 1994

عقدت هذه الجولة من المفاوضات بين أعضاء الجات في المدة 1986-1994 ، وهي تعد من أشهر جولات المفاوضات الخاصة باتفاقية الجات ولكنها الأطول، وبلغ عدد الدول المشاركة فيها (123) دولة وانتهت الجولة عام 1994 بأنشاء منظمة (WTO) ، وبعد توقيع الدول المشاركة على بروتوكول مراكش بالمغرب لتأسيس منظمة التجارة العالمية وبلغت قيمة التجارة المحررة (755) مليار دولار وهو رقم لم تصله الجولات السابقة ، إذ وصل التخفيض في التعرفة الجمركية إلى (40%) وتراوح متوسط التخفيض بين 24% - 36% وغطت هذه الجولة مختلف مجالات تحرير التجارة الدولية من حيث نطاقها والموضوعات المعنية وأدخلت جولة مفاوضات الأوروغواي لأول مرة التفاوض على المنتجات الزراعية ، فضلاً عن قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة وتحريره تدريجياً بنهاية عام 2005 م ثم أصبح تحرير شاملا للسلع الزراعية والصناعية من الجمارك والقيود غير الجمركية وتم الاتفاق على الغاء التمييز في المعاملات التجارية بين الدول المختلفة ، وتم إدخال قطاع الخدمات لأول مرة فيما يعرف (بالأتفاقية العامة للتجارة في الخدمات) (General Agreement On Trade In Services) (GATS) [1]. كما عرضت جولة أوروغواي مجال الملكية الفكرية وتحرير مجالات الاستثمار المتعلقة بالتجارة الدولية وغيرها من المجالات ، مثل الوصول إلى الأسواق وتسوية المنازعات والأطر المؤسسية الأخرى التي تنظم التجارة الدولية ، واعتبرت هذه الجولة حزمة متكاملة وغير قابلة للتجزئة ، وشهدت نهاية نظام الجات وبدء نظام منظمة التجارة العالمية ، وشملت هذه الجولة (95%) من التجارة الدولية سواء في السلع والخدمات والملكية الفكرية والاستثمار[2]. والجدول (2) يبين جولات المفاوضات السابقة وما توصلت أليه من نتائج على مستوى التجارة الدولية .

جدول (2)

جوالات الجات من (1947 - 1994)

ت	السنة	اسم الجولة	مكان الجولة	عدد الدول المشاركة	المواضيع التي نوقشت في الجولة
1	1947	جنيف	سويسرا	23	التعريفات الجمركية
2	1949	انسي	فرنسا	13	التعريفات الجمركية
3	1951	توركاي	إنجلترا	38	التعريفات الجمركية
4	1956 – 1952	جنيف	سويسرا	26	التعريفات الجمركية
5	1961 -1960	ديلون	سويسرا	26	التعريفات الجمركية
6	1967 -1964	كيندي	سويسرا	62	التعريفات الجمركية ،مكافحة الإغراق
7	1979 -1973	طوكيو	اليابان	102	التعريفات الجمركية، القيود الغير جمركية ، العلاقات التجارية
8	1994 – 1986	أورجواي	أورجواي	123	التعريفات الجمركية، والقيود الغير جمركية، المنتوجات الزراعية ،الخدمات، حقوق الملكية الفكرية ، تسوية المنازعات، أنشاء منظمة التجارة العالمية

الجدول من أعداد الباحث وبالاعتماد على موقع المنظمة على الرابط الأتي: (www.wto.org)

(1) عبدالمطلب عبدالحميد ، مصدر سابق ، ص 45- 46

(2) خليل عليان عبد الرحيم ، مصدر سابق ، ص 49

المطلب الثاني: منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization)

أولاً: نشأة المنظمة

كان لجولة أوروغواي تأثير كبير على إنشاء منظمة التجارة العالمية تحت إشراف الجات بعد مدة زمنية معينة ، إذ تأسست المنظمة مع نهاية الجولة الثامنة من مفاوضات الجات - جولة أوروغواي 1986- 1994 م والتي انتهت في مراكش لتبدأ أعمالها في 1995/1/1 بإسم منظمة التجارة العالمية (WTO) فهي الوريث لأتفاقية الجات (التعريفات الجمركية والتجارة) ، لذلك أصبحت المنظمة الجديدة هي المنظم الوحيد والمراقب والمنفذ لأحكام الالتزامات والاتفاقيات التجارية الدولية[1]. ويقع مقر المنظمة الرئيس في جنيف - سويسرا وليس لها فروع ، وفيها حوالي 627 موظف ، وميزانيتها الحالية تتجاوز(197.204) مليون فرنك سويسري وما يعادل (219.115) مليون دولار لعام 2022 ، ويتم تمويلها من خلال مساهمات من الدول الأعضاء ويبلغ عدد أعضائها (164) عضو واللغات الرسمية للمنظمة هي الإنكليزية والفرنسية والإسبانية[2].

ثانياً : مفهوم المنظمة

يمكننا أن نبين أربعة مفاهيم أساسية لمنظمة التجارة العالمية (WTO) وهي :

1-1 - منظمة التجارة العالمية: "هي إطار قانوني ومؤسسي لنظام تجاري دولي متعدد الأطراف و تهدف المنظمة إلى توفير وتأمين الالتزامات التعاقدية التي تحدد للحكومات كيفية صياغة وتنفيذ أنظمة وضوابط التجارة المحلية كما تسعى المنظمة إلى تطوير العلاقات التجارية بين الدول من خلال المفاوضات والمناقشات الجماعية وتسوية النزاعات بالوسائل القضائية"[3].

1-2- منظمة التجارة العالمية: "وهي معاهدة واتفاقية تأسيسية تلزم الدول المنضمة إليها بمجموعة من قواعد العمل في مجال التجارة الدولية والاستثمار والملكية الفكرية ، تمتد هذه القواعد لتشمل السياسات الداخلية التي تؤثر على التجارة العالمية ، مثل إجراءات دعم السلع والخدمات التي تتدخل في مجال التجارة أو القيود ، ومراقبة الجودة ، ورفع القيود الجمركية ، والحماية التي توفرها الدول لصناعاتها ، وتطبيق قوانين الملكية الفكرية" [4].

1-3- منظمة التجارة العالمية : هي "منظمة دولية تنظم وتسهل ألية عمل التجارة الدولية وتستخدم دول المنظمة لغرض إنشاء ومراجعة وتنفيذ القواعد التي تحكم التجارة الدولية" [5].

---

(1) احمد جابر بدران ،الاقتصاد الدولي والاندماج الاقتصادي المعاصر ، ط1 ، القاهرة ، 2014، ص 190

(2)منظمة التجارة العالمية على الرابط الأتي: https://www.wto.org

(3) عطية عبد الواحد ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الجزء الثاني ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2003 ، ص 391

(4) سمير بريك اللقماني ،منظمة التجارة العالمية أثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية ، ط1 ، دائرة المطبوعات والنشر، الرياض ، 2003 ، ص 20

(5) Oatley, Thomas, International Political Economy: Sixth Edition ,2019 .p 51-52

4-1- كما يمكن أن نعرف منظمة التجارة العالمية: هي مؤسسة اقتصادية عالمية النشاط ذات طابع قانوني مستقل تعمل على إدارة وتنظيم النظام التجاري العالمي من خلال تحرير التجارة وزيادة معدل التبادل التجاري الدولي من أجل رسم السياسات الاقتصادية وتنميتها .

ثالثاً: أهداف المنظمة

من الصلاحيات التي تسعى أليها المنظمة مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها بما يأتي[1]:

1- رفع المستوى المعيشي للدول الأعضاء .

2- تحرير وتنظيم التجارة العالمية من أجل خلق نظام تجاري دولي أكثر عدلاً وانفتاحًا.

3- إلغاء القواعد المؤثرة على عملية تحرير المبادلات التجارية ومحاربة كافة أشكالها وصور الحماية.

4- خلق فرص عمل جديدة والعمل على تشجيع تدفقات الاستثمار.

5- تحقيق القدر الكافي من الشفافية بالإجراءات المتعلقة بالتجارة .

6- توفير بيئة دولية مؤاتيه للمنافسة التجارية العادلة.

7- العمل على حل وتسوية المنازعات التجارية من خلال المنظمة.

8- إتاحة الفرصة للدول التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية ، لمناقشة النظام التجاري لكل بلد على حدة ، والاطلاع على جميع جوانبه ، وإبراز المواضيع التي قد تتعارض معها والمحافظة عليها مع كافة الالتزامات التي تقرها اتفاقيات المنظمة.

رابعاً: مبادئ المنظمة:

هنالك مجموعة من المبادئ التي تعد المرشد والهادي لعمل ونشاط المنظمة وهي كما يأتي:

1- مبدأ المعاملة الوطنية

وهو ما يعني التزام الأطراف المتعاقدة بإعطاء البضائع المستوردة أهمية لا تقل تفضيلاً عن تلك التي تمنحها من السلعة المقابلة والمنتجة محليًا فيما يتعلق بها مع الضرائب والرسوم وما إلى ذلك[2].

2- مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية:

والتي تستند إلى التزام الدول الأعضاء حينما يقومون بتقديم ميزة تفضيلية في تعاملاتها مع الدول الأخرى ، من خلال منح المعاملة نفسها التفضيلية لجميع الدول المنضمة إلى المنظمة ، بهدف تحقيق مبدأ عدم التمييز في المعاملات التجارية الثنائية ، بإستثناء ما يشمل المنافع المتبادلة في إطار الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة

---

(1) ينظر في ذلك :

- سمر عبدالجواد ، التكامل الاقتصادي العربي في ظل منظمة التجارة العالمية ومشروع الشراكة الأورو متوسطية ، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر ، غزة ، 2015 ، ص31
- أسامة بن جعفر فقيه ، منظمة التجارة العالمية واستحقاقات العضوية ، المجلة العربية ، العدد 31 ، 2006 ، ص2
- نحو مجتمع المعرفة ، منظمة التجارة العالمية ، الإصدار الرابع عشر ، جامعة الملك عبدالعزيز ، 2007 ، ص 29

(2) عادل محمد خليل ، منظمة التجارة العالمية أنشاءها وألية عملها ، جسر التنمية ، العدد السابع والثلاثين ، الكويت ، 2005، ص 5

الحرة ، فضلاً عن توفير معاملة تفضيلية من الدول المتقدمة لعدد من الدول النامية ، في إطار نظام الأفضليات[1].

3- مبدأ المفاوضات التجارية:

ووفقاً لهذا المبدأ ، يجب حل المشكلات التي تواجه التجارة الدولية بين الأطراف من إذ المبدأ من خلال أسلوب المفاوضات التجارية من أجل دعم نظام التجارة العالمي على أساس جماعي[2].

4- مبدأ الشفافية:

يعني هذا المبدأ الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس القيود الكمية (التي تفتقر إلى الشفافية) ، أي أن تكون التعرفة محددة على الجودة إذا لزم الأمر لتقييم التجارة العالمية ، وبالأتي الدول التي يجب أن تحمي صناعتها الوطنية ، أو معالجة العجز في ميزان المدفوعات ، يجب اللجوء إلى سياسة التعريفة والسعر مع تجنب القيود الكمية مثل: الحصص (حصص الاستيراد) ، هذا لأنه في ظل قيود الأسعار يمكن تحديدها بسهولة للدعم الممنوح للمنتج الوطني أو حجم الحماية[3].

5- مبدأ الإلزام

يجب أن تكون نتائج الاتفاقيات التجارية الناتجة عن جولة الأوروغواي وظهور منظمة التجارة العالمية مقبولة تماماً بصفتها صفقة واحدة مكتملة (مبدأ التعهد الواحد Single Undertaking) يلتزم بها جميع دول الأعضاء بقبولها تماماً أو رفضها تماماً دون اختيار أو اختيار اتفاقية واحدة وترك الأخرى ، وتم استبعاد أربع اتفاقيات محددة (اتفاقية المشتريات الحكومية ، اتفاقية منتجات الألبان ، اتفاقية اللحوم واتفاقية الطائرات المدنية) من هذا المبدأ فقط لدول الأعضاء [4].

6- مبدأ المعاملة بالمثل:

أن هذا المبدأ يتطلب أن تقوم الدول الأعضاء بالأتفاقية في تحرير التجارة الدولية أو تقليصها من القيود ، ولكن في إطار التفاوض المتعدد الأطراف القائمة على المعاملة بالمثل ، مما يعني أن كل تخفيف للحواجز الجمركية أو غير الجمركية على بلد ما يجب أن يقابلها تسهيل مكافئ في القيمة من الجانب الآخر ، حتى تتساوى الفوائد التي تحصل عليها كل دولة وما تصل المفاوضات آليه في هذا الصدد ، وتصبح ملزمة لجميع الدول ، وبعد ذلك لا يجوز إجراء أي تعديل جديد إلا من خلال مفاوضات جديدة[5].

خامساً: مهام منظمة التجارة العالمية:

تتمثل المهمة الرئيسة لمنظمة التجارة العالمية نحو القيام بالأنشطة الرئيسة الأتية:

---

(1) سمر عبدالجواد ، مصدر سابق ، ص 32

(2) عمار محمود حميد ،نقل التكنولوجيا وبناء القدرات المعرفية في ظل تحديات اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية مع إشارة بخاصة للعراق ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2016 ، ص 84

(3) نحو مجتمع المعرفة ، مصدر سابق ، ص 28

(4) عمار محمود حميد ، مصدر سابق ، ص 84

(5)سفيان غواس ، حنان بلقايم ، مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل تنامي الحروب التجارية ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ،2019 ، ص 21

1- مساعدة اقتصادات الدول النامية والدول التي تنتقل إلى اقتصاد السوق، إذ تمثل الدول النامية والدول التي تمر بمرحلة انتقالية ثلاثة أرباع أعضاء منظمة التجارة العالمية وبالأتي تبذل المنظمة اهتماماً كبيراً لحل مشاكل هذه الدول ، إذ تنظم سكرتارية المنظمة مجموعة من البرامج لشرح كيفية عمل النظام ومساعدة مندوبي الدول الأعضاء الرسميين والمفاوضين ، بعض هذه البرامج تقام في جنيف والبعض الآخر في الدول المعنية بالموضوع ، وقد تم تنظيم عدد من البرامج بالاشتراك مع منظمات دولية أخرى ، بعضها يتم في إطار دورات تدريبية والبعض الآخر في شكل المساعدة الفردية لحل مشكلة معينة [1].

2- تنشيط عملية التبادل التجاري ليتسع جميع دول العالم مع حرية انتقال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والمعلومات ، وهذا التوسع وتحرير التجارة يؤدي إلى زيادة الكفاءة التنافسية (الجودة والسعر) في جميع الأسواق ، هذا يسمح بتقسيم العمل بين الدول المختلفة على أساس التميز النسبي ومن ثم يحفز الأنشطة المختلفة للتقدم التكنولوجي ونمو الإنتاجية ونتيجة لذلك يتم رفع متوسط نصيب الفرد والناتج الحقيقي من هذا الناتج وتنخفض تكلفة المعيشة مع زيادة فرص الاختيار للمنتج والمستهلك [2].

3- إدارة وتنفيذ اتفاق الأوروجواي ، والاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف التي تسعى إلى تحقيق أهدافها ، وتهيئة الظروف الجيدة لتنفيذها[3] .

4- تسوية المنازعات والخلافات التي تنشأ بين أعضاء المنظمة فيما يتعلق بإجراءات وتنفيذ اتفاقيات التجارة العالمية [4].

5- تقوم المنظمة في مراجعة ومراقبة للسياسة التجارية لأعضاء المنظمة بشكل مباشر ودوري .

6- السعي إلى مزيد من التنسيق والتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والوكالات التابعة لهما من أجل رسم السياسات الاقتصادية على المستوى العالمي[5].

سادسا: اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

1- الأتفاقية الخاصة بتجارة السلع:

تتضمن هذه الأتفاقية على إجراءات تقييم البضائع عند دخولها إلى ميناء أو منفذ العبور الجمركي للدولة ، وتهدف هذه الأتفاقية إلى تحقيق التوازن بين حق الإدارة الجمركية في تحديد قيمة السلع المستوردة والحصول على الرسوم الجمركية الحقيقية مع الحفاظ على مصالح المستوردين والمصدرين ، مع عدم السماح للحواجز والإجراءات بتعطيل هدف الدخول للأسواق[6].

وتشمل هذه الأتفاقية على :

---

(1) محمد ناجي حسن ، اتفاقية منظمة التجارة العالمية وأثارها على الدول النامية ، الملتقى العلمي الدولي الأول حول أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي ، جامعة الجزائر ، 2003 ، ص 5

(2) هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الدولي ، ط1 ، دار جرير ، عمان ، 2006 ، ص 223

(3) سمر عبدالجواد ، مصدر سابق ، ص 33

(4) احمد الكواز ، النظام الجديد للتجارة العالمية ،جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد السادس والثلاثون ، 2004 ص 6

(5) ميرندا زغلول رزق ، التجارة الدولية ، مطبعة جامعة بنها ، مصر ، 2010 ، ص224

(6) أثير هلال فليح ، منظمة التجارة العالمية ودورها في تشجيع وتنظيم المبادلات الدولية ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الحقوق ، 2016 ، ص 83

1-1- اتفاق حول الزراعة

أن اتفاقية أوروغواي تضمنت دعوة دول المنظمة لتحرير التجارة في السلع الزراعية وإزالة القيود أمام التجارة الدولية في السلع وتتضمن الأتفاقية أربعة أجزاء رئيسة: أحكام الأتفاقية والدعم المحلي والالتزامات التي يجب على الدول الأعضاء مراعاتها في مجال الدخول إلى الأسواق الدولية ، ودعم الصادرات ، واتفاقية الإجراءات والمعايير الصحية لأقل الدول نمواً والدول المصنفة كمستوردين للمواد الغذائية، وتم الاتفاق على تحرير التجارة الدولية في القطاع الزراعي بشكل تدريجي ، بشرط أن يتم هذا التحرير خلال مدة (6) سنوات للدول المتقدمة و(10) سنوات للدول النامية ، وأن يتم ألغاء العوائق الغير جمركية والتي تشمل الحصص الموسمية والقيود الكمية وحظر الاستيراد بحيث يقتصر على التعريفات فقط . كما تضمنت الأتفاقية خفض الدعم المقدم للصادرات الزراعية في الدول المتقدمة بنسبة (36%) من القيمة و (21%) من الحجم ، بينما في الدول النامية يتم تخفيض الدعم للصادرات الزراعية بنسبة (24%) من القيمة و (14%) من الحجم[1].

2-1-اتفاق حول قواعد المنشأ

تشمل اتفاقية القواعد التي تضعها دول المنظمة لتحديد منشأ البضائع المستوردة إليها ، بما في ذلك التصنيف والتبويب الجمركي وتحديد نسبة المنشأ في صناعات التجميع ، بشرط ألا تؤثر هذه القواعد على تطور معوقات التجارة الدولية، إذ تحدد الأتفاقية عدداً من الضوابط التي يجب على الدول الأعضاء الالتزام بها عند تحديد قواعد المنشأ ، بما في ذلك أن القاعدة تحدد بوضوح الإجراءات التي يجب الوفاء بها ، وتحديد منشأ السلعة سواء معيار النسبة المئوية أو معيار التصنيف الجمركي بالقيمة ، وأن القواعد لا تؤدي إلى تأثيرات تقييدية أو مشوهة على التجارة العالمية [2].

3-1- اتفاق حول المنسوجات والملابس

أن قطاع النسيج والملابس يعد من القطاعات الصناعية المهمة بالنسبة للدول النامية، إذ تعرض هذا القطاع لأنظمة تجارية تمييزية وإجراءات تجارية ، إذ امتدت هذه الإجراءات لتشمل الصوف والألياف الصناعية والمنسوجات القطنية والتي تغطيها اتفاقية الألياف المتعددة ، كذلك حدت هذه الأتفاقية من فرص (التجارة للدول النامية وكانت لها آثار سلبية على الأسعار)[3].

إذ تضمنت اتفاقية جولة أوروغواي بشأن المنسوجات والملابس إطار قانوني لإنهاء تدريجي لأتفاقية الألياف المتعددة وإدماج قطاع المنسوجات والملابس في نهاية سنة 2005م بموجب الإجراءات نفسها المتخذة على تجارة السلع الأخرى ، إذ أن اتفاقية المنسوجات والملابس تنص على إلغاء أنظمة الحصص على أربع مراحل خلال مدة الانتقال من الأتفاقية سابقة الذكر إلى اتفاقية المنسوجات والملابس ، ومدتها عشر سنوات تمتد من 1995 إلى 2005 ، وهذا الإلغاء سيزيد المنافسة بين الدول المنتجة، ومن المعروف أن صناعة النسيج

(1) خليل عليان عبد الرحيم ، مصدر سابق ، ص 103
(2) عادل محمد خليل ، منظمة التجارة العالمية اهم الاتفاقيات ، جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد الثامن والثلاثين ، الكويت ، 2005 ، ص9
(3) خليل عليان عبد الرحيم ، مصدر سابق ، ص 109

والملابس من الصناعات كثيفة العمالة ولا تتطلب تكنولوجيا معقدة للغاية وعوائدها مرتفعة بما يتماشى مع أوضاع الدول النامية.

1-4-اتفاق حول الإجراءات والدعم التعويضية

الدعم هو إحدى المزايا التي تقدمها الحكومات للمنتجين المحليين ومصدري المنتجات ، مما يؤدي إلى تحسين مراكزهم التنافسية في التجارة العالمية ، وهذا يؤدي إلى إعاقة المنافسة ، ويعكس الدعم بهذه الطريقة عموماً ممارسة غير عادلة تنتهك مبادئ منظمة التجارة العالمية .

ومن خلال منظمة التجارة العالمية ، فإن اتفاقية الدعم تحدد ثلاثة أنواع من الدعم بحسب درجة شرعيتها في إطار المنظمة وهي[1]:

1- الدعم المحظور: أن هذا الدعم يتعلق بالصادرات أو الواردات ، سواء كان هذا الدعم مبني على نص قانوني أو استثنائي أو قرار طارئ ، وفي حالة إثبات هذا النوع من الدعم ، فإنه يخضع لإجراءات تسوية المنازعات ، والتي تتطلب رفعه على الفور ، وإذا لم يتم ذلك خلال مدة معينة ، يحق للطرف المتضرر من هذا الدعم اتخاذ الإجراءات المضادة.

2- الدعم المسموح به: لا يستلزم هذا النوع من الدعم اتخاذ تدابير مضادة ، مثال على هذا الدعم هو الدعم ذو (الصفة العامة)، إذ أنه غير مرتبط بسلعة أو مشروع أو صناعة معينة ، كما يوجد أيضاً دعم لبرامج البحث والتطوير التي تقوم بها المؤسسات ، أو الموكلة إلى هيئات التعليم العالي ومراكز البحث ، بشرط أن لا يتجاوز الدعم أكثر من (75%) من تكلفة البحث ، أو (50%) من تكاليف التطوير . كما يندرج ضمن الدعم المسموح به للمناطق الأقل نمواً في الدولة ، والدعم الممنوح للمشاريع لتمكينها من تعديل معداتها بما يتماشى مع المتطلبات البيئية الجديدة التي ينص عليها القانون .

3- الدعم المسموح به في حدود: يسمح بهذا النوع من الدعم إذا لم يكون له تأثير ضار على المصالح التجارية للدول الأعضاء الأخرى في منظمة التجارة العالمية، أي الدعم الذي لا يتعدى(5%) من حدود قيمة السلعة .

1-5-اتفاق حول الفحص قبل الشحن

وتستند هذه الأتفاقية إلى وضع الأدوات المسموح بها في الحق للدول الأعضاء في فحص البضائع المستوردة قبل دخول أراضيها من إذ الجودة والقيمة والكمية والمواصفات الفنية، وتطبق هذه الأتفاقية في حالة اتفاق المصدر والمستورد على إجراءات فحص البضاعة قبل الشحن ، وهذه الضوابط الواردة في هذه الأتفاقية تعبر عن دور المنظمة في الرقابة التنظيمية على عمليات التصدير والاستيراد ، ومن بين هذه الضوابط

(1) ينظر في ذلك :
- عادل احمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ،2000 ، ص 299 – 300
- عمار محمود حميد ، مصدر سابق ، ص-91

التنظيمية أن الشركات التي تقوم بمهمة فحص سعر التصدير في حالة الشك فيجب أن تقارن شروط القيمة الحقيقية للسلع بين سعر التصدير وأسعار السلع المماثلة المعدة للتصدير في الدولة بحد ذاتها[1].

1-6-اتفاق حول تراخيص الاستيراد

تنظم هذه الأتفاقية في حق الدول من استخدام تراخيص الاستيراد ، إذ يتم منح التراخيص تلقائياً ، أو يتم تحديد قواعد منح التراخيص بوضوح بطريقة غير تلقائية بطريقة لا تعيق التجارة الدولية. إذ تم وضع قواعد للتراخيص التلقائية والتراخيص غير التلقائية، وتهدف إلى ضمان ألا يشكل هذا الإجراء عبئاً لا داعي له على المستورد ، وأن يكون شفافًا ويمكن التنبؤ به ، وأنه يحمي المستوردين من السلوك التعسفي والتأخير غير الضروري ، ويلزم الأتفاقية الدول بنشر كافة المعلومات المتعلقة بإجراءات إصدار التراخيص ، بما في ذلك حق الشركات والأشخاص والمؤسسات في تقديم الطلبات ، والهيئة الإدارية المسؤولة عن إصدار الترخيص والمنتجات الخاضعة للترخيص كما نصت الأتفاقية على أن تكون المستندات المطلوبة فضلاً عن الإجراءات بسيطة قدر الإمكان [2].

1-7-اتفاق حول مكافحة الإغراق

تحدث حالة الإغراق عندما تباع سلعة ما في سوق التصدير بسعر أقل من السعر الذي تباع به السلعة نفسها في السوق المحلي ، أو عندما تُباع السلعة في سوق الدولة الأخرى بسعر أقل من تكلفة إنتاجها ، أو قد تكون أقل من السعر الطبيعي لنفس السلعة المقدر على أساس سلعة مماثلة في السوق العالمية. وفقاً لأتفاقية مكافحة الإغراق ، تبدأ عملية اتخاذ إجراءات مكافحة الإغراق من الدولة المتضررة بتقديم طلب من الصناعة المحلية تعتقد أنها تأثرت بدخول البضائع الأجنبية بأسعار منخفضة إلى الأسواق المحلية ، ويتم فحص المطالبات الواردة في الطلب من سلطة مستقلة (أنشأتها الحكومة لهذا الغرض) من خلال تحقيق يتم فيه منح جميع الأطراف ذات الصلة الفرصة لتقديم قضيتهم للشروع في التحقيق في موضوع الإغراق ، ومن الضروري استيفاء الشروط الأتية[3]:

أ- وقوع حالة الإغراق ثم تحديد هامش الإغراق.

ب- حدوث حالة ضرر بالمشروع المحلي أو الصناعة.

ج- إقامة علاقة سببية مباشرة بين الإغراق والإضرار بالصناعة المحلية.

1-8-اتفاق حول الصحة والصحة النباتية

أن هذه الأتفاقية تضمن للمستهلكين في كل دولة بتزويدهم بالسلع الغذائية الجيدة والصحية، كذلك تهتم الأتفاقية بصحة النبات والحيوان ، لذلك يجب تطبيق معايير الصحة بالقدر الذي يحافظ على الحياة البشرية

(1) أثير هلال فليح ، مصدر سابق ، ص 87
(2) عادل محمد خليل ، منظمة التجارة العالمية اهم الاتفاقيات ، مصدر سابق ، ص 10
(3) عمار محمود حميد ، مصدر سابق ، ص92-93

والحيوانية والنباتية دون مبالغة، أذ تشجع الأتفاقية الدول على العمل وفق المعايير الدولية ، لكن يمكنهم استخدام معاييرهم المحلية إذا أرادوا بحيث تتوافق هذه المعايير مع الأساليب العلمية وقواعد (منظمة التجارة العالمية).
كذلك يجب على الدول استخدام طرق الفحص والتفتيش لتصبح تدبيراً وقائياً لضمان صحة الأنسان والأغذية والنبات ، شريطة إعطاء الأولوية لمسألة السلامة في حالات عدم التأكد، وتتضمن الأتفاقية نصوصاً حول كيفية ضبط إجراءات الفحص وإجراءات الموافقة على الإجراءات المتبعة في مجال صحة الإنسان والحيوان والنبات المتعلقة بالغذاء ، وتتطلب الأتفاقية من حكومات الدول الأعضاء إبلاغ أمانة منظمة التجارة العالمية بأي إجراءات جديدة أو أي تغيير في الإجراءات المتبعة في إجراءات الصحة والصحة النباتية[1].

1-9-اتفاق حول الوصول للأسواق

يهدف الوصول إلى الأسواق إلى تسهيل عملية التبادل التجاري بين دول الأعضاء في المنظمة ، إذ تم الاتفاق على التوسع في نطاق السلع الزراعية والصناعية ، وكذلك تم الاتفاق على دخول بعض السلع الصناعية التي تم استبعادها (المنسوجات والملابس) إلى مجموعة السلع التي تطبق الأتفاقية .
إذ تضمنت الأتفاقية ما يأتي[2]:

1- تحويل القيود غير الجمركية (الكمية) على السلع الزراعية إلى قيود جمركية مكافئة من إذ الحماية التي تتضمنها ، المقصود هنا القيود غير الجمركية (القيود الكمية أو الحصص على الواردات ، الرسوم المتغيرة على الواردات ، الحد الأدنى لمتطلبات السعر للمنتج المستورد ، إجراءات ترخيص الاستيراد التي تميز بين الدول ، القيود التي يضعها القطاع العام التجاري ، القيود الطوعية على الصادرات).
2- تخفيض الرسوم الجمركية ، إذ أن معدل التخفيض المستهدف هو(36%) للدول المتقدمة و(24%) للدول النامية . أما الدول الأقل نمواً ، فإن الأتفاقية لا تلزمها بإجراء أي تخفيض في تعريفاتها الجمركية على وارداتها من المنتجات الزراعية.

2- الأتفاقية العامة حول التجارة في الخدمات :

تسمى هذه الأتفاقية بالأتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) (General Agreement On Trade in services)، وهي تشمل التجارة في الخدمات بجميع أشكالها، إذ قسمت الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية الأنشطة الخدمية إلى (12) نشاطا و (155) قطاعا فرعيا تشمل جميع الخدمات التجارية في جميع القطاعات ، وتتكون الأتفاقية من المفاهيم العامة والمبادئ والقواعد للتجارة في الخدمات وجداول الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء[3]. أن أول من طرح فكرة إدراج تجارة الخدمات هي الولايات المتحدة في المؤتمر الوزاري للجات عام 1982م ، وكان العامل المحفز لهذا الأنضمام إلى حد كبير ، هو التغيير في المزايا النسبية للدول المتقدمة ، على سبيل المثال شكلت الخدمات في عام 1981 حوالي (66%)

(1) خليل عليان عبد الرحيم ، مصدر سابق ، ص 105
(2) عمار محمود حميد ، مصدر سابق ، ص87
(3) يسرى خلف ، منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على الدول العربية – دراسة حالة انضمام سوريا ، رسالة ماجستير ، جامعة حلب ، كلية الاقتصاد ، 2010 ، ص 23

من إجمالي الناتج القومي(GNP) للدول المتقدمة و(67%) من القوة العاملة فيها ، وبالنسبة للدول المتقدمة للاستمرار في الالتزام باتفاقية الجات ، كان من المحتم أن يتم توسيع نطاق الحرية التجارية متعددة الأطراف بموجب اتفاقية الجات ، إلى المناطق التي تكمن فيها المصالح التصديرية النشطة للدول المتقدمة[1]. أن التجارة في الخدمات تختلف عن تجارة السلع نتيجة إلى اختلاف طبيعة وطريقة نقل الخدمات من دولة إلى أخرى، إذ لا توجد مشكلة فيما يتعلق بعبور الحدود أو التعريفات الجمركية فيما يتعلق بالخدمات ، لكن القيود المفروضة على التجارة في الخدمات تأتي من خلال القوانين والإجراءات التي تضعها كل دولة ، وهذا ما سعت أليه اتفاقية (GATS) لإزالة وتخفيض القيود من أجل الوصول إلى عملية المبادلة الحرة للخدمات[2].

إذ تم تحديد أربعة أشكال لانتقال الخدمة عبر الحدود [3]:

أ- نقل الخدمات عبر الحدود (مثل الخدمات المصرفية وخدمة الاتصالات والخدمات الهندسية وشركات التأمين)

ب- نقل المستهلك إلى بلد آخر المصدر للخدمة ، مثل الخدمات السياحية .

ج- الوجود التجاري في البلد الذي سيتم تقديم الخدمات فيه، مثل فروع الشركات(الشركات متعددة الجنسيات).

د- حركة الأشخاص الطبيعيين ، أي الانتقال المؤقت ، وليس الانتقال للبحث عن وظيفة أو الإقامة الدائمة ، مثل نقل الخبراء والاستشاريين والمحامين في الدول الأجنبية .

3- اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة: (Trade-Related Intellectual Property Rights Agreement)

حقوق الملكية الفكرية هي حق المخترع والمفكر والمؤلف والمبدع في منع الآخرين من الاستحواذ على اختراعاتهم وأفكارهم وتصاميمهم وما صنعته عقولهم . ومن الجدير بالذكر فأن للمؤلف والمصمم والمخترع الحق في حماية فكرته وتصميمه واختراعه من جهة ، ومن جهة أخرى ، فأن أثر التقييد الشديد والمستمر لحقوق استغلال الاختراعات يؤوي إلى أثار سلبية على نمو التجارة العالمية ونمو حركة الاستثمار الأجنبي ، لا سيما مع التقدم في فنون التقليد والنسخ ، مما أدى إلى انتشار تجارة السلع المقلدة وما يعرف بالقرصنة التجارية لحقوق المفكر أو المؤلف وما ترتب على ذلك من خسائر كبيرة في إيرادات المؤلفين والمنشآت الصناعية التي لديها الاختراع الأصلي [4].

أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية بخصوص الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) هي تعد أكثر الاتفاقات متعددة الأطراف شمولية بخصوص الملكية الفكرية ، إذ تلعب دوراً مركزياً في تسهيل التجارة في الإبداع والمعرفة ، وفي حل المنازعات التجارية بخصوص الملكية الفكرية ، وفي طمأنة الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى حرية التصرف من أجل تحقيق أهداف سياساتهم المحلية ،

(1) أمريتا نار ليكار ، الوجيز في منظمة التجارة العالمية ، ترجمة عبدالاله الملاح ، ط1 ، مكتبة العبيكان للنشر ، الرياض ، 2008 ، ص 129

(2) عمار محمود حميد ، مصدر سابق ، ص94

(3)عادل محمد خليل ، منظمة التجارة العالمية اهم الاتفاقيات ، مصدر سابق ، ص 13

(4) المصدر نفسة ، ص 15

وكذلك أن المنظمة تضع إطاراً لنظام الملكية الفكرية من إذ الابتكار والرفاهية العامة ونقل التكنولوجيا ، وان الاتفاق هو اعتراف قانوني بأهمية الروابط بين الملكية الفكرية والتجارة والحاجة إلى نظام متوازن للملكية الفكرية[1]. تم اللجوء إلى طريقة من الترتيبات لإدارة حقوق الملكية الفكرية ، إذ بدأت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في القلق من أن المنتجات المقلدة الرخيصة سوف تستحوذ على ميزتهم النسبية كمصدرين للملكية الفكرية، إذ تعود محاولات الولايات المتحدة لإدخال (TRIPs) في رعاية الجات إلى جولة طوكيو ، ومع ذلك عارضت الدول النامية هذه الفكرة بحيث كانت حجتها أن كل تغيير يطرأ على القوانين الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية يجب أن يتم في ضمن إطار منظمة متخصصة في مثل هذه الموضوعات ، مثل (المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية) ، ولم تكن هذه المعارضة التي صدرت عن الدول النامية مفاجئة ، لأنها تعتمد على استيراد مواد خاضعة لأنظمة حماية الملكية الفكرية وتكون في الغالب ضعيفة في دولها ، وكذلك تشككهم في إضافة حماية الملكية الفكرية لأتفاقية الجات دعمت بعض المقترحات الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة أسعار المنتجات واحتكارها[2].

إذ يمكن تقسيم الملكية الفكرية إلى قسمين أساسيين[3] :

1- حقوق الملكية الصناعية وتشمل (براءات الاختراع والعلامات التجارية والمؤثرات الجغرافية والتصميمات الصناعية وتصميمات تخطيطية للدوائر الإلكترونية والأسرار التجارية)

2- حقوق الملكية الأدبية والفنية وتشمل (حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لفناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة)

سابعاً: ألية الأنضمام إلى منظمة التجارة العالمية

فيما يتعلق بالأنضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) ، فإن جميع الأطراف المشاركة أصلاً في (الجات) تعد أعضاء في (منظمة التجارة العالمية) أيضًا، أما بالنسبة للدول التي تطلب الأنضمام فهناك إجراءات محددة يجب اتباعها قبل الحصول على اكتساب العضوية والأنضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، إذ أن لكل دولة لها الحق بالأنضمام للمنظمة بشرط أن تتمتع بإستقلالية كاملة في إجراء مبادلاتها الخارجية والمسائل المتعلقة بهذه التبادلات وفقًا للاتفاقيات المبرمة[4].

ومع ذلك فإن قبول الطلبات يعتمد على مجموعة من الشروط المسبقة أهمها[5] :

1- الالتزام بقواعد وترتيبات ومبادئ المنظمة الأساسية ، والتي تركز على اعتماد نظام اقتصاد السوق الحر.

2- عدم التمييز في التعامل بين السلع والخدمات المحلية والأجنبية سواء في التجارة أو الاستثمار.

3- إلغاء القيود غير الجمركية أو تحويلها إلى قيود جمركية والتي يجب أن تخضع لتخفيضات مستمرة.

---

(1) منظمة التجارة العالمية على الرابط الأتي: https://www.wto.org/english/tratop_e/trips_e/trips_e.htm
(2) أمريتا نار ليكار ، مصدر سابق ، ص 136
(3) عمار محمود حميد ، مصدر سابق ، ص99
(4) سمير بريك اللقماني ، مصدر سابق ، ص 55
(5) هوشيار معروف ، مصدر سابق ، ص 226

4- شفافية الأنظمة التجارية وغيرها من الشروط الواردة في الاتفاقيات والأدوات التشريعية الأخرى لمنظمة التجارة العالمية (WTO). وعند الموافقة على شروط الأنضمام ، تقدم حكومة الدولة طلباً للعضوية إلى المدير العام للأمانة العامة (WTO) في جنيف ، والذي يقوم بدوره بتوزيع مذكرة الطلب على جميع الأعضاء. ثم ينظر المجلس الوزاري في الطلب المعني ويحيله إلى مجموعة عمل تدرس هذا الطلب .

وأدناه الجدولين (3) (4) يوضحان مجموعة الدول التي انضمت إلى (WTO) والدول التي في طريقها إلى الأنضمام بصفة عضو مراقب لغاية عام 2022:

جدول (3)

الدول التي اكتسبت العضوية في منظمة التجارة العالمية من عام (1995 – 2022)

ت	الدولة	تاريخ الأنضمام	ت	الدولة	تاريخ الأنضمام
1	الاتحاد الأوربي	01/01/1995	22	أرمينيا	05/02/2003
2	الأكوادور	21/01/1996	23	مقدونيا	04/04/2003
3	بنين	22/02/1996	24	النيبال	23/04/2004
4	تشاد	19/10/1996	25	كمبوديا	13/10/2004
5	أنغولا	23/11/1996	26	السعودية	11/12/2005
6	بلغاريا	01/12/1996	27	فيتنام	11/01/2007
7	جمهورية الكنغو	01/01/1997	28	تونغا	27/07/2007
8	منغوليا	29/01/1997	29	أوكرانيا	16/05/2008
9	بنما	06/09/1997	30	الراس الأخضر	23/07/2008
10	قيرغيزستان	20/12/1998	31	الجبل الأسود	29/04/2012
11	لاتفيا	10/02/1999	32	ساموا	10/05/2012
12	إستونيا	13/11/1999	33	روسيا	22/08/2012
13	الأردن	11/04/2000	34	فانواتو	24/08/2012
14	جورجيا	14/06/2000	35	لاوس	02/02/2013
15	ألبانيا	08/09/2000	36	طاجيكستان	02/03/2013
16	عمان	09/11/2000	37	اليمن	26/06/2014
17	كرواتيا	30/11/2000	38	سيشل	26/04/2015
18	ليتوانيا	31/05/2001	39	كازخستان	30/11/2015
19	مولدوفا	26/07/2001	40	ليبيريا	14/07/2016
20	الصين	11/12/2001	41	أفغانستان	29/07/2016
21	الصين تايبيه	01/01/2002			

الجدول (3) من أعداد الباحث **المصدر/ www.wto.org/ 2022**

جدول (4)

قائمة الدول التي حملت صفة مراقب والتي تسعى للأنضمام (1987- 2022)

ت	الدولة	تاريخ طلب الأنضمام	ت	الدولة	تاريخ طلب الأنضمام
1	الجزائر	1987	12	جزر البهاما	2001
2	بيلاروسيا	1993	13	سوريا	2001
3	السودان	1994	14	أثيوبيا	2003
4	أوزبكستان	1994	15	العراق	2004
5	ايران	1996	16	ليبيا	2004
6	أندورا	1997	17	صربيا	2004
7	أذربيجان	1997	18	ساوتومي ووبرينسيبي	2005
8	الفاتيكان	1997	19	الصومال	2015
9	بوتان	1999	20	تيمور الشرقية	2015
10	البوسنة والهرسك	1999	21	جنوب السودان	2017
11	لبنان	1999	22	تركمانستان	2020

الجدول (4) من أعداد الباحث **المصدر/ www.wto.org/ 2022**

(*) الدول التي لم يتم ذكرها في الجداول (4,3) تمثل الدول التي انضمت إلى الجات ومن ثم إلى المنظمة والدول (أريتريا، كيريباتي، جزر مارشال، ميكرونيسيا ، موناكو ، ناورو ، كوريا الشمالية ، بالاو، فلسطين ،سان مارينو ، توفالو)هي أعضاء في الأمم المتحدة وليست أعضاء أو مراقبة في منظمة التجارة العالمية.

ثامنا: طريقة عمل وصنع القرار في المنظمة

يمكن اللجوء إلى التصويت إذا لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء وبحسب المادة العاشرة من قوانين المنظمة إذ تحدد وقت الدعوة للتصويت اذا كان من الضروري اتخاذ قرار إذ يعتمد التصويت على مبدأ "صوت واحد لعضو واحد" ، وهذا يميز منظمة التجارة العالمية عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، إذ يتم استخدام التصويت المرجح على نطاق واسع ، إي أن الإجماع مطلوب للتعديلات المتعلقة بالمبادئ العامة مثل الدولة الأولى بالرعاية أو المعاملة الوطنية[1]. ويتطلب تفسير أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والقرارات المتعلقة بالتنازل عن التزامات الأعضاء الموافقة بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات ، وبأغلبية ثلثي الأصوات تعديلات كافية على مسائل غير المبادئ العامة المذكورة أعلاه ما لم ينص على خلاف ذلك وإذ لا يمكن التوصل إلى توافق في الآراء ، يكفي تصويت الأغلبية من إذ المبدأ ، وبما أن الأمور التي تتطلب تحديد تصويت الأغلبية لن تكون مركزية عمل منظمة التجارة العالمية ، فمن غير المرجح أن يؤدي هذا إلى النزاعات في كل الحالات ، خلافاً لتصويت الإجماع ، إذا تم إجراء تصويت ، يجب أن ترتبط الأغلبية المطلوبة بجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية وليس فيما يتعلق بالأعضاء الذين يواجهون في اجتماع معين، الجدول (5) يوضح ذلك[2] .

(1) حبيب محمود ، مبادئ علم الاقتصاد ، الجامعة الافتراضية، المشاع المبدع للنشر ، سوريا ، 2018 ، ص 165

(2) Bernard m. Hoekman & Michel m. Kostecki . the political economy of the world trading system . third edition.2009 . p.68

جدول (5)

صنع القرار في المنظمة

ت	التصويت على القرار	أنواع القرارات
1	بالأجماع	التعديلات المتعلقة بالمبادئ العامة (عدم التمييز)
2	أغلبية ثلاثة أرباع	تفسيرات أحكام المنظمة وتعديلات التنازل عن ضوابط المنظمة
3	أغلبية الثلثين	القضايا الأخرى غير العامة (الأنضمام)
4	بالأجماع	مالم ينص على خلاف ذلك

الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على المصدر السابق

تاسعاً: الأثار الإيجابية والسلبية لمنظمة التجارة العالمية

1-1-الأثار الإيجابية للمنظمة

تتلخص الآثار الإيجابية على النحو الأتي:

1- زيادة معدل دخول الصادرات إلى الأسواق العالمية نتيجة ألغاء القيود الجمركية أو تخفيفها مما يحفز القطاعات الإنتاجية الرئيسة مثل الزراعة والصناعة والخدمات إلى زيادة الإنتاج[1] .

2- للدول النامية الحق في حماية منتجاتها واقتصادها الوطني والوقوف ضد أي منافسة غير عادلة.

3-إعادة هيكل القطاعات المختلفة ، مثل القطاع المالي وما يرتبط به من تقييم لأنظمة الرقابة والمالية والمحاسبية.

4- توفير الكثير من الفرص الاستثمارية للدول النامية ، مما يؤدي بدوره إلى زيادة نسبة رأس المال الوافد ، فضلاً عن الاستفادة من التكنولوجيا الأجنبية والخبرات الجيدة[2].

5- توسيع حجم التبادل التجاري الدولي ومن ثم زيادة نسبة الناتج القومي في العديد من دول العالم ، وهذا بدوره سيؤدي إلى تغيير إيجابي في حركة الاقتصاد العالمي .

6- يتيح الأنضمام إمكانية التعاون والتكامل الإقليمي، وكذلك تسهيل التبادل الاقتصادي والاستفادة من مزايا تقسيم العمل وخصخصته وتقليل الخدمات المتعلقة بالجانب التجاري[3].

7- الاستفادة من الدعم والمساندة المقدمة من منظمة التجارة العالمية والمؤسسات الدولية الأخرى ذات الصلة بتنمية وتطوير وتحسين القطاع الاقتصادي الوطني وإعداده بشكل جيد للتمكن من الاستجابة والمواءمة مع شروط التجارة الدولية.

1- 2 الآثار السلبية للمنظمة

ومن أبرز هذه السلبيات هي كما يأتي:

(1) عزت قناوي ونيرة سليمان ،التكاملات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق ، دار العلم للنشر والتوزيع ، 2005،ص54
(2) إبراهيم المصري ، مصدر سابق ، ص 112
(3)اكرم طاهر، سياسة منظمة التجارة العالمية تجاه الدول النامية العراق انموذجا ، جامعة تكريت ، كلية العلوم السياسية ، 2020 ، ص 84

1- قد لا تتماشى الشروط التي تفرضها المنظمة على الدول الأعضاء ، وبخاصة الدول النامية ، مع السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بصنع القرار الوطني في القطاع الاقتصادي، وهذا بدوره قد يؤدي إلى إعاقة الوصول إلى التوصل إلى اتفاق شامل فيما يتعلق بالاتفاقيات المتعلقة بالتجارة[1].

2- ان الدول النامية تواجه صعوبة في حماية منتجاتها مع البضائع المستوردة من الخارج والتي غالباً ما تكون ذات جودة عالية وبتكلفة أقل وهذا بدوره يضر بالصناعات المحلية ومن ثم يزيد من معدلات البطالة[2].

3- أن وجود المنافسة في السوق العالمية يؤدي إلى مخاوف الدول النامية من صعوبة تصريف منتجاتها في الخارج .

4- أن إلغاء الحماية أو إزالتها من السلع الوطنية سيكون له أثر سلبي لأنه سوف يكون في مصلحة الدول المتقدمة أكثر من الدول النامية ، لأن صناعات هذه الدول لم تصل إلى مميزات صناعات الدول المتقدمة.

5- احتمالية ارتفاع للأسعار نسبيا في الدول النامية بسبب إزالة الدعم والإعانات الذي تقدمه الحكومة للقطاعات المختلفة[3] .

عاشراً: الفرق بين اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية

ولعل أهم الاختلافات بين اتفاقية الجات واتفاقيات منظمة التجارة العالمية هي:

1- كانت قواعد الجات تطبق بشكل مؤقت بينما قواعد منظمة التجارة العالمية شمولية ودائميه[4].

2- لم تتطلب الاتفاقيات التي تمت في إطار (الجات) أي إجراءات تشريعية للمصادقة عليها ، بينما تمت الموافقة على اتفاقية منظمة التجارة العالمية في المجالس التشريعية للدول الأعضاء ، مما يعطيها أساساً قانونياً متيناً .

3- سميت الدول المتفاوضة في إطار اتفاقية الجات بالأطراف المتعاقدة على أساس أنها كانت مجرد نص قانوني ، بينما سُميت الدول المنضمة إلى المنظمة أعضاء على أساس أنها منظمة متكاملة.

4- اقتصرت اتفاقية الجات على التعامل مع التجارة في السلع ، بينما منظمة التجارة العالمية تتخطى تجارة السلع إلى الخدمات والملكية الفكرية[5].

5- نظام تسوية النازعات في إطار (WTO) هو جهاز يعمل بشكل آلي وأسرع مقارنة بالنظام المطبق بموجب الأتفاقية (GATT)، كما يوفر للمنظمة الوسائل اللازمة للتنفيذ الفوري لقرارات جهاز تسوية النازعات بطريقة أكثر فعالية [6].

(1) اكرم طاهر ، مصدر سابق ، ص 86
(2) حبيب محمود ، مصدر سابق ، ص 167
(3) محمد ناجي حسن ، مصدر سابق ، ص 16
(4) أمريتا نار ليكار ، مصدر سابق ، ص 64
(5) عادل محمد خليل ، منظمة التجارة العالمية أنشاؤها وألية عملها ، مصدر سابق ، ص 15
(6) حبيب محمود ، مصدر سابق ، ص 145

المطلب الثالث: المؤتمرات الوزارية وهيكل منظمة التجارة العالمية

أولا: المؤتمرات الوزارية (Ministerial Conferences) من (1996 – 2022)[1]:

المؤتمر الوزاري الأول:

عقد هذا المؤتمر في سنغافورة في المدة من 9 إلى 13 / 12 / 1996 وشاركت (120) دولة في المؤتمر ويهدف المؤتمر إلى مراجعة والتزام الدول الأعضاء بتنفيذ بنود المنظمة ، وكان أهم ما دعت إليه الدول الأعضاء هو:

1- إعطاء أولوية مطلقة لتنفيذ التزامات منظمة التجارة العالمية.

2- استمرار عمل لجان تسهيل التجارة والظروف البيئية.

3- رفض أي شكل من الأشكال التي تعيق حركة التجارة الدولية.

4- مشكلة تهميش وإقصاء الدول الفقيرة.

5- توسيع نطاق تبادل منتجات تكنولوجيا المعلومات بين الدول.

المؤتمر الوزاري الثاني:

عقد المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية في جنيف بسويسرا خلال المدة من 18 إلى 20/ 5/ 1998 وأهم الموضوعات التي تم العمل عليها هي مواصلة المفاوضات بشأن القضايا المتعلقة بالاستثمار والمنافسة والتجارة الإلكترونية والشفافية والمشتريات الحكومية.

المؤتمر الوزاري الثالث:

انعقد هذا المؤتمر في مدينة سياتل بولاية واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية وشاركت في المؤتمر (135) دولة خلال المدة ما بين 30 / 11 إلى 3 / 12/ 1999 وتضمن المؤتمر عدة قضايا وهي الزراعة وخفض دعم الصادرات والوصول إلى الأسواق والعمل على تحسين تدفق المعلومات وتسهيل التجارة والتجارة الإلكترونية والمعاملة الخاصة للدول الأقل نمواً وتمديد الفترات المسموح بها والمقدمة للدول النامية فيما يتعلق بقواعد المنظمة .

المؤتمر الوزاري الرابع:

عقد هذا المؤتمر في الدوحة بقطر في المدة من 9 إلى 14 / 11 / 2001 وقد تم أجراء مفاوضات حول تحقيق التنمية في الدول النامية من خلال تحرير التجارة والملف الزراعي وكذلك مفاوضات الدول الأعضاء حول تحرير الخدمات والملكية الفكرية وتمويل التجارة والعلاقة بين الاستثمار والتجارة وكذلك الوصول إلى الأسواق وعدم فرض الرسوم الجمركية على المبادلات الإلكترونية .

---

(1) ينظر في ذلك :

- سمير بريك اللقماني ، مصدر سابق ، من ص 47 – 50
- سمر عبدالجواد ، مصدر سابق ، ص 213 -214
- منظمة التجارة العالمية على الموقع الإلكتروني الأتي:
https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/minist_e.htm

المؤتمر الوزاري الخامس:

عقد هذا المؤتمر في مدينة كانكون بالمكسيك خلال المدة من 10 إلى 2003/9/14 ، وكان الغرض الأساسي من انعقاده هو وضع خطة عمل لتنفيذ أهداف مؤتمر الدوحة لكن الدول الأعضاء لم تنجح في تحقيق أي تقدم في المفاوضات بخاصة مع استمرار الخلاف على ملف الزراعة وتم مناقشة مقترح مع اربع دول أفريقية بشان القطن وكذلك عضوية كل من النيبال وكمبوديا .

المؤتمر الوزاري السادس:

عقد هذا المؤتمر في مدينة هونغ كونغ بالصين خلال المدة من 13 إلى 18 / 12 / 2005 ، وكان النقاش بشكل عام حول السلع الصناعية وألية الوصول للأسواق للمنتجات الزراعية والغير زراعية وقضايا التنمية وقضايا الدول الأقل نمواً والاتفاق حول حجم التخفيضات للتعريفات الجمركية على آلاف السلع والإعانات الزراعية وكذلك جرت مفاوضات حول الخدمات المختلفة على ضوء قواعد المنظمة .

المؤتمر الوزاري السابع:

عقد المؤتمر في جنيف بسويسرا في المدة من 30 /11 إلى 2 /12/ 2009 ، وكان هدفه الرئيسي مناقشة منظمة التجارة العالمية وعلاقتها بالنظام التجاري والمناخ الاقتصادي الدولي الحالي من خلال التنمية والنمو والانتعاش .

المؤتمر الوزاري الثامن:

انعقد هذا المؤتمر في جنيف بسويسرا في المدة من 15 إلى 17/ 12/ 2011 وعقدت ثلاث جلسات عمل حول المواضيع الأتية: أهمية نظام التجارة المتعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية وقضايا التنمية والتجارة ، وجدول أعمال الدوحة التنموي ، إذ وافق الأعضاء على انضمام كل من ساموا وروسيا والجبل الأسود الى المنظمة وفي الجلسة الختامية ، اعتمد الوزراء عددًا من القرارات حول التجارة الإلكترونية والاقتصادات الصغيرة والملكية الفكرية وإعفاء الدول الأقل نمواً من شروط المنظمة حول الخدمات .

المؤتمر الوزاري التاسع:

عقد المؤتمر التاسع في مدينة بالي بإندونيسيا خلال المدة من 3 إلى 7 / 12 / 2013 ، اعتمد الوزراء على مجموعة من القرارات التي تهدف إلى تبسيط التجارة ، وإعطاء الدول النامية المزيد من الخيارات لتوفير الأمن الغذائي ، وزيادة تجارة الدول الأقل نمواً وتساعد التنمية بشكل عام ، كما اتخذوا عددًا من القرارات الروتينية وتم قبول اليمن كعضو جديد في منظمة التجارة العالمية.

المؤتمر الوزاري العاشر:

تم اعتماد "حزمة نيروبي" في المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية ، الذي عقد في نيروبي بكينيا ، في المدة من 15 إلى 19 / 12/ 2015 وقد تم تبني إعلان وزاري يحدد الحزمة والعمل المستقبلي لمنظمة التجارة العالمية وتحتوي على سلسلة من القرارات الوزارية وهي:

1- قرار وزاري بشأن الزراعة والقطن .

2- آلية الضمانات الخاصة لأعضاء الدول النامية .

3- مناقشات حول المخزون العام لأغراض الأمن الغذائي .

4- قراءة موجزة حول المنافسة التصديرية.

5- قضايا حول قواعد المنشأ والمعاملة التفضيلية ومقدمي الخدمات وزيادة مشاركة للدول الأقل نمواً في تجارة الخدمات.

6- برنامج العمل بشأن الاقتصادات الصغيرة.

7- شكاوى عدم التعدي على الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

8- برنامج العمل بشأن التجارة الإلكترونية.

المؤتمر الوزاري الحادي عشر:

عقد هذا المؤتمر في مدينة بوينس آيرس بالأرجنتين خلال المدة من 10 إلى 13 كانون الأول عام 2017 ، وشارك في المؤتمر الوزاري (164) دولة، واختتم المؤتمر بمجموعة من القرارات الوزارية الأتية:

1- قرار وزاري بشأن دعم قطاع الثروة السمكية.

2- برنامج عمل التجارة الإلكترونية .

3- شكاوى عدم انتهاك حقوق الملكية الفكرية .

4- برنامج عمل لمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة .

5- مناقشات حول قطاعات الزراعة والخدمات والتجارة والتنمية والشفافية .

6- تسهيل الاستثمار وتسوية المنازعات .

المؤتمر الوزاري الثاني عشر:

انعقد هذا المؤتمر في المدة من 12 إلى 17 حزيران 2022 في مقر منظمة التجارة العالمية في جنيف بسويسرا وحضر في المؤتمر الوزاري جميع الدول الأعضاء لاستعراض أداء النظام التجاري متعدد الأطراف ، والإدلاء ببيانات عامة واتخاذ إجراءات بشأن العمل المستقبلي لمنظمة التجارة العالمية. شارك في رئاسة المؤتمر دولة كازاخستان إذ كان من المقرر أصلاً أن تستضيف كازاخستان المؤتمر في حزيران 2020 ولكن تم تأجيل المؤتمر بسبب وباء (COVID-19) ، إذ اختتم أعضاء المنظمة بنجاح المؤتمر في 17 حزيران وحقق المؤتمر نتائج حول مفاوضات متعددة الأطراف بشأن سلسلة من المبادرات التجارية الرئيسة وهي تشمل:

1- إعلان وزاري بشأن ضرورة الاستجابة الطارئة لانعدام الأمن الغذائي .

2- قرار وزاري بشأن إعفاء مشتريات الأغذية من برنامج الأغذية العالمي من قيود أو حظر التصدير.

3- إعلان وزاري بشأن الاستجابة لتحديات الصحة ومنها وباء COVID-19 والتأهب للأوبئة في المستقبل وكذلك الصحة النباتية الحديثة .

4- قرار وزاري بشأن اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة وعدم انتهاك حقوق الملكية الفكرية .

5- قرار بشأن برنامج عمل التجارة الإلكترونية .

6- اتفاقية بشأن دعم قطاع الثروة السمكية .

7- برنامج عمل بشأن الاقتصادات الصغيرة .

8- تشكيل فريق عمل حول انضمام جنوب السودان .

ثانياً: هيكل منظمة التجارة العالمية

يتكون الهيكل التنظيمي للمنظمة من عدة أجهزة وهي كالآتي[1]:

1- المؤتمر الوزاري: يتكون هذا المؤتمر من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إذ يعقد هذا المؤتمر مرة واحدة على الأقل كل عامين .

2- المجلس العام: ان هذا المجلس يتكون من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء ، ويجتمع هذا المجلس بحسب الحاجة في أي وقت ،أما بالنسبة لواجباته في المنظمة فهو يؤدي المهام الموكلة إليه من المؤتمر الوزاري

3- الأمانة العامة: تتولى إدارة شؤون المنظمة ، وإعداد المؤتمرات السنوية ، وإعداد الوثائق ، وكذلك الاتصال بالحكومات . إذ يعمل هذا الجهاز تحت إشراف المدير العام المعين من المجلس الوزاري.

4- هيئة تسوية المنازعات: وهي من الهيئات الرئيسة التي تشمل اختصاصاتها مجالات السلع والخدمات والملكية الفكرية بالشكل الكامل.

5- هيئة مراجعة السياسة التجارية: هي الجهة المسؤولة عن مراجعة سياسات التجارة الدولية للدول الأعضاء ، وفقاً للمدة الزمنية المحددة بموجب الاتفاق ، وتتراوح عادة بين سنتين للدول المتقدمة وأربع سنوات للدول النامية وست سنوات لأقل الدول نمواً .

6- المجالس المتخصصة: هذه المجالس تتكون من لجنة المفاوضات التجارية ، و مجلس التجارة في الخدمات ، ولجنة التجارة في الطائرات ولجنة المشتريات الحكومية ، ومجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية ، ومجلس التجارة في السلع ، ويتولى كل من هذه المجالس العمل الموكل له في مجال تخصصه ، ويشرف المجلس العام على هذه المجالس مباشرة ، علما أن العضوية مفتوحة لهذه المجالس لجميع الراغبين في التعامل معها من الدول الأعضاء في المنظمة.

7- اللجان الفرعية: وهذه اللجان منبثقة من اللجان المتخصصة وتتكون هذه اللجان من: لجنة التجارة والبيئة ، ولجنة قيود ميزان المدفوعات ، ولجنة الميزانية والمالية والإدارية ، ولجنة التجارة والتنمية ، وتؤدي هذه اللجان المهام الموكلة إليها بموجب الاتفاقيات متعددة الأطراف وحسبما يكلفه بها المجلس العام ، وفيما يأتي مخطط توضيحي لهيكل منظمة التجارة العالمية:

---

(1) ينظر في ذلك :
- سمر عبدالجواد ، مصدر سابق ، ص 35-36
- نحو مجتمع المعرفة ، مصدر سابق ، ص32
- احمد الكواز ، النظام الجديد للتجارة العالمية ، مصدر سابق ، ص 4-6

المخطط (2) الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

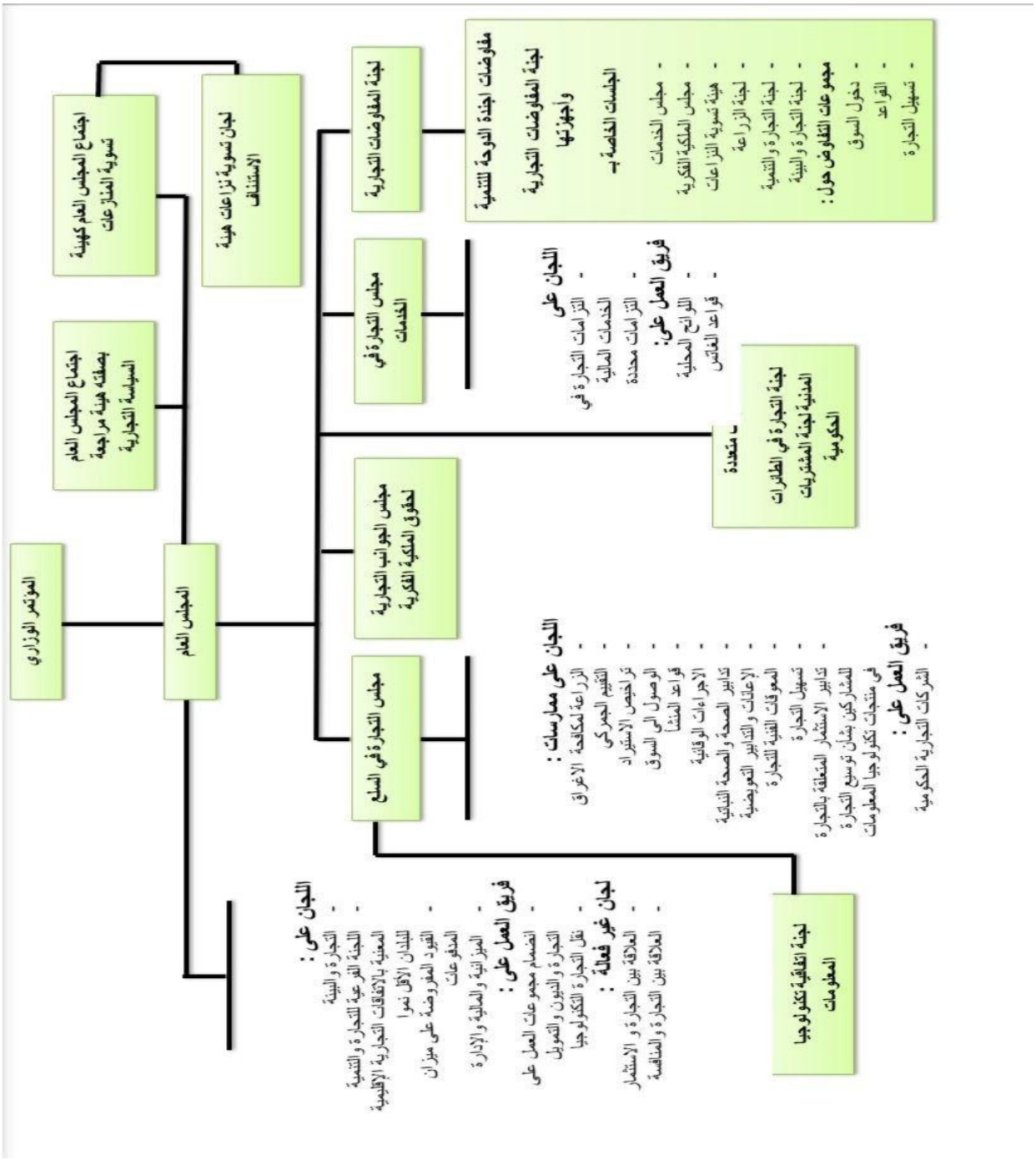

المخطط من أعداد الباحث وبالاعتماد على: 2022 www.wto.org

المبحث الثالث

علاقة التكامل التجاري الإقليمي بمنظمة التجارة العالمية

إن الرغبة المتزايدة نحو تشكيل التكاملات التجارية الإقليمية يعني مزيداً من تحرر التجارة الدولية ، وكذلك حتى في نطاق التكامل ذاته ، وفي الواقع قد يؤدي تحرير التجارة داخل التكامل إلى تأثيرات مرافقة للتجارة خارج التكامل من خلال زيادة الدخل ، وكذلك زيادة الطلب على الاستيرادات من خارج التكامل ، وبالأتي تزداد التجارة العالمية ، إذ هناك شروط وقواعد تحكم هذه التكاملات في إطار(WTO).

المطلب الأول: القواعد التي تحكم التكاملات التجارية في ظل منظمة التجارة العالمية

يثير تزايد عدد التكاملات الإقليمية وانتشارها عدة تساؤلات حول طبيعة العلاقة بين الظواهر الإقليمية والتعددية لحرية التجارة الدولية ، كما تدل الظاهرة الأولى أن اتجاه العديد من دول العالم للأنضمام في ترتيبات إقليمية تسعى إلى بناء أنظمة تجارية إقليمية من خلال إبرام سلسلة من الاتفاقيات التجارية الجزئية مع الدول المجاورة ، أما بخصوص الظاهرة الثانية التي تدل على تقوية الاتجاهات العالمية في نظام تجاري متعدد الأطراف لتأسيس منطقة تجارية حرة دولية ، إذ من الممكن انضمام جميع الدول إليها من خلال نظام العضوية المفتوحة في (منظمة التجارة العالمية) التي تهدف إلى تحرر التجارة من جميع القيود على المستوى الدولي . والجدل حول الترتيبات الإقليمية لم يتوقف منذ لحظة أنشاء اتفاقية الجات وهي الأتفاقية التي سبقت إنشاء (WTO) حتى الوقت الحاضر[1].

يعد التكامل الإقليمي مصدر قلق كبير لجميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ، وذلك نتيجة الآثار السلبية التي قد تكون لهذه التكاملات الإقليمية ، والتي تعيق عملية تحرر التجارة على المستوى الدولي ، وتحويل هذه التكاملات إلى قلاع أو حصون نتيجة لإلغاء القيود التجارية بين الدول الأعضاء وإبقائها مع الدول خارج التكامل ، مما يزيد التبادل التجاري داخل المنطقة التكاملية ويقلص العلاقات التجارية مع الدول الغير أعضاء ، مما جعل هذه التكاملات تحتكر التجارة الدولية وعزل بقية دول العالم[2].

والهدف من ذلك هو أنشاء نوع من التقارب بين المسارات الإقليمية والمنظمة ، إذ أقرت منظمة التجارة العالمية مجموعة قوانين تهدف إلى تنظيم عملية التكامل بين الدول ، وفيما يأتي بعض المواد القانونية من اتفاقية (GATT) و(WTO) التي توضح هذا التقارب:

1- المادة 24 من اتفاقية (GATT):

تنص هذه المادة على أن الغرض من مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية هو تسيير التجارة بين الدول الأعضاء وليس فرض قيود على أعضاء (WTO) من خارج التكامل، إذ تمنع هذه المادة من قواعد المنظمة أن تصبح اللوائح التجارية والرسوم أكثر تقيداً للدول الغير أعضاء قبل الدخول للتكامل الإقليمي ، إذ

(1) لجرادي عادل وزغيمش حكيم ، مصدر سابق ، ص 66
(2) عائشة خلوقي ، مصدر سابق ، ص 86

من الضروري أن يتم إزالة مثل هذه الرسوم والقيود على جميع التجارة بين أعضاء التكامل [1]. وأضيفت مذكرة إيضاحية لهذه المادة تؤكد على ضرورة أن يتحلى أعضاء التنظيمات الإقليمية بالشفافية الكافية في هذا الصدد ، ونصت هذه المادة على أن مثل هذه الترتيبات الإقليمية يجب أن لا تستمر أكثر من (10) سنوات[2].

2- المادة الخامسة من الأتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:

تهدف هذه المادة من مواد (WTO) الخاصة بأنشاء الاتفاقيات الإقليمية إلى تحرير التجارة في الخدمات وإلغاء جميع أنواع التمييز بين الدول الأعضاء وحظر إدخال أي أدوات تمييزية جديدة خلاف بنود منظمة التجارة العالمية ، ويجب مشاركة مجلس التجارة للمنظمة في قطاع الخدمات ضمن الاتفاقيات الإقليمية[3].

3- شرط التمكين أو ما يعرف بقاعدة التمكين

أن هذا الشرط يكون بالاتفاق بين الدول النامية فقط لتسهيل التجارة المشتركة وتعزيزها ، ويجب ألا تضع صعوبات أو قيود في هذه الأتفاقية أمام التجارة للدول الغير أعضاء ، وذلك من دون تحديد مدة انتقالية محددة لتعمم مزاياها التفضيلية مع باقي دول المنطقة ، ومن الملاحظ أن التكاملات التجارية الإقليمية قد لاقت الدعم التام من (GATT) و(WTO) للعمل بمبدأ شرط (الدولة الأولى بالرعاية) الذي يسمح للدول الأعضاء للدخول في اتفاقات تجارة حرة أو اتحادات جمركية المنتمية جغرافياً من تشكيل تكامل إقليمي[4] ، إذ أصبحت تلك بضوابط معينة، وتمت صياغة هذه الضوابط في المادة (24) من اتفاقية الجات ، والشرط التمكيني الذي تم صياغته في جولة مفاوضات طوكيو ، فضلاً عن المادة (5) من الأتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ، ونتيجة لذلك انتشرت ظاهرة التكاملات التجارية الإقليمية بشكل ملحوظ خلال العشرين سنة الماضية، وفي أذار من عام (2022) تم إبلاغ المنظمة بـ (354) اتفاقية في إطار (WTO) ، مع ملاحظة أن هناك حوالي (577) اتفاقية سارية المفعول حالياً بحسب أخر إحصائية للمنظمة في عام (2022) ، وتشكل اتفاقيات التجارة الحرة حوالي (90%) من الاتفاقيات والنسبة الأخرى تمثل اتفاقيات الاتحاد الجمركي ، ونتيجة لهذه الزيادة الكبيرة في عدد التكاملات الإقليمية ونطاق وجودها ، إذ قررت المنظمة إنشاء لجنة اتفاقيات التجارة الإقليمية[5]. ويبين الشكل (3) جميع الاتفاقيات التجارية الإقليمية التي تم الإبلاغ عنها في (GATT) و(WTO) من عام (1948) إلى عام (2022) ، إذ يتضح أن الزيادة في هذه الاتفاقيات جاءت نتيجة لأهميتها للدول الأعضاء، وكذلك الجدول (6) يبين أنواع الاتفاقيات الإقليمية سارية المفعول في ظل (WTO) لعام 2022.

(1) أسيا الوافي ، مصدر سابق ، ص 138
(2) لجرادي عادل وزغيمش حكيم ، مصدر سابق ، ص 67
(3) سامي عفيفي حاتم ، مصدر سابق ، ص 49
(4) عمار محمود حميد ، مصدر سابق ، ص 81
(5) احمد كواز ، اندماج اقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية ، سلسلة الخبراء ، العدد 37 ، المعهد العربي بالكويت ، 2010 ، ص 7- 8

الشكل (1)

تطور الاتفاقيات الإقليمية في العالم (1948 - 2022)

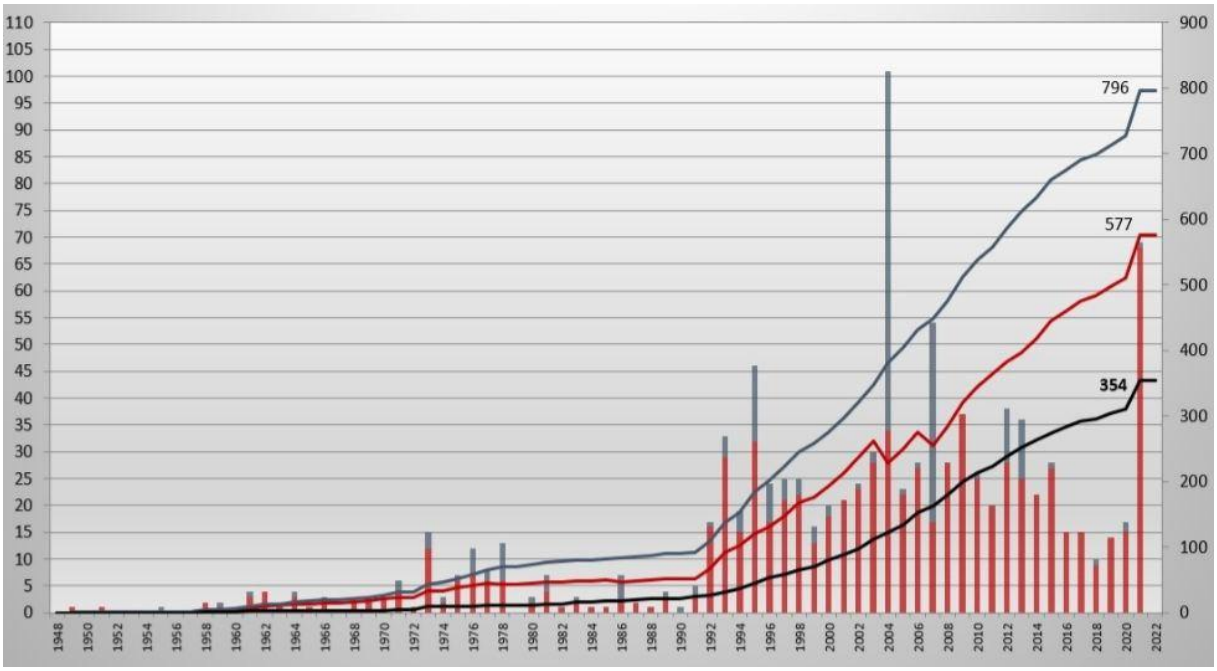

تراكم التبليغات عن جميع الاتفاقيات الإقليمية
الاتفاقيات التجارية الإقليمية المفعلة
الاتفاقيات التجارية الإقليمية الغير مفعلة
الاتفاقيات التجارية الإقليمية المفعلة خارج المنظمة
الاتفاقيات التجارية الإقليمية المفعلة في المنظمة

المصدر: منظمة التجارة العالمية (2022) https://www.wto.org

جدول (6)

الاتفاقيات التجارية الإقليمية سارية المفعول في ظل (WTO)

نوع الأتفاقية	عدد الاتفاقيات
بضائع	167
خدمات	2
بضائع وخدمات	185
مجموع الاتفاقيات	354

المصدر: منظمة التجارة العالمية (2022) https://www.wto.org

المطلب الثاني: الآراء المؤيدة والمعارضة للتكاملات الإقليمية في إطار منظمة التجارة العالمية (WTO)

في ضوء الجدل الكبير والنقاش الواسع بين مختلف الاقتصاديين في العالم حول أهمية ومدى الحاجة الى هذه الاتفاقيات وتأثيرها على التفاوض في المنظمة ومساهمتها في سياق هذا التفاوض في تحرير التجارة الدولية. إذ جاءت الآراء المؤيدة والمعارضة حول هذه الاتفاقيات بالتساؤلات الأتية بين مؤيدي الاتفاقيات والمعارضين لها وهل سوف تخلق فرصاً جديدة أو أن هذه الاتفاقيات تعمل كمحفز للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف أو كانت قواعد المنظمة تمنع بالفعل الآثار السلبية للاتفاقيات حتى لو كانت هذه الاتفاقيات قد قطعت شوطاً طويلاً من التفاوض المتعدد الأطراف من أجل تحرير التجارة الدولية. ويمكن أن نبين هذه الآراء كما يأتي:

أولاً: الآراء المؤيدة للاتفاقيات التجارية الإقليمية

يرى أنصار الاتفاقيات التجارية الإقليمية أن اتفاقيات التجارة الإقليمية والثنائية هي خطوة إيجابية نحو تحرير التجارة العالمية وحافز للقضاء على القيود التجارية من خلال الحجج الأتية[1]:

1- أن الاتفاقيات التجارية أدت إلى نتائج جيدة من إذ خلق التجارة وزيادة معدل التبادل التجاري للدول الأعضاء في التكامل .

2- التكاملات الإقليمية هي انعكاس لتحرير التجارة العالمية بين الدول الأكثر تقدماً ، ووصل ذلك إلى الدول النامية في سعيها إلى التكامل مع الدول المتقدمة ، مما يساعدها على تحرير تجارتها والحصول على مزايا تفضيلية وجذب الاستثمار الأجنبي ، ولهذا السبب فان التكاملات الإقليمية ما هي ألا دلالة على نجاح النظام العالمي للتجارة ومن ثم فهي تدعمه وليست عقبة في طريقه.

3- أن إبرام اتفاقيات التجارة الإقليمية سيؤثر على المنتجين المحليين للضغط عليهم من أجل مصالحهم لتحرير التجارة العالمية . فضلاً عن ذلك ، قد تصبح التكاملات الإقليمية قوة تفاوضية من أجل نجاح الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف في السعي لتحقيق مصالحها الخاصة ، ومثال على ذلك اتفاقية الولايات المتحدة الأمريكية مع المكسيك وكندا إذ ساعدت هذه الأتفاقية على التوصل الى نتيجة إيجابية في جولة الأورغواي بسبب التخوف من قيام الولايات المتحدة في بناء تجمع إقليمي والتخلي من التزاماتها مع المنظمة.

4- الاتفاقات الإقليمية أكثر تحرراً للتجارة بالسلع الزراعية مقارنة بالمفاوضات التجارية في المنظمة مع كل الدول الأعضاء، إذ قطعت بعض هذه الاتفاقيات شوطًا طويلاً في تحرير التجارة الزراعية من خلال إزالة كافة القيود التجارية ومنعها في المستقبل .

---

(1) ينظر في ذلك:
- جميس جيربر ، مصدر سابق ، ص 33
- لجرادي عادل وزغيمش حكيم ، مصدر سابق ، ص 69
- إكرام عبدالرحيم ، مصدر سابق ، 170
- سليم موالدي ، التوجه نحو الإقليمية والنظام المتعدد الأطراف ، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال ، العدد 4 ، تاريخ النشر 2018/1/1 ، الجزائر ، ص 54 - 55

5- الاتفاقيات الإقليمية هي وسيلة للدول لتحرير تجارتها أكثر مما يحدث في النظام متعدد الأطراف ، وتأتي الزيادة في عدد هذه الكتل نتيجة عجز الجات عن دعم حركة تحرير التجارة العالمية إلى الأمام.

ثانياً: الآراء المعارضة للاتفاقيات التجارية الإقليمية

يرى المعارضون للترتيبات الإقليمية التي تدعو إلى إنشاء تكاملات إقليمية داخل (WTO) أنها تعتمد على تقديم مزايا تفضيلية للدول الأعضاء وبالتالي تمنحها حقوقًا أكثر مما تمنحها منظمة التجارة العالمية ، وهذا سيؤدي إلى تشتت وتدهور نظام التجارة الدولية، ويمكن أن نبين هذه الآراء أو الحجج كما يأتي[1]:

1- أن التكامل الإقليمي تحالفاً بين الدول الأعضاء ، وهدفه الأساسي مواجهة الصراعات الجمركية، أي التنافس على التعريفات على المستوى العالمي ، إذ تكون الدول التي تشكل التكامل تهدف إلى إزالة التعريفات داخل منطقة التكامل ، وزيادتها على الدول من خارج التكامل ، أي أنها أداة لحماية الأسواق المحلية المشتركة. ومن بين مؤيدي هذا الاتجاه الاقتصادي (بول كروغمان(*)) ، الذي اعتبر التكامل الإقليمي أداة تلجأ من خلالها الدول إلى تحسين أو زيادة تبادلاتها الخارجية، أي جعل أسعار السلع المصدرة أكبر من أسعار السلع المستوردة ، مما يزيد من الرفاهية للدول الأعضاء على حساب الدول خارج التكامل ، وهذا ما يؤدي الى دفع الدول غير الأعضاء إلى تأسيس تكاملات تجارية للدفاع عن مصالحها والاستفادة من المزايا الناتجة عن هذا التكامل ، واللجوء إلى إزالة القيود الجمركية على باقي التكاملات الأخرى ، والذي سيؤدي بالنتيجة إلى اندلاع الحروب التجارية ، مما يؤثر سلباً على التجارة العالمية والاقتصاد العالمي ككل.

2- أن إنشاء التكاملات الإقليمية للدول الأعضاء قد يؤدي إلى القيام بالأعمال التجارية الغير مشروعة ، لتعويض بعض الخسائر التي تحصل نتيجة التكامل مع الدول الأخرى ، ومن خلال الدراسة التي أجراها الخبير الاقتصادي بهاجواتي (Bhagwati) حول الممارسات التجارية في إطار اتفاقية (NAFTA) ، إذ اكتشف أن المكسيك تقوم بممارسات غير قانونية ، من أجل التعويض عن الخسائر الناتجة عن ارتفاع استيراداتها من الولايات المتحدة الأمريكية ، كما تبنت دول الاتحاد الأوروبي العديد من السياسات الحمائية تحت عنوان مكافحة الإغراق واللجوء إلى سياسة التقييد الطوعي للصادرات والتي تتوافق مع سياسة تجارية حمائية تشكل عقبة أمام التجارة العالمية الحرة.

3- أنصار التجارة الذين يعارضون اتفاقيات التجارة الإقليمية ولا يثقون في أن هذه الاتفاقيات تشجع المزيد من الاتفاقيات في إطار (WTO) ، بل على العكس من ذلك ، يعتقدون أن هذه الاتفاقيات تؤدي إلى استقطاب الدول وتحويل القدرات بعيداً عن العمل للتوصل إلى اتفاق.

---

(1)ينظر في ذلك: - جميس جيربر ، مصدر سابق ، ص 33
- لجرادي عادل وزغيمش حكيم ، مصدر سابق ، ص 70
- إكرام عبدالرحيم ، مصدر سابق ، 170 – 172
- سليم موالدي ، مصدر سابق ، ص 53

(*) بول كروغمان هو اقتصادي أمريكي من مواليد 28 فبراير 1953 وأستاذ الاقتصاد في مركز الدراسات العليا بجامعة مدينة نيويورك وكاتب في صحيفة نيويورك تايمز وفي عام 2008 نال كروغمان جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عن مساهماته في النظرية التجارية الجديدة والجغرافيا الاقتصادية الجديدة.

4- أن المعارضين يعتقدون أن الاتفاقيات التجارية الإقليمية غالباً ما تكون عملاً تمييزياً ضد الدول الفقيرة والأقل نمواً ، لا سيما عندما يشمل أعضاؤها دولة ضخمة غنية مثل الولايات المتحدة ودول نامية صغيرة مثل السلفادور وغواتيمالا . هذا ليس فقط لأن هذه الدول غير قادرة على التفاوض بقوة ، ولكن أيضاً لأنها غالباً لا تمتلك البنى التحتية والموارد للاستفادة من مزايا الأسواق المفتوحة . فضلاً عن ذلك ، من وجهة نظرهم ، لا تحتاج الدول الغنية مثل الولايات المتحدة إلى عراقيل تجارية ضد السلع من الدول النامية الصغيرة.

المطلب الثالث: العلاقة بين التكاملات الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية والأثار المترتبة عنها

أولاً: العلاقة بين الإقليمية والمنظمة

أدى العدد المتزايد من الترتيبات الإقليمية إلى تعقيد العلاقة بين الأطر الإقليمية والأنظمة المتعددة الأطراف ، مما دفع مجلس (WTO) في عام 1996 إلى إنشاء لجنة الاتفاقيات لدراسة مزايا التجارة التفضيلية التي يتخصص دورها على دراسة التكاملات الإقليمية في ضوء القواعد التابعة للمنظمة ، ودراسة الآثار المتكررة لهذه التكاملات والمبادرات الهادفة إلى مزيد من تحرير التجارة في الإطار متعدد الأطراف والعلاقة بينهما ، وكذلك الدعوة إلى إنشاء تكاملات جديدة تتبع نماذج ناجحة مثل الاتحاد الأوروبي . ويعتقد العديد من المحللين أن التكاملات الإقليمية في ظل (WTO) أدت الى المساعدة في عولمة الاقتصاد ، إذ ترى فئة أخرى عكس ذلك ، إذ أنه من الصعب وضع الرؤية النهائية لشكل وطبيعة العلاقة بين منظمة التجارة العالمية والتكاملات الإقليمية ، وبخاصة أن الإقليمية تتميز بالديناميكية والتغيير والتطوير المستمر ، ولكن الدور الذي تلعبه المنظمة يجعل كل محاولات التكامل تحت سيطرتها ، بالنظر لصلاحياتها في اتخاذ القرار في شؤون الاقتصاد الدولي ، وبخاصة تحرير التجارة ، إذ تعد الخطوة الأولى والأكيدة لإرساء أسس أي تكامل. لقد خففت النسخة الجديدة من المنظمة بعد جولة أوروغواي من مخاطر تحويل التجارة وساعدت في ظهور وانتشار العديد من التكاملات الإقليمية ، بل وتجاوزت التكاملات غير الإقليمية ، وأصبحت هذه التكاملات وسيلة للتغلب على القيود التجارية المتبقية وهدفها تجلى في تحقيق المزيد من تحرير السلع والخدمات الحساسة والحيوية[1] ، ومن هنا يمكن القول أن العولمة لم تتخذ موقفا سلبيا من التكامل ، بل الموقف الذي تخدمه نصوص اتفاقية جولة أوروغواي واحتواءه. لقد أدت الترتيبات الإقليمية التي حققتها المنظمة إلى حالة من النشاط والديناميكية على مستوى الدول من مختلف المناطق لإصلاح السياسات الاقتصادية وتطبيق نظريات اقتصاد السوق الحر، وأدى هذا التطور والنجاح على المستوى الوطني أيضاً إلى شعور متزايد بالحاجة إلى مزيد من التعاون والتكامل من خلال تطبيق النموذج الاقتصادي الحالي ، بحثًا عن الأسواق والمكاسب المشتركة والوصول إلى نظام متعدد الأطراف يحكم وينظم قواعد التجارة الدولية[2]. وهذا يعني أن المنهاج الإقليمي ليس سوى مرحلة انتقالية تستعد فيها دول العالم لتأسيس نظام تجاري متعدد الأطراف ، تحت راية (WTO) ، لأن الدور الذي تلعبه الأخيرة تجاه الإقليمية هو دور رائد، أي الدور الذي يتجسد من خلاله ارتباطها الوثيق بهذه التكاملات ، والترتيبات

(1) غسان السنو واحمد الطراح ، العولمة والدولة ، الوطن والمجتمع العالمي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2002 ، ص36
(2) لجرادي عادل وزغيمش حكيم ، مصدر سابق ، ص 71

التجارية المختلفة ، ويظل هذا التنظيم هو الحل الأفضل لمساعدة أي تكامل على النهوض بمكانته الدولية وترسيخها ما لم يتم انتهاك قوانينها المسيطرة بخاصة ، وأن المنظمة في حاجة ماسة إلى مزيد من تحرير التجارة . لكن هذا لن يحدث أبداً بدون القوة التفاوضية التي تنمو في إطار التكاملات الإقليمية ، وهو ما يعد قضية راسخة . ومن البديهيات التي لا خلاف عليها ، أن الخطوات التي مر بها أي تكامل في بنائه ، وبخاصة القديمة منها مثل الاتحاد الأوربي لا يمكن إعادته إلى الصفر لأي سبب ، بخاصة وأن جميع البيانات الدولية الحالية تشجع الاتجاهات الإقليمية وتشجع بنائها في جميع أنحاء العالم .

يتطلب التعاون الإقليمي تحقيق تحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي كخطوة مهمة وضرورية للاستفادة من المدخرات النسبية الناتجة عن وفورات الحجم . أن استكمال المشروع العالمي لإقامة منطقة تجارة حرة عالمية ، وإحداث عملية تقارب لتحقيق كتلة واحدة ، يتم بموجبها تخفيض التعرفة الجمركية الخارجية المفروضة بين الكتل المختلفة إلى أدنى مستوياتها يمهد الطريق لتحرير كامل التجارة الدولية[1].

أن عملية تحرير التبادل التجاري العالمي تؤدي إلى زيادة الاتجاه نحو التكاملات التجارية الإقليمية ، وأن كل جولة من الجولات متعددة الأطراف في إطار (GATT) لتخفيض الرسوم الجمركية أدت إلى موجة جديدة من التكاملات الإقليمية ، وذلك لأنه عندما تكون الرسوم الجمركية مرتفعة ، فإنها تمنع إنشاء التبادل التجاري فيما إذا اجتمعت دولتان معاً ، وعلى الرغم من أنه يمنحهما الفرصة للاستفادة من تحرير التجارة المتبادلة بينهما ، فلا يمكنهما تحسين معدلات التبادل الدولي لهما مقارنة بدول العالم ، لأنه لا يوجد في الأصل تبادل بين أي منهما مع بقية دول العالم . ولكن إذا كانت الرسوم الجمركية المتعددة الأطراف منخفضة ، فإن تجمع البلدين معاً يمنحهما القدرة على تحسين معدل التبادل الدولي في مواجهة بقية دول العالم ، فضلاً عن فرصة الاستفادة من تحرير التجارة المتبادلة بين البلدين ، لذلك يعتقد أنه في ضوء انخفاض القيود الجمركية المتعددة الأطراف ، فإن جاذبية التحرير التفضيلي للتجارة من خلال زيادة التكاملات الإقليمية . أيضاً نظراً لمستوى تحرير التجارة العالمي (متعدد الأطراف) ، لا سيما الدول المتقدمة التي خطت خطوات كبيرة نحو التحرير متعدد الأطراف للتجارة في مجال السلع الصناعية ، مما جعل أسواقها أكثر جاذبية للدول النامية وتشكيل تكتلات إقليمية بين الشمال والجنوب كدول مثل (NAFTA) و (اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية). إن الاتجاه الجديد نحو الإقليمية هو انعكاس لنجاح الجهود المتعددة الأطراف لتحرير التجارة العالمية وليس تراجعها ، وأن التكاملات الإقليمية بين الشمال والجنوب هي السبيل أمام الدول النامية للأنضمام في النظام متعدد الأطراف وبروز المصداقية على جهود الإصلاح الاقتصادي الدولي[2].

ثانياً: أثر التكامل الإقليمي على منظمة التجارة العالمية

تمثل التكاملية الإقليمية مشكلة خلافية في جدول أعمال مؤتمر هافانا عام (1947)، مما أدى إلى صياغة ميثاق منظمة التجارة الدولية في ذلك الوقت . إن الميثاق الذي تم عرقلته بسبب خوف الولايات المتحدة على

(1) أسيا الوافي ، مصدر سابق ، ص 123
(2) عابد شريط ، اثر التكاملات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة العالمية ، مجلة علوم الاقتصاد وعلوم التسيير والتجارة ، جامعة ابن خلدون ، الجزائر ، ص 100 - 101

سيادتها التجارية كانت من خلال التكاملات الإقليمية باعتبارها محل نزاع طوال تاريخ اتفاقية الجات ، قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام (1995) ، وقد تزايدت المخاوف مؤخراً في أعقاب ظهور المنظمة ، ومن التأثير السلبي المحتمل للإقليمية على إطار متعدد الأطراف تم التوصل إليه بعد مفاوضات طويلة وحثيثة بسبب العدد المتزايد والتوسع في التكاملات الإقليمية. أن القضية الرئيسة المتعلقة بالإقليمية في إطار منظمة التجارة العالمية ، تكمن في مدى ملاءمة القواعد القائمة ضمن أحكام واتفاقيات المنظمة من أجل ضمان تحقيق التوافق والتكامل بين الإطارين ، بحيث أصبحت التكاملية الإقليمية قوة دافعة لتعزيز تحرير التجارة العالمية في إطار متعدد الأطراف من أحد صور العولمة[1]. أن هذه الأثار يمكن توضيحها من جانبين ، الأول سلبي والثاني إيجابي على منظمة التجارة العالمية:

1- الأثار السلبية

أن الأثار السلبية التي تفرضها التكاملات الإقليمية قد تضع القواعد جديدة مخالفة لأهداف منظمة التجارة العالمية مما يثير مخاوف من إقامة (حصن تجاري إقليمي) ، وأن مثل هذه التكاملات قد لا تقدم حلولاً نهائية للقضايا العالمية ، وقد تتسبب في تعقيد المفاوضات حول هذه القضايا ، وهذه الأثار يمكن أن نبينها كما يأتي[2]:

1-1- قواعد المنشأ: تمثل قواعد المنشأ في التكاملات التجارية الإقليمية بشكل عام أهم العناصر لضمان عدم استفادة غير الأعضاء من المعاملة التفضيلية بين الأعضاء ، والسعي للاستفادة منها بشكل غير قانوني. إذ تكمن أهمية قواعد المنشأ التي يتم الاتفاق عليها في إطار هذه التكاملات في أنها المقياس الذي يحدد السلع التي تم إنتاجها في دولة عضو بترتيب تفضيلي ، وفقاً للنسب التي يتم تحديدها على المستوى المحلي المكون في هذه الاتفاقات ، بينما تخضع قواعد المنشأ في منظمة التجارة العالمية لمفاوضات مكثفة من أجل الوصول إلى طريقة علاج مقبولة لدى الدول النامية والمتقدمة ، ويتبين لنا أن الاختلاف في المعاملات المتعلقة بقواعد المنشأ بين التكاملات الإقليمية والنظام متعدد الأطراف يعمل على إضعاف قواعد المنشأ للنظام المتعدد الأطراف.

1-2- حماية حقوق الملكية الفكرية: أن الاتفاقيات الإقليمية الخاصة (بحقوق الملكية الفكرية) تقوم بوضع التزامات وبنود تتجاوز تلك الموقعة في اتفاقية الجوانب التجارية (لحقوق الملكية الفكرية) المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية ، وهذا الاتجاه ليس بجديد ، ففي أثناء التفاوضات حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية في جولة أوروغواي ، ومؤتمرات المنظمة ، ظهرت اقتراحات مفادها أنه في حالة الموافقة على هذه الأتفاقية ، ستنظر الاتفاقيات الإقليمية في أن تسهيل المفاوضات سيكون من خلال الاتفاقات الثنائية ، ولكن ظهور تناقض

(1) محمد توفيق عبدالمجيد ، العولمة والتكاملات الاقتصادية ،ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،2013 ، ص 366
(2) ينظر في ذلك: - محمد توفيق عبدالمجيد ، المصدر نفسه ، ص 516 -517
- سمر عبدالجواد ، مصدر سابق ، ص 121
- Lawrence Summers, "Regionalism and The World Trading System", Policy implication of trade and currency zones, Studies of Federal Bank of Kamas City, 1991, p:308
-Mariane Hmarchand, "The Political Economy of New Regionalism", The Third World Quarterly, London 2005, p:209

في حجم الامتيازات في هذا الصدد ، وظهور بعض التناقضات بين النظام المتعدد واتفاقية تربس[*](TRIPS) وشمولية الاتفاقات الإقليمية ومتعددة الأطراف ، ضمن ما يسمى (TRIPS PLUS)، مما يعني إضافة جديدة لالتزامات الأتفاقية الخاصة بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.

1-3- الاختلاف في القوى والأداء الاقتصادي: يتميز هذا التناقض باندفاع الدول النامية لإبرام اتفاقيات ثنائية مع الدول المتقدمة صناعياً ، دون دراسة كافية لتأثيرها على الهيكل الاقتصادي للدول النامية، إذ يقصد بها هنا هو، هل مرافق الإنتاج في الدول النامية التي ترغب في إبرام اتفاقيات ثنائية مع الدول المتقدمة قادرة على الصمود والمنافسة، إذ تعطي المتابعة الدقيقة لما يحدث حالياً في هذا المجال انطباعات عن الاندفاع نحو عقد اتفاقيات ثنائية دون أهداف اقتصادية واضحة ، فهناك دول ليس لديها مكونات اقتصادية أو قواعد إنتاجية قوية أو صناعات تعتمد على التكنولوجيا أو حتى المدخلات ،وكذلك الموارد البشرية المدربة.

2- الأثار الإيجابية

أن للتكاملات الإقليمية آثار إيجابية على المنظمة ، إذ رأى رئيس منظمة التجارة العالمية عام 1996 أن التكامل الإقليمي هو خطوة أولى لتشجيع الدول على الاندماج والدخول بالاقتصاد العالمي ، إذ يرى أنها خطوة نحو العالمية ، لأن العديد من الدول تخشى الاندماج الحر في الاقتصاد العالمي ، وبالأتي فإن التكاملات الإقليمية يتم توجيهها عن طريق الأسواق أكثر من السياسة ، لأنها في الغالب نتاج توسع السوق والتجارة ، والاستثمارات العابرة للحدود خارج الدول المجاورة . أن التكاملية في طريقها للنجاح على المستوى الإقليمي ، إذ انعكس ذلك إيجاباً على النظام الاقتصادي العالمي ، بما يتماشى مع النظام متعدد الأطراف الذي تديره (WTO) . كما عملت هذه التكاملات على سد الفجوة بين الدول النامية والدول الصناعية ، وتشكل هذه الفجوة أحد التحديات الرئيسة أمام المنظمة على الرغم من المعاملة التفضيلية التي حصلت عليها الدول النامية في إطار المنظمة ، إلا أنها لم تكن راضية عن مدى الوصول إلى أسواق الدول الصناعية ، كما أن الدول الصناعية لم تكن راضية عن هذا الوصول الحر ، كما زودت الإقليمية الدول النامية بقدرة تفاوضية أكبر ، في إطار المنظمة ، ورفع القدرة التفاوضية داخل المنظمة للدول النامية بشكل يعمل على تسهيل وتسريع الوصول إلى الاتفاقات عموما[1].

(*) تربس : وهي الأتفاقية الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة في السلع والخدمات واختصار (TRIPS)ل (Agreement On Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights)

(1) ينظر في ذلك: - محمد توفيق عبدالمجيد ، مصدر سابق، ص 515 -516
- سمر عبدالجواد ، مصدر سابق ، ص 122

الفصل الثاني

تجارب دولية في التكامل التجاري الإقليمي

تمهيد

منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي ، سعت العديد من دول العالم للأنضمام إلى التكاملات التجارية الإقليمية من أجل تحقيق نوع من التشابك والتكامل بين اقتصاداتها وتعزيز دورها في التجارة العالمية وزيادة جاذبيتها لأنتقال الافراد وتدفقات السلع ورؤوس الأموال، مما أدى ألى ظهور العديد من التكاملات العملاقة والتي أدت إلى إضعاف القدرة التنافسية والقدرة التفاوضية غير المتكافئة لكل دولة منفردة وحتى التكاملات ذات الأوزان الضعيفة.

وقد شجع ظهور التكاملات التجارية الإقليمية الدول على التحرك من أجل توحيد وتنسيق الجهود لخلق أجواء اقتصادية تنافسية ، وإرساء أسس التعاون والتكامل التجاري لمواجهة التحديات التي تطرحها المتغيرات العالمية ، وهذا يعتمد على الموقع الجغرافي الاستراتيجي للأتحادات وتنويع وثراء بيئتها الطبيعية ، والموارد البشرية والمادية الهائلة التي تحتضنها ، فضلاً عن أشتراك دولها في خصائص تشجع التكامل التجاري ، مثل الدين والتاريخ واللغة ، مما يؤهلها لأن تصبح كتلة اقتصادية إقليمية تنافسية ، ويمكن أن يشكل التكامل التجاري الإقليمي فرصة مهمة للاستفادة من الإمكانات الاقتصادية للدول في إطار هذا التكتل والتغلب على أهم التحديات التي تواجهها الدول فيما لو كانت على أنفراد.

ان اتجاه النظام الاقتصادي العالمي الجديد يجتمع نحو التكاملات التجارية الإقليمية من أجل الحصول على أكبر المكاسب من التجارة العالمية والذي يعد السمة الغالبة في العلاقات الاقتصادية الدولية في الوقت الحاضر، وعلى هذا الأساس يمكن أن نبين في هذا الفصل بعض التجارب الدولية في التكامل التجاري الإقليمي ، مثل وتجربة رابطة جنوب شرق اسيا (ASEAN) ، وتجربة دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) ، اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA).

وقد تم أخذ هذه العينة من تجارب التكامل الإقليمي لمجموعة من الأسباب منها توفر بياناتها ، وتشكلها ضمن كتلة جغرافية واحدة ، فضلاً عن اشتراك عامل اللغة والدين لبعضها ، ومن ثم فهي تجارب مهمة من أجل تعميمها والاستفادة منها في حالة دراسة العراق .

المبحث الأول

تجربة رابطة دول جنوب شرق اسيا (ASEAN) (Association Of Southeast Asian (Natiuns

المطلب الأول: التكامل التجاري لدول الأسيان وانضمام الأعضاء لمنظمة التجارة العالمية

تعد تجربة رابطة دول جنوب شرق اسيا للتكامل التجاري الإقليمي من انجح التجارب بين الدول النامية التي تتطابق في العمل والأهداف مع التحديات والمتطلبات التي تواجه تلك الدول من الناحية الاقتصادية والسياسية في القرن الواحد والعشرين ولها صوت مسموع من التكاملات الأخرى في المحافل الدولية .

أولا: نظره عن التكامل التجاري لدول الأسيان (ASEAN)

1- نشأة الأسيان

بدأت نشأة هذا التكامل في ستينيات القرن الماضي بهدف تعزيز العلاقات السياسية والتنسيق الأمني بين دول المنطقة ، وتضم هذه الرابطة عشر دول وهي (إندونيسيا ، الفلبين، بروناي(دار السلام) ، تايلند ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (لاوس) ، سنغافورة، فيتنام ، كمبوديا ، ماليزيا ، ميانمار) ، اذ تأسست هذه الرابطة لدول جنوب شرق آسيا في عام 1967 إذ اجتمعت ست دول فقط في بدايتها ، ومن ثم انضمت بروناي في عام 1984 ، ثم فيتنام في عام 1996 ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (لاوس) وميانمار في عام 1997[1]. وقد وضعت هذه الرابطة خطوة مهمة على طريق إنشاء جبهة منظمة مناهضة للنفوذ الأمريكي في جنوب شرق آسيا على الرغم من ضعف النمو في التعاون الاقتصادي[2]. وكذلك من أسباب نشوءها هو لمواجهة الخطر الشيوعي في جنوب شرق أسيا وبخاصة في كمبوديا وفيتنام ولاوس وبورما ، إذ ركزت في البداية على الجانب السياسي ومن ثم على التعاون الاقتصادي[3]. وخلال مدة الثمانينيات وبداية مدة التسعينيات أحرزت ثلاث دول من هذه الرابطة ، وهي إندونيسيا وتايلند وماليزيا ، تقدماً كبيراً في مجال التصنيع وتم أطلاق عليها تسمية الدول شبه الصناعية الجديدة[4]. وتعد إندونيسيا وسنغافورة وماليزيا من بين أهم المتحمسين لهذا التكامل ، والذي بدأ يركز على التعاون التجاري الإقليمي بين الدول الأعضاء ، في مجال توحيد سياسات التصنيع ، وتحرير التجارة البينية على أساس قوائم السلع ، وتنفيذ السياسات الوطنية (إحلال الواردات) وحماية الصناعة الناشئة بخاصة بعد الأضرار الجسيمة التي لحقت بها بسبب الحماية التي تطبقها الدول المتقدمة مثل أمريكا

(1) ماريوس كاتسيولوديس وسبيروس هادجيداكيس، التجارة الدولية منظور عالمي ، ترجمة مروة أبو السعود ، ط1، دار الفاروق للنشر، 2019 ، مصر ، ص 149

(2)Chris DIXOM, South East Asia in the World- economy, Cambridge university press, New York, 1991 P 9

(3) خنفوسي عبدالعزيز ، النظام الاقتصادي المعولم ، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي للنشر ، 2018، ص 163

(4) عبدالمطلب عبدالحميد ، اقتصاديات الدول المشاركة الدولية من التكاملات الاقتصادية حتى الكويز ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 121

وأوروبا تجاه صادرات هذه الدول[1]. وفي عام 1992 تم إقامة منطقة تجارة حرة بين دول الرابطة ومقرها جاكرتا ، ويتم خلالها إلغاء جميع القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة البينية كما تهدف إلى تعزيز العلاقات مع الدول الأخرى لإنشاء مناطق تجارة حرة معها ، مثل اليابان وكوريا الجنوبية وغيرها ، وهذا يدل على أنها تكاملات منفتحة لا تقتصر على دول جنوب آسيا ، وهذا ينطبق على المفهوم الحديث للتكامل الإقليمي الذي يعطي مزيداً من الانفتاح وتحرر التجارة من القيود[2].

2- اهداف الأسيان

ان رابطة الأسيان تسعى الى تحقيق مجموعة من الأهداف وتشمل ما يأتي[3]:

أ- تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدول المنطقة من خلال روح التعاون والمساواة بين شعوب هذه الدول.

ب- العمل على تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة من خلال تطبيق المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

ج - رفع مستوى التعاون في الأنشطة التي تهم جميع الأطراف سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو ثقافية .

د- الاهتمام بمراكز البحث العلمي المشتركة التي تعمل على رفع مستوى دول جنوب شرق آسيا.

هـ ـ العمل على تطوير علاقات التعاون مع الهيئات الدولية، وقد شدد الأمين العام لرابطة دول جنوب شرق آسيا في عام 1995 على أن السلام والتنمية يجب أن يكونا الهدف الرئيسي لهذه الشراكة بين دول جنوب شرق آسيا.

3- أهمية التكامل لدول الآسيان[4]

أ- زيادة وقدرة دول التكامل على لعب دور متزايد في العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال مصداقيتها المتزايدة في جميع المجالات .

ب- تميل دول الآسيان إلى الإسراع في تفعيل إنشاء منطقة تجارة حرة بينها في ظل الخوف من تحرك الولايات المتحدة الامريكية لإقامة منطقة تجارة حرة بين الأمريكتين وتوسيع منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) ، ومن ثم تضييق الخناق على دول القارة الآسيوية.

ج- تحقيق وفورات اقتصادية كبيرة من خلال تقليل نفقات النقل والتأمين ، مما يسهل حركة البضائع والأشخاص داخل المنطقة ويزيد من القدرة التنافسية داخل دول الآسيان وخارجها.

---

(1) فاتح حركاتي ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية حالة رابطة دول جنوب شرق أسيا ، مجلة اقتصاد المال والأعمال ، المجلد 5 ، العدد1 ، تاريخ النشر 2020/6/29 ، الجزائر ص 79

(2) خالفي علي ورميدي عبدالوهاب ، رابطة دول جنوب شرق أسيا (الأسيان) نموذج الدول النامية الإقليمية المنفتحة ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد السادس ، 2012 ، جامعة شلف ، الجزائر ، ص 84

(3) احمد يوسف دودين ومصطفى يوسف كافي ، التكاملات الاقتصادية الدولية ، ط1، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن ، 2019، ص 143

(4) خالفي علي ورميدي عبدالوهاب ، مصدر سابق ، ص 85

4- مبادئ الأسيان

تم التوقيع على معاهدة الصداقة والتعاون بين الدول الاعضاء في المؤتمر الأول لرابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي عقد في 24 شباط 1976 على أساس عدة مبادئ رئيسة وهي[1]:

أ- الاحترام المتبادل لأستقلال دول المنطقة والمحافظة على هويتهم الوطنية.

ب- حق كل دولة في أن يقودها شعبها بحرية دون التعرض لأي تدخل في شؤونها.

ج- تسوية الخلافات والنزاعات بين دول الآسيان بالطرق المناسبة داخلياً.

د- رفض أي تهديد بالقوة على هذه الدول.

هـ- تفعيل التعاون بين هذه الدول على جميع المستويات .

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية لرابطة الأسيان

تتميز دول الأسيان عن بقية الدول النامية في ارتفاع نسبة مساهمتها في التجارة الدولية بالمؤشرات الأتية[2]:

1- النمو السريع في المنتجات الزراعية.

2- ارتفاع معدلات نمو الإنتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى .

3- ارتفاع معدلات نمو رأس المال المادي والبشري.

4- نمو مرتفع في الصادرات من السلع المصنعة.

5- انخفاض نسبة التفاوت في الدخل وانخفاض معدلات الفقر.

6- زيادة نسبة المدخرات المحلية والاستثمارية.

ثالثاً: مزايا رابطة الأسيان للدول الأعضاء[3]

1- زيادة القوة التفاوضية للدول الأعضاء مع بقية دول العالم إذ تتفاوض الدول بشكل جماعي وتدافع عن مصالحها التجارية المشتركة مع دول العالم الأخرى .

2- تسريع وتفعيل الإصلاحات الاقتصادية في الدول الأعضاء وبخاصة فيما يتعلق بالنظام الضريبي والجمركي وسياسات التجارة الخارجية مما يجعل هذه الدول شريكاً تجارياً مع العالم الخارجي .

3- تحقيق الكفاءة الاقتصادية وزيادة القدرة التنافسية للدول الأعضاء إذ أن إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء يؤدي إلى ارتفاع حدة المنافسة بين المؤسسات الإنتاجية لكسب أسواق جديدة ، فضلاً عن تشجيع مختلف استراتيجيات التعاون والتحالف بين الشركات ، مما يسمح بزيادة القدرة التنافسية على المستوى العالمي.

---

(1) رابطة دول جنوب شرق أسيا على الموقع الأتي: www.asean.org

(2) احمد يوسف دودين ومصطفى يوسف كافي ، مصدر سابق ، ص 145

(3) Baldwin Richard and others, East Asian economic regionalism - feasabities and challenges, Springer edition, Netherlands 2005, P.104.

4- زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بسبب انخفاض تكلفة التبادل نتيجة إلغاء الرسوم الجمركية ، إذ زادت التجارة البينية بعد ثلاث سنوات من إبرام الأتفاقية من (20%) إلى (25%) .

رابعاً: طبيعة اقتصادات دول الأسيان

عند الحديث عن طبيعة اقتصادات الآسيان تجدر الإشارة إلى أن هذه الرابطة تعد منتج كبير للمواد الخام وتنتج منطقة الآسيان تقريباً (90%) من زيت النخيل الخام في العالم ، و (70%) من المطاط الطبيعي ، وربع إنتاج الأرز في العالم ، كما تنتج (6.4%) من الغاز الطبيعي في العالم و (7.4%) من الفحم ، فضلاً عن ذلك تعد منطقة الآسيان مركزاً صناعياً ضخماً ، إذ أن لديها ثالث أكبر قوة عاملة في العالم ، وتمثل (4.3%) من الناتج الصناعي العالمي لعام 2015 ، و تعد الآسيان أيضاً من أكبر المناطق المصدرة للبضائع في العالم من إجمالي الصادرات العالمية ، كما أنها تمثل سوقاً يجذب الاستثمارات الأجنبية الكبيرة ، ويتمتع بقدرات متقدمة ومجموعة متنوعة من الصناعات. وفي هذا السياق ، فقد أصبحت فيتنام مركزاً عالمياً للمنسوجات ، وأصبحت ماليزيا رائدة في الصادرات الإلكترونية ، وأصبحت تايلند تلعب دوراً رئيساً في صناعة السيارات وقطع الغيار[1].

خامساً: انضمام دول الأسيان إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)

بدأ انضمام دول الأسيان الى منظمة التجارة العالمية منذ أنشاءها في 1995/1/1 ، إذ انضمت كلاً من إندونيسيا والفلبين وبروناي وتايلند وسنغافورة وماليزيا وميانمار الى المنظمة في 1995، وكان انضمام كمبوديا إلى المنظمة في 2004 ، وكذلك كان انضمام فيتنام إلى المنظمة في 2007 ، بينما كان انضمام لاوس إلى المنظمة في 2013 [2].

(1) ناصر التميمي ، رابطة دول جنوب شرق أسيا :أفاق واعدة لصادرات الطاقة الخليجية ، الناشر مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، 2015/4/15 ، ص 4

(2) منظمة التجارة العالمية : www.wto.org

المطلب الثاني: تحليل حجم التجارة لدول الأسيان بشكل عام

أولاً: حجم التجارة لدول الأسيان والعالم ومنظمة (WTO) والناتج المحلي الإجمالي

من أجل معرفة حجم التجارة لدول الأسيان مع حجم التجارة العالمي ومنظمة التجارة العالمية (WTO) وكم تشكل تجارتها بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي العالمي والإقليمي ومن خلال الجدول (7) سوف نبين هذه البيانات.

جدول (7)

هيكل التجارة لدول الأسيان مع العالم ومنظمة (WTO) للمدة (2005- 2021) (مليار دولار)

السنة	إجمالي التجارة العالمي		إجمالي التجارة لمنظمة التجارة العالمية(WTO)		إجمالي التجارة الإقليمية لدول الأسيان		الناتج المحلي الإجمالي لدول الأسيان(*)	إجمالي الناتج المحلي العالمي
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات		
2005	10360	10620	9590	10050	141.944	163.677	940.73	47780
2006	11980	12290	11070	11580	164.422	188.974	1125.73	51780
2007	13810	14140	12670	13310	186.281	214.351	1343.74	58360
2008	16010	16390	14470	15250	224.384	248.846	1559.98	64120
2009	12380	12680	11320	11860	173.121	196.660	1556.11	60810
2010	15090	15340	13750	14370	229.562	265.008	2016.47	66600
2011	18140	18370	16360	17700	266.235	316.201	2342.14	73850
2012	18400	18520	16370	17500	277.359	327.121	2484.08	75490
2013	18860	18870	16740	17550	278.304	335.384	2567.19	77610
2014	18870	18930	16980	17680	278.077	331.480	2592.33	79710
2015	16410	16570	15120	15590	246.108	281.633	2525.67	75180
2016	15920	16070	14720	15180	239.292	271.573	2648.69	76470
2017	17560	17590	16190	16830	277.241	311.536	2861.32	81400
2018	19330	19670	17710	18570	310.495	346.452	3062.91	86410
2019	18750	19110	17310	18060	300.883	333.685	3243.92	87650
2020	17490	17710	16290	16840	268.816	295.418	3086.48	84910
2021	21950	22210	20570	21100	340.637	366.838	3351.04	96100

- المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على إحصائيات:

1- البنك الدولي على الموقع الأتي: www.albankaldawli.org

2- منظمة التجارة العالمية (WTO) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد (UNCTAD) على الموقع الأتي : www.trademap.org

(*) تم جمع بيانات الناتج المحلي الإجمالي لدول الأسيان من قبل الباحث اعتماداً على بيانات البنك الدولي

من خلال الجدول (7) يتبين ان تجارة دول الأسيان التي شكلت مجموع الدول المنتمية إليها (إندونيسيا ، الفلبين، بروناي، تايلند ، لاوس ، سنغافورة، فيتنام ، كمبوديا ، ماليزيا ، ميانمار) ، إذ يتبين أن صادراتها شهدت تطوراً نحو الارتفاع للمدة (2005- 2021) بمقدار (141.944 - 340.637) مليار دولار . أما بالنسبة لواردات الأسيان أيضاً شهدت تطور نحو الارتفاع للمدة (2005- 2021) بمقدار (163.677 - 366.838) مليار دولار .أما الناتج المحلي الإجمالي لدول الأسيان بدأ بالزيادة للمدة (2005- 2021) بمقدار (940.73 – 3351.04) مليار دولار ، ويعد نسبة جيدة مقارنة مع جميع دول العالم بمقدار (3.49%).

ثانياً: تحليل نسبة حجم التجارة لدول الأسيان مع حجم التجارة العالمية ومنظمة (WTO) والناتج المحلي الإجمالي:

في هذا الموضوع سوف نبين نسبة حجم التجارة لدول الأسيان إلى حجم التجارة العالمية ومنظمة التجارة العالمية والناتج المحلي الإجمالي الإقليمي والعالمي .

جدول (8)
نسبة مساهمة الأسيان إلى تجارة العالم ومنظمة (WTO) والناتج المحلي لدول الأسيان والعالم للمدة (2005- 2021)

السنة	نسبة تجارة الأسيان إلى إجمالي التجارة العالمي(%)		نسبة تجارة الأسيان إلى إجمالي التجارة لمنظمة التجارة العالمية(%)		نسبة تجارة الأسيان إلى إجمالي الناتج المحلي لدول الأسيان(%)	نسبة تجارة الأسيان إلى إجمالي الناتج المحلي العالمي(%)
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات		
2005	1.37	1.54	1.48	1.63	32.49	0.64
2006	1.37	1.54	1.49	1.63	31.39	0.68
2007	1.35	1.52	1.47	1.61	29.81	0.69
2008	1.40	1.52	1.55	1.63	30.34	0.74
2009	1.40	1.55	1.53	1.66	23.76	0.61
2010	1.52	1.73	1.67	1.84	24.53	0.74
2011	1.47	1.72	1.63	1.79	24.87	0.79
2012	1.51	1.77	1.69	1.87	24.33	0.80
2013	1.48	1.78	1.66	1.91	23.91	0.79
2014	1.47	1.75	1.64	1.87	23.51	0.76
2015	1.50	1.70	1.63	1.81	20.90	0.70
2016	1.50	1.69	1.63	1.79	19.29	0.67
2017	1.58	1.77	1.71	1.85	20.58	0.72
2018	1.61	1.76	1.75	1.87	21.45	0.76
2019	1.60	1.75	1.74	1.85	19.56	0.72
2020	1.54	1.67	1.65	1.75	18.28	0.66
2021	1.55	1.65	1.66	1.74	21.11	0.74

المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (7).

من الجدول (8) يتبين أن نسبة مساهمة صادرات دول الأسيان إلى الصادرات العالمية قد شهدت ارتفاعاً للمدة(2005- 2010) بمقدار (1.37% - 1.52%) بأستثناء عام 2007 فشهد تراجعاً طفيفاً بمقدار (1.35%) ، وفي عام 2011 شهد انخفاضاً وصل(1.47%) ، أما في عام 2012 فشهد ارتفاعاً بلغ (1.51%) ، أما المدة (2013 - 2014) فقد شهدت انخفاضاً بنسبة (1.48% - 1.47%) ، وكذلك وشهدت المدة (2015 - 2018) ارتفاعاً بمقدار(1.50% - 1.61%) محققة اعلى نسبة مساهمة ، أما المدة (2019 - 2020) فقد شهدت انخفاضاً بمقدار (1.60% - 1.54%) ، وفي عام 2021 شهد ارتفاعاً وصل(1.55%).

أما نسبة مساهمة واردات دول الأسيان الى الواردات العالمية أيضاً شهدت انخفاضاً وبشكل مستمر للمدة (2005- 2008) بمقدار (1.54% - 1.52%)، وأما المدة (2009 - 2013) فقد شهدت ارتفاعاً بمقدار (1.55% - 1.78%) بأستثناء عام 2011 شهد تراجعاً طفيفاً بمقدار (1.72%) ، وكذلك شهدت المدة (2014 - 2016) انخفاضاً بمقدار(1.75% - 1.69%) ، وفي عام 2017 فقد شهد ارتفاعاً بمقدار (1.77%) ، وكذلك شهدت المدة (2018 - 2021) انخفاضاً بمقدار(1.76% - 1.65%). أما نسبة مساهمة صادرات دول الأسيان

إلى صادرات منظمة التجارة العالمية شهدت ارتفاعاً وانخفاضاً للمدة (2005- 2012) بمقدار (1.48% - 1.69%)، أما المدة (2013 - 2016) شهدت انخفاضاً بنسبة (1.66% - 1.63%) ، وكذلك وشهدت المدة (2017 - 2018) ارتفاعاً بمقدار(1.71% - 1.75%) إذ حقق دول الأسيان استفادة في نمو صادراتها ، أما المدة (2019 - 2020) شهدت انخفاضاً بمقدار (1.74% - 1.65%) ، وفي عام 2021 شهد ارتفاعاً وصل(1.66%). أما نسبة مساهمة واردات دول الأسيان الى واردات منظمة التجارة العالمية فقد شهدت ارتفاعاً للمدة (2005- 2010) بمقدار (1.63% - 1.84%) بأستثناء عام 2007 شهد تراجعاً طفيفاً بمقدار (1.61%) ، وفي عام 2011 شهد انخفاضاً وصل(1.79%) ، وأما المدة (2012 - 2013) فقد شهدت ارتفاعاً بمقدار(1.87% - 1.91%)، وكذلك شهدت المدة (2013 - 2016) انخفاضاً بمقدار(1.91% - 1.79%) ، وكذلك شهدت المدة (2017 - 2018) ارتفاعاً بمقدار(1.85% - 1.87%) ، أما المدة (2019 - 2021) فقد شهدت انخفاضاً بمقدار(1.85% - 1.74%). أما نسبة مساهمة التجارة لدول الأسيان (ASEAN) الى أجمالي الناتج المحلي لدول الأسيان فشهدت المدة (2005 - 2021) فشهدت تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع بمقدار(32.49% - 21.11%) ، وهذا يعني ان تجربة رابطة دول الأسيان مفيدة للدول الأعضاء .

أما نسبة مساهمة التجارة لدول الأسيان الى أجمالي الناتج المحلي العالمي فشهد ارتفاعاً للمدة (2005-2021) بمقدار (0.64% - 0.74%)، باستثناء مدد محددة شهدت انخفاضاً طفيفاً. ونتيجة لما سبق فأن أجمالي تجارة الأسيان حققت نمو كبيراً قياساً بالسنوات السابقة مستفيدة من الانفتاح التجاري بين الدول الأعضاء ، وتعد هذه الرابطة تجربة رائدة ومفيدة، ومن خلال الشكل (2) الذي يبين تطور مساهمة تجارة الأسيان الى تجارة العالم ومنظمة (WTO) ، إذ تتجه المنحنيات نحو الارتفاع .

الشكل(2) تطور نسبة تجارة الأسيان الى تجارة العالم ومنظمة (WTO)

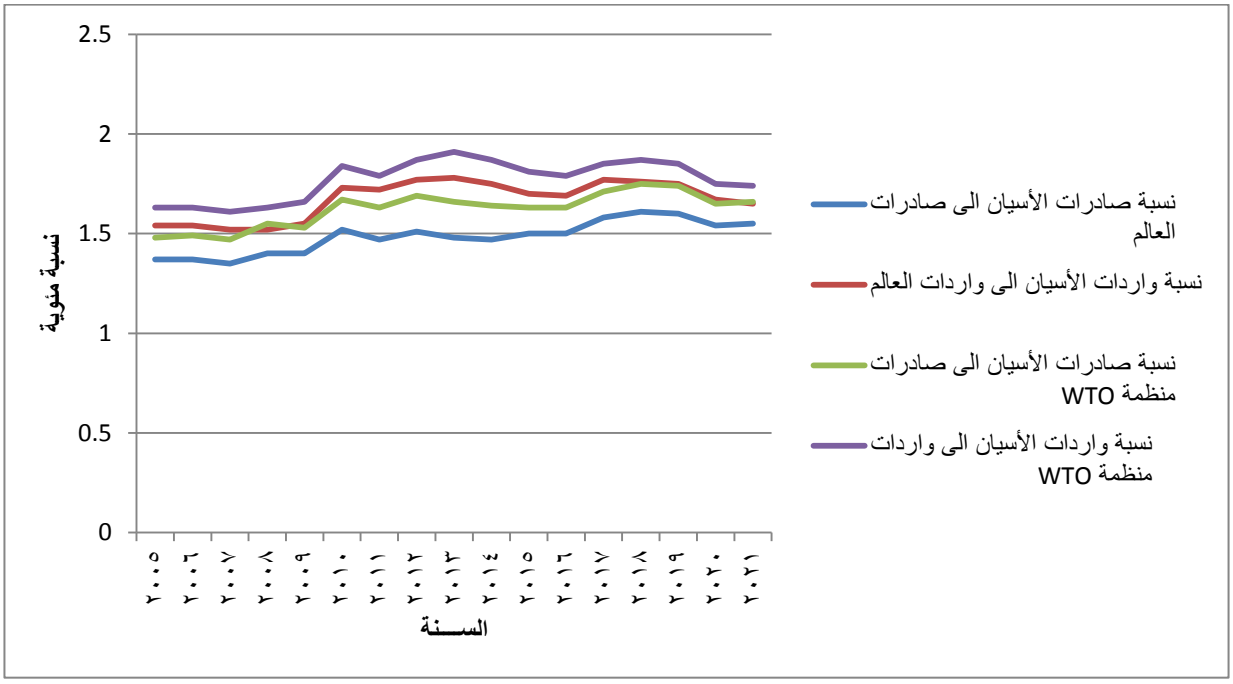

المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (8)

المطلب الثالث: تحليل حجم التجارة البينية لدول الأسيان

أولاً: هيكل التجارة البينية لأعضاء الأسيان:

سوف نبين من خلال الجدول الاتي تطور التجارة الخارجية لكل عضو من أعضاء المنظمة الإقليمية (ASEAN) للمدة (2005- 2021) من أجل أن نبين ما تحقق من التكامل التجاري لهذه المنظمة .

1- الناتج المحلي الإجمالي لدول الأسيان

جدول (9)

الناتج المحلي الإجمالي لدول الأسيان للمدة (2005-2021) (مليار دولار)

السنة	إندونيسيا	الفلبين	بروناي	تايلند	سنغافورة	فيتنام	كمبوديا	لاوس	ماليزيا	ميانمار
2005	285.87	107.42	9.53	189.32	127.81	57.63	6.29	2.74	143.53	10.59
2006	364.57	127.65	11.47	221.76	148.63	66.37	7.27	3.46	162.69	11.86
2007	432.22	155.98	12.25	262.94	180.94	77.41	8.64	4.22	193.55	15.59
2008	510.23	181.62	14.39	291.38	193.61	99.13	10.35	5.45	230.81	23.01
2009	539.58	175.97	10.73	281.71	194.15	106.01	10.40	5.84	202.26	29.46
2010	755.09	208.37	13.71	341.10	239.81	147.20	11.24	7.13	255.02	37.80
2011	892.97	234.22	18.53	370.82	279.35	172.60	12.83	8.75	297.95	54.12
2012	917.87	261.92	19.05	397.56	295.09	195.59	14.05	10.19	314.44	58.32
2013	912.52	283.90	18.09	420.33	307.58	213.71	15.23	11.98	323.28	60.57
2014	890.81	297.48	17.10	407.34	314.85	233.45	16.70	13.28	338.06	63.26
2015	860.85	306.45	12.93	401.30	308.00	239.26	18.05	14.43	301.35	63.05
2016	931.88	318.63	11.40	413.37	318.83	257.10	20.02	15.91	301.26	60.29
2017	1020	328.48	12.13	456.36	343.19	281.35	22.18	17.07	319.11	61.45
2018	1040	346.84	13.57	506.75	377.00	310.11	24.57	18.14	358.79	67.14
2019	1120	376.82	13.47	544.08	375.47	334.37	27.09	18.74	365.18	68.70
2020	1060	361.75	12.01	499.68	345.30	346.62	25.87	18.98	337.34	78.93
2021	1190	394.09	14.01	505.95	396.99	366.14	26.96	18.83	372.98	65.09

- المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على إحصائيات:

1- البنك الدولي على الموقع الأتي: www.albankaldawli.org

2- هيكل التجارة لأعضاء الأسيان

جدول (10)

هيكل التجارة البينية لدول الأسيان للمدة (2005-2021) (مليار دولار)

السنة	إجمالي تجارة إندونيسيا		إجمالي تجارة الفلبين		إجمالي تجارة بروناي		إجمالي تجارة تايلند		إجمالي تجارة سنغافورة	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
2005	20.268	31.814	10.294	10.471	1.565	0.973	22.843	21.486	36.970	42.203
2006	26.168	35.317	11.327	12.041	2.029	1.050	26.099	25.076	42.352	47.607
2007	28.609	43.159	11.594	14.427	2.212	1.239	29.366	26.773	47.526	51.311
2008	34.301	52.762	10.453	17.721	2.884	1.518	37.398	29.602	62.364	57.642
2009	28.519	37.882	9.135	13.942	0.933	1.516	30.054	24.538	43.898	44.988
2010	36.818	49.103	16.527	20.095	0.957	1.606	42.618	35.295	56.601	59.866
2011	43.983	66.070	12.155	20.264	1.591	2.361	48.115	39.883	72.760	66.192
2012	44.455	68.833	12.119	20.255	1.715	2.224	48.622	43.767	74.460	66.937
2013	42.657	68.939	10.989	20.358	2.184	2.292	48.966	45.325	72.664	67.747
2014	41.593	62.091	10.596	22.721	1.913	2.050	49.427	44.709	75.791	68.831
2015	35.897	47.278	10.191	21.734	1.175	1.700	47.766	41.400	61.857	56.911
2016	35.958	43.929	10.938	23.733	1.047	1.485	50.716	38.903	52.288	54.360
2017	43.306	48.551	13.169	27.596	1.697	1.473	55.735	46.454	61.777	60.692
2018	46.698	55.339	15.870	30.379	1.930	1.628	63.582	51.303	70.416	65.378
2019	46.953	48.266	15.045	30.625	1.808	1.973	58.856	49.609	62.511	65.508
2020	41.751	39.657	14.458	26.395	2.184	1.726	50.576	44.362	51.034	63.314
2021	55.764	52.221	18.143	35.555	3.264	2.497	60.953	51.246	65.613	72.839
السنة	إجمالي تجارة فيتنام		إجمالي تجارة كمبوديا		إجمالي تجارة لاوس		إجمالي تجارة ماليزيا		إجمالي تجارة ميانمار	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
2005	5.186	8.975	0.303	1.985	0.339	0.887	42.084	43.239	2.092	1.644
2006	5.814	11.791	0.339	2.712	0.717	1.169	46.952	50.559	2.625	1.652
2007	7.343	14.666	0.363	3.102	0.722	1.477	55.934	55.954	2.612	2.243
2008	9.191	18.382	0.440	4.536	0.903	1.972	62.664	61.486	3.786	3.225
2009	8.322	15.913	0.717	4.226	0.713	1.865	47.683	48.927	3.147	2.863
2010	9.155	19.591	0.691	6.751	1.048	2.381	62.872	66.373	2.275	3.947
2011	11.567	24.709	0.904	9.643	1.593	3.135	69.802	78.869	3.765	5.075
2012	15.540	24.439	1.515	9.440	1.703	4.112	73.090	81.403	4.140	5.711
2013	17.393	25.831	1.267	10.333	2.049	4.238	75.502	82.753	4.633	7.568
2014	18.099	28.052	1.713	11.618	2.288	4.581	72.137	78.452	4.520	8.375
2015	18.679	29.708	1.967	8.930	2.095	4.805	62.396	60.782	4.085	8.385
2016	19.411	31.130	3.203	8.332	2.280	4.524	60.548	56.707	2.903	8.470
2017	22.175	35.963	2.466	11.840	2.639	4.518	71.158	65.102	3.119	9.347
2018	24.447	40.388	2.122	14.979	3.117	4.613	78.434	72.780	3.879	9.665
2019	25.896	41.068	5.608	15.137	3.094	4.758	76.801	66.914	4.311	9.827
2020	24.328	38.294	5.180	12.793	3.699	3.940	71.906	56.020	3.700	8.917
2021	30.324	48.910	6.051	16.602	4.280	4.628	92.284	73.214	3.961	9.126

- المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على إحصائيات:

1- منظمة التجارة العالمية (WTO) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد (UNCTAD) على الموقع الأتي :

www.trademap.org

من خلال الجدولين (9) و(10) الذين يبينان الناتج المحلي الإجمالي وهيكل التجارة البينية لدول الأسيان ، إذ يتضح تطور التجارة البينية نحو الارتفاع خلال مدة البحث (2005 - 2021)، وهذا يعني ان دول الأسيان

حققت نمو في صادراتها ووارداتها البينية . وكذلك الناتج المحلي الإجمالي لدول الأسيان شهد تطوراً نحو الارتفاع خلال المدة (2005 - 2021) .

ثانياً: تحليل نسبة تجارة كل عضو إلى الناتج المحلي الإجمالي

من خلال الجدول (11) سوف نبين مساهمة إجمالي التجارة الى الناتج المحلي الإجمالي لكل عضو .

جدول (11)

نسبة مساهمة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل عضو(2005-2022) (نسبة مئوية)

السنة	إندونيسيا		الفلبين		بروناي		تايلند		سنغافورة	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
2005	7.09	11.13	9.58	9.75	16.42	10.21	12.07	11.35	28.93	33.02
2006	7.18	9.69	8.87	9.43	17.69	9.15	11.77	11.31	28.49	32.03
2007	6.62	9.99	7.43	9.25	18.06	10.11	11.17	10.18	26.27	28.36
2008	6.72	10.34	5.76	9.76	20.04	10.55	12.83	10.16	32.21	29.77
2009	5.29	7.02	5.19	7.92	8.70	14.13	10.67	8.71	22.61	23.17
2010	4.88	6.50	7.93	9.64	6.98	11.71	12.49	10.35	23.60	24.96
2011	4.93	7.40	5.19	8.65	8.59	12.74	12.98	10.76	26.05	23.70
2012	4.84	7.50	4.63	7.73	9.00	11.67	12.23	11.01	25.23	22.68
2013	4.67	7.55	3.87	7.17	12.07	12.67	11.65	10.78	23.62	22.03
2014	4.67	6.97	3.56	7.64	11.19	11.99	12.13	10.98	24.07	21.86
2015	4.17	5.49	3.33	7.09	9.09	13.15	11.90	10.32	20.08	18.48
2016	3.86	4.71	3.43	7.45	9.18	13.03	12.27	9.41	16.40	17.05
2017	4.25	4.76	4.01	8.40	13.99	12.14	12.21	10.18	18.00	17.68
2018	4.49	5.32	4.58	8.76	14.22	12.00	12.55	10.12	18.68	17.34
2019	4.19	4.31	3.99	8.13	13.42	14.65	10.82	9.12	16.65	17.45
2020	3.94	3.74	4.00	7.30	18.18	14.37	10.12	8.88	14.78	18.34
2021	4.69	4.39	4.60	9.02	23.30	17.82	12.05	10.13	16.53	18.35
السنة	فيتنام		كمبوديا		لاوس		ماليزيا		ميانمار	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
2005	4.06	15.57	4.82	31.56	12.37	32.37	29.32	30.13	19.75	15.52
2006	3.91	17.77	4.66	37.30	20.72	33.79	28.86	31.08	22.13	13.93
2007	4.06	18.95	4.20	35.90	17.11	35.00	28.90	28.91	16.75	14.39
2008	4.75	18.54	4.25	43.83	16.57	36.18	27.15	26.64	16.45	14.02
2009	4.29	15.01	6.89	40.63	12.21	31.93	23.58	24.19	10.68	9.72
2010	3.82	13.31	6.15	60.06	14.70	33.39	24.65	26.03	6.02	10.44
2011	4.14	14.32	7.05	75.16	18.21	35.83	23.43	26.47	6.96	9.38
2012	5.27	12.50	10.78	67.19	16.71	40.35	23.24	25.89	7.10	9.79
2013	5.65	12.09	8.32	67.85	17.10	35.38	23.35	25.60	7.65	12.49
2014	5.75	12.02	10.26	69.57	17.23	34.50	21.34	23.21	7.15	13.24
2015	6.06	12.42	10.90	49.47	14.52	33.30	20.71	20.17	6.48	13.30
2016	6.09	12.11	16.00	41.62	14.33	28.43	20.10	18.82	4.82	14.05
2017	6.46	12.78	11.12	53.38	15.46	26.47	22.30	20.40	5.08	15.21
2018	6.48	13.02	8.64	60.96	17.18	25.43	21.86	20.28	5.78	14.40
2019	6.90	12.28	20.70	55.88	16.51	25.39	21.03	18.32	6.28	14.30
2020	7.05	11.05	20.02	49.45	19.49	20.76	21.32	16.61	4.69	11.30
2021	7.64	13.36	22.44	61.58	22.73	24.58	24.74	19.63	6.09	14.02

- المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجداول (9)و(10).

من الجدول (11) يتبين ان نسبة مساهمة صادرات إندونيسيا إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) شهدت للمدة (2005- 2021) تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض بما يقارب (7.09% - 4.69%)، أما نسبة مساهمة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ شكلت خلال المدة نفسها ما نسبته (11.13% - 4.39%).

كما نلاحظ ان نسبة مساهمة صادرات الفلبين إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إذ شهدت للمدة (2005- 2021) تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض بما يقارب (9.58% - 4.60%)، أما نسبة مساهمة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ شكلت خلال المدة نفسها ما نسبته (9.75% - 9.02%) .

ومن الجدول (11) يتبين ان نسبة مساهمة صادرات بروناي إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) شهدت للمدة (2005- 2021) تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع بما يقارب (16.42% - 23.30%)، أما نسبة مساهمة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ شكلت خلال المدة نفسها ما نسبته (10.21% - 17.82%) . وكذلك من الجدول (11) يتبين ان نسبة مساهمة صادرات تايلند إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) شهدت للمدة (2005- 2021) تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض بما يقارب (12.07% - 12.05%)، أما نسبة مساهمة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ شكلت خلال المدة نفسها ما نسبته (11.35% - 10.13%) . وفيما يتعلق بسنغافورة إذ يتبين لنا ان نسبة مساهمة صادرات سنغافورة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إذ شهدت للمدة (2005- 2021) تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع بما يقارب (28.93% - 16.53%)، أما نسبة مساهمة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ شكلت خلال المدة نفسها ما نسبته (33.02% - 18.35%) . ومن الجدول (11) يتبين ان نسبة مساهمة صادرات فيتنام إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إذ شهدت للمدة (2005- 2021) تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع بما يقارب (4.06% - 7.64%)، أما نسبة مساهمة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ شكلت خلال المدة نفسها ما نسبته (15.57% - 13.36%) . من الجدول (11) يتبين ان نسبة مساهمة صادرات كمبوديا إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إذ شهدت للمدة (2005- 2021) تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع بما يقارب (4.82% - 22.44%)، أما نسبة مساهمة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ شكلت خلال المدة نفسها ما نسبته (31.56% - 61.58%) . من الجدول (11) يتبين ان نسبة مساهمة صادرات لاوس إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إذ شهدت للمدة (2005- 2021) تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع بما يقارب (12.37% - 22.73%)، أما نسبة مساهمة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ شكلت خلال المدة نفسها ما نسبته (32.37% - 24.58%) . من الجدول (11) يتبين ان نسبة مساهمة صادرات ماليزيا إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إذ شهدت للمدة (2005- 2021) تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض بما يقارب (29.32% - 24.74%)، أما نسبة مساهمة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ شكلت خلال المدة نفسها ما نسبته (30.13% - 19.63%) . من الجدول (11) يتبين ان نسبة مساهمة صادرات ميانمار إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) شهدت للمدة (2005- 2021) تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض بما يقارب (19.75% - 6.09%)، أما نسبة مساهمة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ شكلت خلال المدة نفسها ما نسبته (15.52% - 14.02%) .

ثالثاً: تحليل نسبة تجارة كل عضو إلى إجمالي تجارة الأسيان

من خلال الجدول (12) سوف نبين مساهمة إجمالي التجارة الى إجمالي تجارة الأسيان:

جدول (12)

نسبة مساهمة التجارة لكل عضو إلى إجمالي تجارة الأسيان (2005-2021) (نسبة مئوية)

السنة	إندونيسيا		الفلبين		بروناي		تايلند		سنغافورة	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
2005	14.28	19.44	7.25	6.40	1.10	0.59	16.09	13.13	26.05	25.78
2006	15.92	18.69	6.89	6.37	1.23	0.56	15.87	13.27	25.76	25.19
2007	15.36	20.13	6.22	6.73	1.19	0.58	15.76	12.49	25.51	23.94
2008	15.29	21.20	4.66	7.12	1.29	0.61	16.67	11.90	27.79	23.16
2009	16.47	19.26	5.28	7.09	0.54	0.77	17.36	12.48	25.36	22.88
2010	16.04	18.53	7.20	7.58	0.42	0.61	18.56	13.32	24.66	22.59
2011	16.52	20.89	4.57	6.41	0.60	0.75	18.07	12.61	27.33	20.93
2012	16.03	21.04	4.37	6.19	0.62	0.68	17.53	13.38	26.85	20.46
2013	15.33	20.56	3.95	6.07	0.78	0.68	17.59	13.51	26.11	20.20
2014	14.96	18.73	3.81	6.85	0.69	0.62	17.77	13.49	27.26	20.76
2015	14.59	16.79	4.14	7.72	0.48	0.60	19.41	14.70	25.13	20.21
2016	15.03	16.18	4.57	8.74	0.44	0.55	21.19	14.33	21.85	20.02
2017	15.62	15.58	4.75	8.86	0.61	0.47	20.10	14.91	22.28	19.48
2018	15.04	15.97	5.11	8.77	0.62	0.47	20.48	14.81	22.68	18.87
2019	15.61	14.46	5.00	9.18	0.60	0.59	19.56	14.87	20.78	19.63
2020	15.53	13.42	5.38	8.93	0.81	0.58	18.81	15.02	18.98	21.43
2021	16.37	14.24	5.33	9.69	0.96	0.68	17.89	13.97	19.26	19.86
السنة	فيتنام		كمبوديا		لاوس		ماليزيا		ميانمار	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
2005	3.65	5.48	0.19	1.21	0.24	0.54	29.65	26.42	1.28	1.00
2006	3.54	6.24	0.18	1.44	0.44	0.62	28.56	26.75	1.39	0.87
2007	3.94	6.84	0.17	1.45	0.39	0.69	30.03	26.10	1.22	1.05
2008	4.10	7.39	0.18	1.82	0.40	0.79	27.93	24.71	1.52	1.30
2009	4.81	8.09	0.36	2.15	0.41	0.95	27.54	24.88	1.60	1.46
2010	3.99	7.39	0.26	2.55	0.46	0.90	27.39	25.05	0.86	1.49
2011	4.34	7.81	0.29	3.05	0.60	0.99	26.22	24.94	1.19	1.60
2012	5.60	7.47	0.46	2.89	0.61	1.26	26.35	24.88	1.27	1.75
2013	6.25	7.70	0.38	3.08	0.74	1.26	27.13	24.67	1.38	2.26
2014	6.51	8.46	0.52	3.50	0.82	1.38	25.94	23.67	1.36	2.53
2015	7.59	10.55	0.70	3.17	0.85	1.71	25.35	21.58	1.45	2.98
2016	8.11	11.46	1.18	3.07	0.95	1.67	25.30	20.88	1.07	3.12
2017	8.00	11.54	0.79	3.80	0.95	1.45	25.67	20.90	1.00	3.00
2018	7.87	11.66	0.61	4.32	1.00	1.33	25.26	21.01	1.12	2.79
2019	8.61	12.31	1.68	4.54	1.03	1.43	25.53	20.05	1.29	2.94
2020	9.05	12.96	1.75	4.33	1.38	1.33	26.75	18.96	1.25	3.02
2021	8.90	13.33	1.65	4.53	1.26	1.26	27.09	19.96	1.08	2.49

- المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجداول (7)و(10).

من الجدول (12) يتبين ان نسبة مساهمة صادرات إندونيسيا إلى إجمالي تجارة الأسيان شهدت للمدة (2005- 2021) تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض بما يقارب (14.28% - 16.37%) إذ حققت استفادة من هذا التكامل في زيادة تصدير بضائعها الى الدول الأعضاء ، أما نسبة مساهمة الواردات إلى إجمالي تجارة الأسيان

إذ شكلت خلال المدة نفسها ما نسبته (19.44% - 14.24%). من الجدول (12) يتبين ان نسبة مساهمة صادرات الفلبين إلى إجمالي تجارة الأسيان إذ شهدت للمدة (2005- 2021) تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض بما يقارب (7.25% - 5.33%)، أما نسبة مساهمة الواردات إلى إجمالي تجارة الأسيان إذ شكلت خلال المدة نفسها ما نسبته (6.40% - 9.69%) أي أنها حققت استفادة من السلع المستوردة من الدول الأعضاء نتيجة انخفاض أسعارها . من الجدول (12) يتبين ان نسبة مساهمة صادرات بروناي إلى إجمالي تجارة الأسيان إذ شهدت للمدة (2005- 2021) تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع بمقدار (1.10% - 0.96%)، أما نسبة مساهمة الواردات إلى إجمالي تجارة الأسيان إذ شكلت خلال المدة نفسها ما نسبته (0.59% - 0.68%) محققة استفادة من هذا التكامل في زيادة وارداتها من الدول الأعضاء .

من الجدول (12) يتبين ان نسبة مساهمة صادرات تايلند إلى إجمالي تجارة الأسيان إذ شهدت للمدة (2005- 2021) تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض بمقدار (16.09% - 17.89%)، محققة استفادة من هذا التكامل في زيادة صادراتها تجاه الدول الأعضاء ، أما نسبة مساهمة الواردات إلى إجمالي تجارة الأسيان إذ شكلت خلال المدة نفسها ما نسبته (13.13% - 13.97%) محققة استفادة من هذا التكامل في زيادة وارداتها من الدول الأعضاء . ومن الجدول (12) يتبين ان نسبة مساهمة صادرات سنغافورة إلى إجمالي تجارة الأسيان إذ شهدت المدة (2005- 2021) تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع بما يقارب (26.05% - 19.26%)، أما نسبة مساهمة الواردات إلى إجمالي تجارة الأسيان إذ شكلت خلال المدة نفسها ما نسبته (25.78% - 19.86%) .

وكذلك من الجدول (12) يتبين ان نسبة مساهمة صادرات فيتنام إلى إجمالي تجارة الأسيان إذ شهدت المدة (2005- 2021) تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع بما يقارب (3.65% - 8.90%)، محققة استفادة من هذا التكامل في زيادة صادراتها تجاه الدول الأعضاء ، أما نسبة مساهمة الواردات إلى إجمالي تجارة الأسيان إذ شكلت خلال المدة نفسها ما نسبته (5.48% - 13.33%) محققة استفادة من هذا التكامل في زيادة وارداتها من الدول الأعضاء . من الجدول (12) يتبين ان نسبة مساهمة صادرات كمبوديا إلى إجمالي تجارة الأسيان إذ شهدت المدة (2005- 2021) تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع بما يقارب (0.19% - 1.65%)، محققة استفادة من هذا التكامل في زيادة صادراتها تجاه الدول الأعضاء ، أما نسبة مساهمة الواردات إلى إجمالي تجارة الأسيان إذ شكلت خلال المدة نفسها ما نسبته (1.21% - 4.53%) محققة استفادة من هذا التكامل في زيادة وارداتها من الدول الأعضاء . وبالنسبة لتجارة لاوس إذ نلاحظ من الجدول (12) يتبين ان نسبة مساهمة صادرات لاوس إلى إجمالي تجارة الأسيان إذ شهدت المدة (2005- 2021) ارتفاعاً مستمراً بمقدار (0.24% - 1.26%) محققة استفادة من هذا التكامل في زيادة صادراتها ، أما نسبة مساهمة الواردات إلى إجمالي تجارة الأسيان إذ شكلت خلال المدة نفسها ما نسبته (0.54% - 1.26%) .

وفيما يتعلق بتجارة ماليزيا إذ يتبين لنا ان نسبة مساهمة صادرات ماليزيا إلى إجمالي تجارة الأسيان إذ شهدت المدة (2005- 2021) تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض بمقدار (29.65% - 27.09%)، أما نسبة مساهمة الواردات إلى إجمالي تجارة الأسيان إذ شكلت خلال المدة نفسها ما نسبته (26.42% - 19.96%) .

وبالنسبة لميانمار يتبين لنا ان نسبة مساهمة صادرات ميانمار إلى إجمالي تجارة الأسيان إذ شهدت المدة (2005- 2021) تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض بما يقارب (1.28% - 1.08%)، أما نسبة مساهمة الواردات إلى إجمالي تجارة الأسيان إذ شكلت خلال المدة نفسها ما نسبته (1.00% - 2.49%) مستفيدة من هذا التكامل من السلع المستوردة في تغطية احتياجاتها . ومن خلال الشكلين (3) و(4)الذين يبينان تجارة كل عضو الى إجمالي تجارة الأسيان

الشكل (3) تطور صادرات كل عضو الى صادرات الأسيان

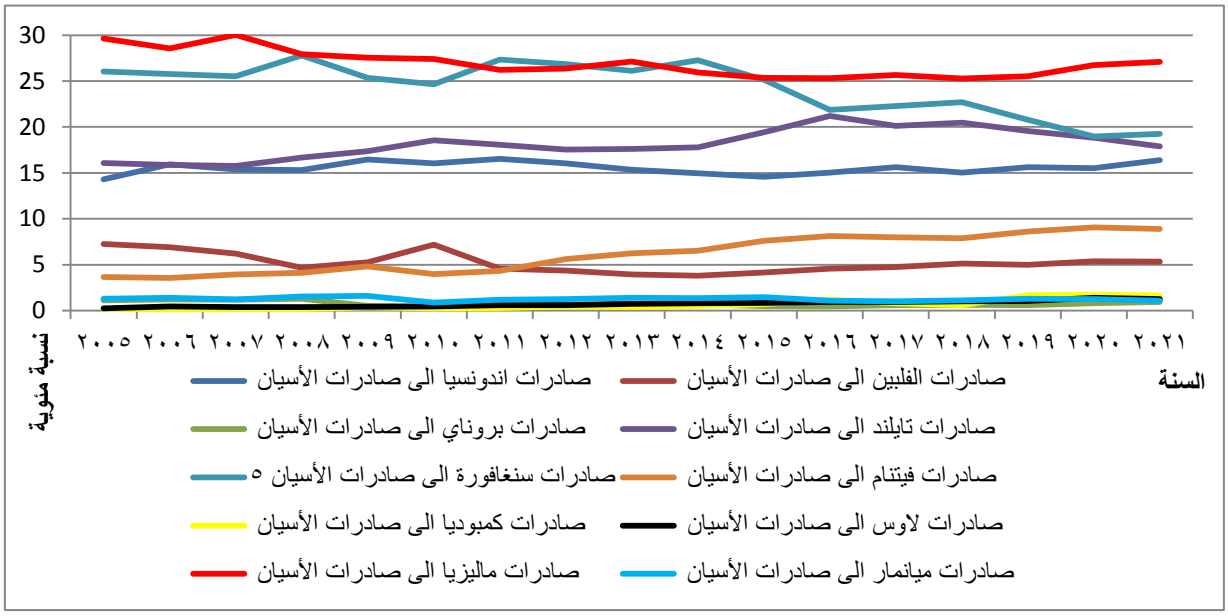

المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (12)

من خلال الشكل (3) الذي يبين نسبة صادرات كل عضو الى إجمالي صادرات دول الأسيان البينية ،إذ يتضح ان اتجاه حركة المنحنيات كلاً من فيتنام وكمبوديا ولاوس وتايلند وإندونيسيا نحو الارتفاع ، وبينما منحنيات كلاً من الفلبين وبروناي وسنغافورة وماليزيا وميانمار تراوحت بين الانخفاض والارتفاع ويعود سبب ذلك الانخفاض الى مجموعة من الأسباب ومنها ازمه الرهن العقاري وجائحة كورونا . وأخيراً نستنتج ان اتجاه هذه المنحنيات بشكل عام نحو الارتفاع ، وهذا ما يعني ان هذه التجربة حققت نجاحاً في نمو صادراتها البينية .

الشكل (4) تطور واردات كل عضو الى واردات الأسيان

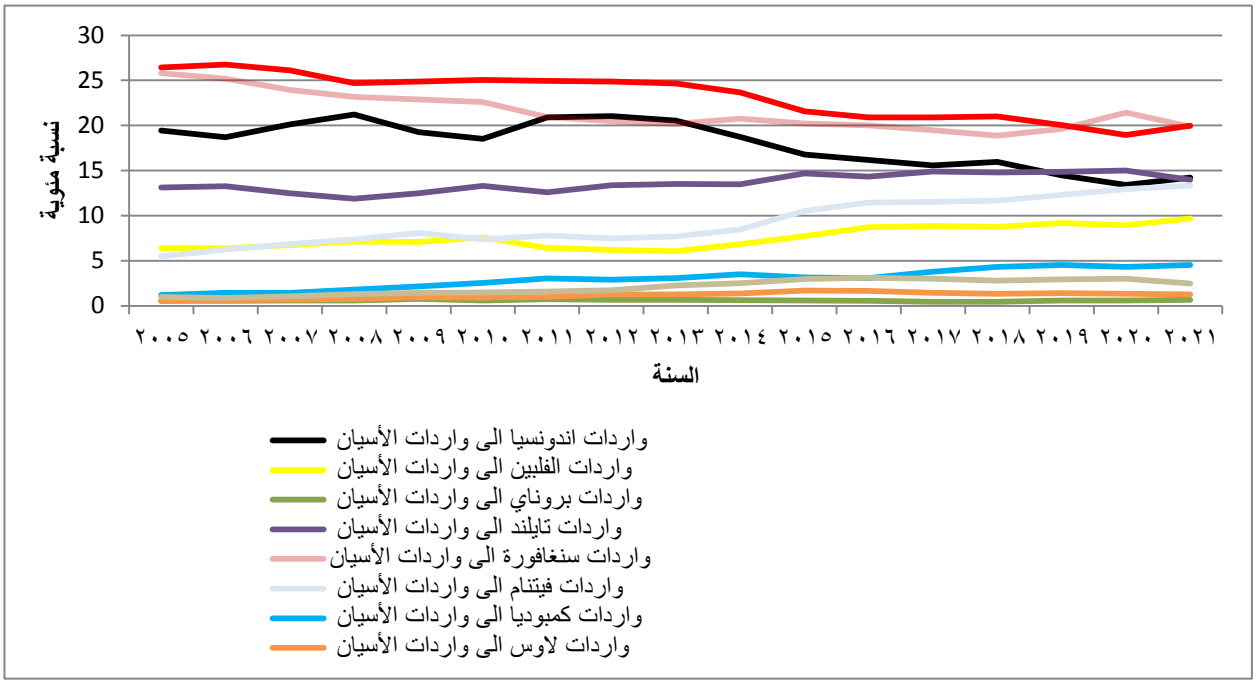

المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (12)

من خلال الشكل (4) الذي يبين نسبة واردات كل عضو الى إجمالي واردات دول الأسيان البينية ،إذ يتضح ان اتجاه حركة المنحنيات كلاً من فيتنام والفلبين وكمبوديا ولاوس وبروناي وتايلند وميانمار نحو الارتفاع عكس نسبة الصادرات إذ ان اغلب دول الأسيان اتجهت نحو استيراد البضائع من هذا التكامل ويعود ذلك الى المزيد من الانفتاح التجاري بين دول الأسيان ، وبينما منحنيات كلاً من إندونيسيا وسنغافورة وماليزيا تراوحت بين الانخفاض والارتفاع ويعود سبب ذلك الانخفاض الى مجموعة من الأسباب ومنها ازمه الرهن العقاري وجائحة كورونا .

وأخيراً نستنتج ان اتجاه هذه المنحنيات بشكل عام نحو الارتفاع ، وهذا ما يعني ان هذه التجربة حققت نجاحاً في نمو وارداتها البينية .

المبحث الثاني

تجربة دول مجلس التعاون الخليجي (Gulf Cooperation Council) (GCC)

يعد مجلس التعاون من أقدم التكاملات الإقليمية في الوطن العربي ، إذ تم الإعلان عن تأسيسة رسمياً في مؤتمر القمة الخليجية المنعقد في أبو ظبي (بالإمارات العربية المتحدة) في 1981/5/25 . ويتميز هذا المجلس بعناصر الترابط المكاني وعامل الإرشاد والاتصال مما جعل هذه المنطقة وحدة جغرافية استراتيجية واحدة ذات اهتمامات ومصالح أمنية مشتركة ، ناهيك عن التجانس السياسي الذي أعطى هذا المجلس بعدًا آخر ، إذ تتمتع الدول الست (الإمارات العربية المتحدة ، البحرين ، المملكة العربية السعودية ، الكويت ، قطر ، سلطنة عمان) بدرجة عالية من التجانس وتتبع أنظمة داخلية متشابهة وفلسفة اقتصادية متقاربة ، فضلاً عن تقارب الخطوط العريضة لسياساتهم الخارجية.

المطلب الأول: التكامل التجاري لمجلس التعاون الخليجي وانضمام الأعضاء لمنظمة(WTO)

أولا: نظره عن التكامل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي (GCC)

1- نشأة المجلس

ان فكرة انشاء المجلس بدأت في عام 1975 من خلال الملتقى المشترك بين دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة ، والذي دعا إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة برئاسة وزيري خارجية البلدين ، وتجتمع بشكل دوري مرتين على الأقل في العام ، وفي عام 1978 قامت الكويت بخطوات مكثفة بهدف توحيد الجهود لتحقيق الوحدة بين دول مجلس التعاون الست ، وفي 1981 /2/14 ، عقد مؤتمر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي لمناقشة خطة العمل المقدمة من الكويت نتج عن الاجتماع الاتفاق على إنشاء مجلس التعاون الخليجي كمؤسسة إقليمية دولية تتمتع بالشخصية القانونية مثل المنظمات الدولية الإقليمية والعالمية ، واقتصرت عضوية المجلس على الدول الست فقط ، إذ أنها غير مفتوحة لأنضمام أعضاء جدد ، إذ لم تحدد الأتفاقية شروط الأنضمام أو الانتساب أو حتى الانسحاب منها[1]. وتم عقد القمة الأولى لقادة دول مجلس التعاون الخليجي في أبو ظبي بتاريخ 1981/5/25 إذ تمت الموافقة على النظام الأساسي وأهداف المجلس، وأخيراً تم اختيار العاصمة السعودية الرياض مقراً للأمانة العامة لمجلس التعاون[2].

2- اهداف المجلس

يسعى مجلس التعاون الخليجي الى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن ان نبينها فيما يأتي[3]:

1 - تحقيق التنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء في المجالات كافة وصولاً إلى وحدتها.

2- توحيد السياسات والأنظمة في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والصحية والإعلامية والسياحية والتشريعية والإدارية.

3- دفع التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والمياه والثروة الحيوانية وإنشاء مراكز

(1) احمد يوسف دودين ومصطفى يوسف كافي ، مصدر سابق ، ص 200
(2) صلاح عباس ، التكاملات الاقتصادية هل هي تحايل على الكات ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 64
(3) احمد يوسف دودين ومصطفى يوسف كافي ، مصدر سابق ، ص 201

البحث العلمي والمشاريع المشتركة.

4 - تحقيق التجانس بين الخطط الاقتصادية لدول المجلس لتحقيق التكامل الاقتصادي والسعي لتوحيد نظم الاستثمار ، ووضع سياسة استثمارية مشتركة تهدف إلى توحيد الاستثمار الداخلي والخارجي لهذه الدول وتطلعات شعوبها.

5- تنسيق السياسات المالية والنقدية بالتنسيق بين المؤسسات المصرفية المركزية في المنطقة تمهيداً لتأسيس عملة خليجية موحدة.

6- حرية انتقال رؤوس الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال وضع أسس تعامل رعايا دول مجلس التعاون الخليجي في أي من هذه الدول بالمعاملة نفسها دون تمييز ، وذلك من حيث حرية الانتقال والعمل والسكن والملكية والإرث.

7- العمل على إزالة المعوقات كافة أمام تدفق الموارد ورأس المال وجميع عناصر الإنتاج وتوحيد الأنظمة التجارية والمالية والجمركية.

8- تشجيع القطاع الخاص في هذه الدول على إقامة مشاريع مشتركة تؤدي إلى انفتاح المصالح الاقتصادية لهذه الدول.

9- تعزيز التعاون في المجالات البحرية والترفيهية والاتصالات واستكمال البنية التحتية من موانئ ومطارات ومحطات كهرباء وشبكات مياه وطرق .. الخ.

10- العمل على تنسيق الطيران والنقل الجوي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

11- أهتم المجلس بتنسيق سياسات دول المجلس في مجال صناعة النفط بكافة مراحله (استخراج وتكرير واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة).

3- عوامل تأسيس المجلس

هنالك مجموعة من العوامل التي أدت الى تأسيس مجلس التعاون الخليجي ويمكن ان نبينها فيما يأتي[1]:

1- العوامل الاجتماعية والجغرافية: تعد دول مجلس التعاون الخليجي هي دول عربية تشترك في اللغة (العربية) والدين (الإسلام) ، وكذلك الامتداد الجغرافي لشبه الجزيرة العربية ، وهذه العوامل لها تأثيرات مهمة على تاريخ البشرية وثقافتها منذ الثورة التاريخية العظيمة التي قادها النبي محمد (صلى الله عليه واله)، وهناك أيضاً تشابه وبصورة واضحة في المناخ والبيئة الطبيعية (الصحراء ، الرمال ، الموارد المعدنية).

2- العوامل السياسية: أن دول المجلس هي دول صغيرة من إذ السكان والمساحة (أكبرها المملكة العربية السعودية) ، وهذه العوامل تدل على ضرورة إنشاء منظمة تعاونية بين هذه الدول للدفاع عنها وحماية دولها المشتركة ومصالحها ضد أي تهديدات خارجية ، ومن أهم أسباب قيام هذه المنظمة الخليجية هي حماية آبار

(1) ينظر في ذلك:
- محمد بوبوش ، التكامل الاقتصادي المغاربي والتكاملات الإقليمية الراهنة ، دار الخليج للطباعة والنشر ، الأردن ، 2019 ، ص 264
- احمد حامد محمد وإبراهيم جابر ، التكامل الاقتصادي الإقليمي ، دار العلم والأيمان للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2020 ، ص 324 - 325

النفط والحفاظ على أمن الخليج بخاصة بعد الحرب العراقية الإيرانية إذ هددت حرب الخليج أمن واستقرار هذه المنطقة وحرية الملاحة في الخليج العربي ، ومن بين العوامل المشتركة الأخرى التشابه بين أنظمة الحكم في هذه المنطقة (نظام ملكي أو نظام حكم أميري) .

3- العوامل الاقتصادية: ان المشاكل الاقتصادية التي تواجهها دول المجلس متشابهه بطبيعتها ، ولكن يمكن حل هذه المشكلات بسهولة أكبر إذا تمت مواجهتها بطريقة جماعية ، ومن الأمثلة على هذه المشكلات ضعف السوق الذي يجعل هذه الدول تصدر رأس المال بدلاً من استيراده ، بالفضلاً عن نقص العمالة الفنية والماهرة ، وهناك أيضا مشاكل تتمثل في الانتقال من الدول المستهلكة إلى الدول المنتجة والحاجة إلى تنويع قاعدتها الإنتاجية التي تعتمد على البترول ، وكل هذه الأسباب تستدعي ضرورة تحقيق تعاون كبير بين هذه الدول .

ثانياً: مراحل التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي[1]

1- منطقة تجارة حرة: بتوقيع الأتفاقية الاقتصادية الموحدة عام 1981 ، اتجهت دول مجلس التعاون الخليجي إلى اتخاذ خطوات لإنشاء منطقة تجارة حرة فيما بينها ، ودخلت حيز التنفيذ في اذار 1983 ، واستمرت حتى عام 2002 ، وحل محلها الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي ، وخلال مدة منطقة التجارة الحرة (1983-2002) زاد حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من (6) مليار دولار عام 1983 إلى حوالي (20) مليار دولار عام 2007 .

2- اتحاد جمركي: بعد قرار إنشاء الاتحاد الجمركي الذي يعد أحد القرارات المهمة في مسار دول مجلس التعاون الخليجي وخطوة كبيرة في طريق الوحدة الاقتصادية وهو ما يجعل التكاملات التجارية العملاقة لها أهمية كبيرة في دول العالم النامي ، ويوفر فرصة لتشكيل تكامل تفاوضي يوازي الاتحاد الأوروبي ، ويمكنها فرض حلول عادلة للمشاكل العالقة بينهما ، بعد أن نص الاتحاد الأوروبي على قيام المجلس بإنشاء اتحاد جمركي لتأسيس شراكة بين الطرفين . وفي الدورة الثالثة والعشرين التي عقدت في دولة قطر يومي 21 و 22 /12/ 2002 قرر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مباركة إنشاء الاتحاد الجمركي في 1 /1/ 2003 ، ووافق على عدد من الإجراءات والخطوات التي اتفقت عليها لجنة التعاون المالي والاقتصادي (وزراء المالية والاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي على إنشاء اتحاد جمركي لدول المجلس) .

3- السوق المشتركة: تم التعامل معها على مستوى الأتفاقية الاقتصادية الموحدة المعدلة عام 2001 إذ تم وضع الأبعاد العامة لهذه السوق على أساس مبدأ المعاملة الوطنية من خلال: حرية ممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية (ملكية العقارات)، حرية التنقل ، وحركة رأس المال ، والمعاملة الضريبية ، وتداول الأسهم وشرائها ، وتأسيس الشركات في التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية ، إلا أن ذلك أدى إلى العديد من المعوقات على مستوى الواقع العملي ، الأمر الذي دعا إلى ضرورة فعلية ومباشرة من خلال إعلان الدوحة بتاريخ 2007/12/4 المتعلق بإعلان إنشاء السوق الخليجية المشتركة تنفيذاً للجدول الزمني الذي أقره

(1) موقع مجلس التعاون الخليجي على الرابط الأتي: www.gcc-sg.org/ar

المجلس الأعلى عام 2002 ، ومتطلبات السوق الخليجية المشتركة قبل نهاية عام 2007 ، إذ تم الاتفاق على جميع المتطلبات الأساسية لإنشاء السوق الخليجية المشتركة.

وفي مجال العملة النقدية الموحدة تم الاتفاق في عام 2000 بين أعضاء المجلس والتوجه نحو الوحدة النقدية ، ونتيجة لذلك بدأت كل دولة من دول المجلس في انتهاج سياسة تهدف إلى تحقيق الوحدة النقدية ، لذلك استغرق الأمر القيام بصياغة مجموعة من القرارات والقوانين ، وكان أول هذه القرارات اعتماد عامل استقرار مشترك لعملات دول الخليج وتم تحديد الدولار الأمريكي حتى إقرار العملة الخليجية الموحدة في المستقبل[1].

إذ وافق قادة المجلس على هذه الخطوة بعد الاتفاق على المعايير اللازمة لنجاح التقارب النقدي ، وكانت هذه الإنجازات من أبرز الخطوات الساعية لخدمة أهداف التكامل في دول الخليج ، فضلاً عن المشاريع الأخرى التي اتخذت تعزيز التجارة كأحد أهم هذه الأهداف لدورها وأهميتها في تعزيز النمو الاقتصادي[2].

ثالثاً: مزايا أتفاقية المجلس للدول الأعضاء

يمكن ان نبين مزايا الأتفاقية للدول الأعضاء وهي كما يأتي[3]:

1- حل قضية الخلافات الحدودية بالوسائل الودية التي كثيراً ما كانت سبباً في عرقلة العملية التكاملية لدول مجلس التعاون الخليجي بما في ذلك حل الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر وتوقيع السعودية وقطر على الخرائط النهائية لترسيم الحدود بينهما ، وفي نفس الوقت نجاح السعودية واليمن في تسوية نزاعهما حول الخلاف الحدودي الذي استمر لمدة طويلة ، فضلًا عن تسوية الخلاف الحدودي بين الإمارات وعمان والكويت والمملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالحدود البحرية ، وبخاصة فيما يتعلق بحقل الدرة البحري .

2- السماح للمواطنين الطبيعيين (والمعنويين) بالمشاركة في الأنشطة المختلفة ومساواتهم مع مواطني الدول التي يمارسون فيها هذه الأنشطة.

3- منح المواطنين الحق في تملك عقارات لغرض السكن داخل دول المجلس.

4- منح مواطني دول مجلس التعاون الخليجي حق الحصول على القروض من أي بنك.

5- السماح لمواطني دول المجلس بتملك الأسهم في الشركات المشتركة والشركات الجديدة العاملة في مجال الأنشطة الاقتصادية المسموح بها ونقل ملكيتها، وممارسة تجارة التجزئة والجملة في الدول الأعضاء.

6- إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والحيوانية والموارد الطبيعية والمنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني ابتداء من عام 1983 وتوحيد الرسوم الجمركية على البضائع الأجنبية والتي تتراوح من(4%) إلى (20%).

7- معاملة وسائل النقل التي يملكها مواطنو دول مجلس التعاون نفس معاملة وسائل النقل الوطنية عندما تمر عبر أراضي أي دولة عضو ، واعتماد نظام (ترانزيت) موحد.

---

(1) خليل خلف الدليمي ، مجلس التعاون الخليجي ودوره في التعاون الاقتصادي ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العراق ، العدد العاشر ، 2005 ، ص 150

(2) عويمر سيد احمد وزهرة بوقلي ، التجارة البينية والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، المجلد السابع ، العدد 1 ، 2022 ، ص 555

(3)احمد يوسف دودين ومصطفى يوسف كافي ، مصدر سابق ، ص 203 - 204

8- توحيد وتسهيل سياسات دول المجلس ، إذ تم الاتفاق على الموافقة على السياسة الزراعية المشتركة ، والاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية، وخطة الطوارئ الإقليمية للمنتجات النفطية وتبادلها بين دول المجلس.

9- تطوير البنية التحتية المتعلقة بالطرق البرية بين دول المجلس ، والشبكة الكهربائية ، وربط شبكة الاتصالات بين هذه الدول.

10- السماح للشركات والمؤسسات والوحدات الإنتاجية في دول المجلس بتصدير منتجاتها إلى باقي دول المجلس دون إلزامها بتعيين وكيل محلي.

رابعاً: طبيعة اقتصادات دول المجلس

تعد دول مجلس التعاون الخليجي متشابهة في سماتها الاقتصادية إذ تغطي دول مجلس التعاون الخليجي مساحات شاسعة من الصحاري إذ تندر فيها الموارد الزراعية والصناعية وتقل فيها أعداد السكان المحليين ومن ثم تقل اعداد الايدي العاملة ، مما يؤدي إلى تدفق العمالة العربية والأجنبية إليها الماهرة وغير الماهرة ، ويعد النفط والغاز المصدر الأساسي الأول للموارد الطبيعية فيها ، إذ يشكل إنتاجها معظم دخلها القومي وغالبية صادراتها وتحصل هذه الدول على معظم عائداتها ، ونظراً لحجم هذه الإيرادات والقدرة الاستيعابية الضيقة لاقتصاداتها ، فإن هذه الدول لديها تراكم فوائض مالية ضخمة توجهها نحو الاستثمار في أسواق المال والبنوك الغربية ، وكذلك في الاستثمارات الحقيقية في اقتصادات أوروبا الغربية والولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة. إن ضخامة هذه الإيرادات تجعل الدخل القومي لهذه الدول ، ومن ثم متوسط دخول الأفراد من بين الأعلى في العالم . ومع ذلك لا تزال هذه الدول ذات اقتصادات محدودة وأسواق ضيقة وقدرة استيعابية قليلة. وتشكل دول مجلس التعاون الخليجي كتلة اقتصادية ضخمة إذ بلغ إجمالي الناتج المحلي لها حوالي (1.68) تريليون دولار نهاية عام 2021 ، وبلغ متوسط دخل الفرد (34) ألف دولار ، وتمتلك نحو (45%) من احتياطي النفط العالمي و (17%) من احتياطي الغاز الطبيعي العالمي ، بينما يبلغ عدد سكانها (65) مليون نسمة، بما في ذلك المقيمين الأجانب الذين يشكلون حوالي (ثلاثة أرباع قوتها العاملة)[1].

خامساً: انضمام دول المجلس إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)

أن انضمام دول المجلس الى المنظمة منذ بدء أعمالها في 1995/1/1م ، إذ انضمت الكويت الى المنظمة في 1995/1/1م بعدما كانت عضو في اتفاقية (GATT) وكان انضمامها في عام (1963) ، ثم انضمت البحرين إلى المنظمة في 1/1/ 1995م ، بينما كان انضمام الأمارات إلى المنظمة في 1996/4/10م ، وكان انضمام قطر إلى المنظمة في 1996/1/13م ، وكذلك كان انضمام عمان إلى المنظمة في 2000/11/9م ، بينما كان انضمام المملكة العربية السعودية إلى المنظمة في 2005/12/11 بعد مفاوضات استمرت (10)سنوات[2].

(1)احمد حامد محمد وإبراهيم جابر ، مصدر سابق ، ص327

(2) منظمة التجارة العالمية : www.wto.org

المطلب الثاني: تحليل هيكل التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

أولاً: حجم التجارة لدول المجلس والعالم ومنظمة (WTO) والناتج المحلي الإجمالي

من أجل معرفة حجم التجارة لدول مجلس التعاون الخليجي مع حجم التجارة العالمي ومنظمة التجارة العالمية (WTO) وكم تشكل تجارتها بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي العالمي والإقليمي ومن خلال الجدول (13) سوف نبين هذه البيانات:

جدول (13)

هيكل التجارة العالمي ومنظمة (WTO) ودول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2005- 2021) (مليار دولار)

السنة	إجمالي التجارة العالمي		إجمالي التجارة لمنظمة التجارة العالمية(WTO)		إجمالي التجارة البينية لدول المجلس		الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس(*)	إجمالي الناتج المحلي العالمي
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات		
2005	10360	10620	9590	10050	10.440	13.720	681.46	47780
2006	11980	12290	11070	11580	11.950	12.890	817.17	51780
2007	13810	14140	12670	13310	20.070	22.830	932.05	58360
2008	16010	16390	14470	15250	27.430	31.330	1184.56	64120
2009	12380	12680	11320	11860	17.290	20.620	957.74	60810
2010	15090	15340	13750	14370	19.980	23.640	1149.24	66600
2011	18140	18370	16360	17700	33.430	27.200	1450.05	73850
2012	18400	18520	16370	17500	38.110	56.170	1599.64	75490
2013	18860	18870	16740	17550	54.850	55.120	1642.24	77610
2014	18870	18930	16980	17680	51.660	55.570	1665.40	79710
2015	16410	16570	15120	15590	49.500	51.210	1410.62	75180
2016	15920	16070	14720	15180	34.340	38.710	1382.71	76470
2017	17560	17590	16190	16830	52.620	59.390	1477.25	81400
2018	19330	19670	17710	18570	61.200	73.690	1694.45	86410
2019	18750	19110	17310	18060	55.700	69.240	1537.36	87650
2020	17490	17710	16290	16840	49.080	65.440	1413.84	84910
2021	21950	22210	20570	21100	62.410	81.110	1687.56	96100

- المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على إحصائيات:

1- البنك الدولي على الموقع الأتي: www.albankaldawli.org

2- منظمة التجارة العالمية (WTO) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد (UNCTAD) على الموقع الأتي : www.trademap.org

(*) تم جمع بيانات الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس من الباحث اعتماداً على إحصائيات البنك الدولي

من خلال الجدول (13) ان تجارة دول مجلس التعاون الخليجي التي شكلت مجموع الدول المنتمية إليها وهي السعودية والأمارات وقطر والبحرين وعمان والكويت ، إذ يتبين أن صادرات المجلس شهدت تطوراً بالارتفاع للمدة (2005- 2021) بمقدار (10.440 - 62.410) مليار دولار . أما بالنسبة لواردات المجلس أيضاً شهدت تطور نحو الارتفاع للمدة (2005- 2021) بمقدار (13.720 - 81.110) مليار دولار .أما الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس بدأ بالزيادة للمدة (2005- 2021) بمقدار (681.46 – 1687.56) مليار دولار ، ويعد نسبة جيدة مقارنة مع جميع دول العالم بمقدار (1.76%).

ثانياً: تحليل نسبة حجم التجارة لدول المجلس مع حجم التجارة العالمية ومنظمة (WTO) والناتج المحلي الإجمالي:

في هذا الموضوع سوف نبين نسبة حجم التجارة لدول المجلس إلى حجم التجارة العالمية ومنظمة التجارة العالمية والناتج المحلي الإجمالي الإقليمي والعالمي .

جدول (14)
مساهمة المجلس إلى تجارة العالم ومنظمة (WTO) والناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس والعالم للمدة (2005- 2021)

السنة	نسبة تجارة المجلس إلى إجمالي تجارة العالم(%)		نسبة تجارة المجلس إلى إجمالي التجارة لمنظمة التجارة العالمية(%)		نسبة تجارة المجلس إلى إجمالي الناتج المحلي لدول المجلس(%)	نسبة تجارة المجلس إلى إجمالي الناتج المحلي العالمي(%)
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات		
2005	0.10	0.13	0.11	0.14	3.55	0.05
2006	0.10	0.10	0.11	0.11	3.04	0.05
2007	0.15	0.16	0.16	0.17	4.60	0.07
2008	0.17	0.19	0.19	0.21	4.96	0.09
2009	0.14	0.16	0.15	0.17	3.96	0.06
2010	0.13	0.15	0.15	0.16	3.80	0.07
2011	0.18	0.15	0.20	0.15	4.18	0.08
2012	0.21	0.30	0.23	0.32	5.89	0.12
2013	0.29	0.29	0.33	0.31	6.70	0.14
2014	0.27	0.29	0.30	0.31	6.44	0.13
2015	0.30	0.31	0.33	0.33	7.14	0.13
2016	0.22	0.24	0.23	0.26	5.28	0.10
2017	0.30	0.34	0.33	0.35	7.58	0.14
2018	0.32	0.37	0.35	0.40	7.96	0.16
2019	0.30	0.36	0.32	0.38	8.13	0.14
2020	0.28	0.37	0.30	0.39	8.10	0.13
2021	0.28	0.37	0.30	0.38	8.50	0.15

المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (13).

من الجدول (14) يتبين أن نسبة مساهمة صادرات دول المجلس إلى صادرات العالم شهدت ارتفاعاً وبشكل مستمر للمدة(2005- 2008) بمقدار (0.10% - 0.17%)، أما المدة (2009 - 2010) شهدت انخفاضاً بنسبة (0.14% - 0.13%) ، وكذلك وشهدت المدة (2011 - 2015) ارتفاعاً بمقدار(0.18% - 0.30%)، بأستثناء عام 2014 شهد انخفاضاً بلغ (0.27%) أما المدة (2016 - 2021) فشهدت انخفاضاً وارتفاعاً بمقدار (0.22% - 0.28%). أما نسبة مساهمة واردات دول المجلس الى واردات العالم أيضاً شهدت انخفاضاً وبشكل مستمر للمدة(2005- 2006) بما يقارب (0.13% - 0.10%)، وأما المدة (2007 - 2008) شهدت ارتفاعاً بمقدار(0.16% - 0.19%)، وكذلك شهدت المدة (2009 - 2011) انخفاضاً بمقدار(0.16% - 0.15%) ، وكذلك شهدت المدة (2012 - 2016) ارتفاعاً وانخفاضاً بمقدار(0.30% - 0.24%)، أما المدة (2017 - 2021) شهدت ارتفاعاً بمقدار (0.34% - 0.37%) .

أما نسبة مساهمة صادرات دول المجلس إلى صادرات منظمة التجارة العالمية فشهدت ارتفاعاً وبشكل مستمر للمدة(2005- 2008) بمقدار (0.11% - 0.19%)، أما المدة (2009 - 2010) فشهدت انخفاضاً

بنسبة (0.15%) ، وكذلك شهدت المدة (2011 - 2018) ارتفاعاً بمقدار(0.20% - 0.35%) إذ حققت دول المجلس استفادة في نمو صادراتها ، بأستثناء عام 2016 شهد انخفاضاً وصل(0.23%) أما المدة (2019 - 2021) فشهدت انخفاضاً بمقدار (0.32% - 0.30%). أما نسبة مساهمة واردات دول المجلس الى واردات منظمة التجارة العالمية أيضاً شهدت انخفاضاً وبشكل مستمر للمدة(2005- 2006) بما يقارب (0.14% - 0.11%)، وأما المدة (2007 - 2008) فشهدت ارتفاعاً بمقدار(0.17% - 0.21%)، وكذلك شهدت المدة (2009 - 2011) انخفاضاً بمقدار(0.17% - 0.15%) ، وكذلك شهدت المدة (2012 - 2021) ارتفاعاً وانخفاضاً بمقدار(0.32% - 0.38%).

أما نسبة مساهمة التجارة الإقليمية لدول المجلس (GCC) الى أجمالي الناتج المحلي لدول المجلس فشهدت المدة (2005 - 2006) شهدت انخفاضاً بمقدار(3.55% - 3.04%) ، أما المدة (2007- 2008) فشهدت ارتفاعاً بمقدار(4.60% - 4.96%)، أما المدة (2009 - 2010) فشهدت انخفاضاً بما يقارب (3.96% - 3.80%)، وكذلك شهدت المدة (2011-2021) ارتفاعاً وانخفاضاً بمقدار(4.18% - 8.50%) .

أما نسبة مساهمة التجارة الإقليمية لدول المجلس (GCC) الى أجمالي الناتج المحلي العالمي فشهدت ارتفاعاً للمدة (2005- 2021) بما يقارب (0.05% - 0.15%)، باستثناء مدة محددة شهدت انخفاضاً طفيفاً.

والشكل (5) يبين مساهمة تجارة المجلس الى تجارة العالم ومنظمة (WTO)

الشكل(5)

تطور مساهمة تجارة المجلس الى تجارة العالم ومنظمة (WTO)

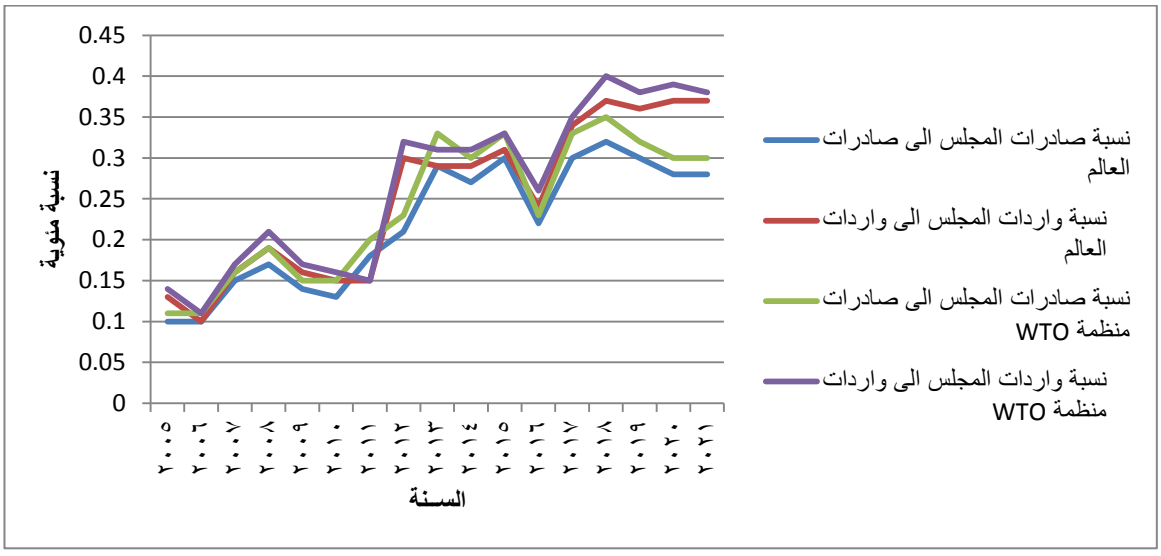

المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (14)

ومن خلال الشكل السابق يتبين ان اتجاه المنحنيات بشكل عام للأعلى والارتفاع والسبب في ذلك ان التجارة البينية لدول مجاس التعاون الخليجي قد ارتفعت مع العالم ومنظمة التجارة العالمية والناتج المحلي الإجمالي العالمي ، وهذا يعود الى ان هذه التجربة ناجحة بالنسبة للدول الأعضاء تجاه العالم ومنظمة التجارة العالمية .

المطلب الثالث: تحليل حجم التجارة البينية لدول المجلس

أولاً: هيكل التجارة البينية لأعضاء مجلس التعاون:

سوف نبين من خلال الجدول الاتي تطور التجارة الخارجية لكل عضو من أعضاء المنظمة الإقليمية (GCC) للمدة (2005- 2021) من أجل أن نبين ما تحقق من التكامل التجاري لهذه المنظمة .

جدول (15)

هيكل التجارة البينية والناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس للمدة (2005-2021) (مليار دولار)

السنة	إجمالي تجارة السعودية		GDP السعودية	إجمالي تجارة الأمارات		GDP الأمارات	إجمالي تجارة قطر		GDP قطر
	الصادرات	الواردات		الصادرات	الواردات		الصادرات	الواردات	
2005	3.310	2.190	328.460	4.720	4.500	180.620	0.380	1.580	44.530
2006	3.060	1.360	376.900	6.790	7.290	222.120	0.290	1.320	60.880
2007	6.880	3.270	415.960	9.180	9.580	257.920	0.740	3.420	79.710
2008	8.520	4.140	519.800	12.390	13.190	315.470	0.770	5.360	115.270
2009	3.770	2.360	429.100	10.070	11.730	253.550	0.390	2.520	97.800
2010	3.530	3.400	528.210	12.320	13.380	289.790	0.450	2.320	125.120
2011	11.880	4.200	671.240	15.850	14.270	350.670	1.070	2.420	167.780
2012	9.500	17.650	735.970	17.860	14.730	384.610	2.030	5.760	186.830
2013	17.910	13.660	746.650	24.230	19.720	400.220	2.820	4.720	198.730
2014	16.450	12.460	756.350	23.390	19.870	414.110	2.040	5.900	206.220
2015	12.820	13.570	654.270	25.760	15.330	370.280	1.970	5.570	161.740
2016	10.780	8.530	644.940	14.240	9.870	369.260	1.310	5.570	151.730
2017	15.400	18.740	688.590	24.390	13.920	390.520	1.220	4.610	161.100
2018	17.270	25.790	816.580	28.370	14.190	427.050	0.960	2.230	183.330
2019	16.100	28.280	803.620	23.600	10.160	417.990	0.700	1.770	175.840
2020	13.260	25.940	703.370	22.630	11.260	349.470	1.480	2.390	144.410
2021	16.010	31.640	833.540	28.460	15.220	415.020	3.540	3.830	179.680
السنة	إجمالي تجارة البحرين		GDP البحرين	إجمالي تجارة الكويت		GDP الكويت	إجمالي تجارة عمان		GDP عمان
	الصادرات	الواردات		الصادرات	الواردات		الصادرات	الواردات	
2005	1.070	2.330	15.970	0.580	2.190	80.800	0.380	0.930	31.080
2006	1.010	1.070	18.500	0.360	1.410	101.550	0.440	0.440	37.220
2007	1.690	2.100	21.730	0.850	2.920	114.640	0.730	1.540	42.090
2008	2.650	3.470	25.710	1.250	2.910	147.400	1.850	2.260	60.910
2009	1.550	1.570	22.940	0.740	1.570	105.960	0.770	0.870	48.390
2010	1.990	1.540	25.710	0.860	2.020	115.420	0.830	0.980	64.990
2011	2.280	1.450	28.780	0.940	2.930	154.070	1.410	1.930	77.500
2012	3.070	4.310	30.750	2.250	7.060	174.070	3.400	6.660	87.410
2013	3.020	3.780	32.540	2.240	6.100	174.160	4.630	7.140	89.940
2014	3.500	3.800	33.390	2.000	5.900	162.630	4.280	7.640	92.700
2015	3.610	4.180	31.050	1.790	5.770	114.570	3.550	6.790	78.710
2016	2.740	3.500	32.230	1.540	4.860	109.420	3.730	6.380	75.130
2017	4.460	4.180	35.470	2.580	8.210	120.710	4.570	9.730	80.860
2018	6.060	6.460	37.800	3.170	11.930	138.180	5.370	13.090	91.510
2019	6.870	4.650	38.650	2.980	11.470	136.200	5.450	12.910	88.060
2020	5.260	4.080	34.720	2.010	9.830	105.960	4.470	11.940	75.910
2021	6.550	5.030	38.870	2.560	13.110	132.260	5.290	12.280	88.190

- المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على إحصائيات:

1- البنك الدولي على الموقع الأتي: www.albankaldawli.org

2- منظمة التجارة العالمية (WTO) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد (UNCTAD) على الموقع الأتي : www.trademap.org

من خلال الجدول (15) الذي يبين هيكل التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي والناتج المحلي الإجمالي ، إذ يتضح تطور التجارة البينية نحو الارتفاع خلال مدة البحث ، وهذا يعني ان دول المجلس حققت نمو في صادراتها وارداتها البينية . ومن خلال الجدول (16) يتضح درجة اندماج اقتصاديات دول المجلس فيما بينها خلال مدة البحث ، إذ ان تطور اتجاه مؤشر الانكشاف لهذه الدول نحو الارتفاع وهذا ما يدل على نجاح التكامل التجاري بينهما .

الجدول (16)
مؤشر الانكشاف التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2005-2021)

السنة	السعودية	الأمارات	قطر	البحرين	عمان	الكويت
2005	1.67	5.10	4.40	21.29	4.21	3.43
2006	1.17	6.34	2.64	11.24	2.36	1.74
2007	2.44	7.27	5.22	17.44	5.39	3.29
2008	2.44	8.11	5.32	23.80	6.75	2.82
2009	1.43	8.60	2.98	13.60	3.39	2.18
2010	1.31	8.87	2.21	13.73	2.79	2.50
2011	2.40	8.59	2.08	12.96	4.31	2.51
2012	3.69	8.47	4.17	24.00	11.51	5.35
2013	4.23	10.98	3.79	20.90	13.09	4.79
2014	3.82	10.45	3.85	21.86	12.86	4.86
2015	4.03	11.10	4.66	25.09	13.14	6.60
2016	2.99	6.53	4.53	19.36	13.46	5.85
2017	4.96	9.81	3.62	24.36	17.68	8.94
2018	5.27	9.97	1.74	33.12	20.17	10.93
2019	5.52	8.08	1.40	29.81	20.85	10.61
2020	5.57	9.70	2.68	26.90	21.62	11.17
2021	5.72	10.52	4.10	29.79	19.92	11.85

- المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (15).

ومن خلال المعادلة الأتية:

مؤشر الانكشاف لكل عضو = (صادرات العضو الى GCC+ واردات العضو من GCC) ÷ GDP للعضو×100

ثانياً: تحليل نسبة تجارة كل عضو إلى الناتج المحلي الإجمالي

من خلال الجدول (17) سوف نبين مساهمة إجمالي التجارة الى الناتج المحلي الإجمالي .

جدول (17)

نسبة مساهمة التجارة لدول مجلس التعاون الخليجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل عضو(2005-2021)

السنة	السعودية		الأمارات		قطر		البحرين		عمان		الكويت	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
2005	1.01	0.67	2.61	2.49	0.85	3.55	6.70	14.59	1.22	2.99	0.72	2.71
2006	0.81	0.36	3.06	3.28	0.48	2.17	5.46	5.78	1.18	1.18	0.35	1.39
2007	1.65	0.79	3.56	3.71	0.93	4.29	7.78	9.66	1.73	3.66	0.74	2.55
2008	1.64	0.80	3.93	4.18	0.67	4.65	10.31	13.50	3.04	3.71	0.85	1.97
2009	0.88	0.55	3.97	4.63	0.40	2.58	6.76	6.84	1.59	1.80	0.70	1.48
2010	0.67	0.64	4.25	4.62	0.36	1.85	7.74	5.99	1.28	1.51	0.75	1.75
2011	1.77	0.63	4.52	4.07	0.64	1.44	7.92	5.04	1.82	2.49	0.61	1.90
2012	1.29	2.40	4.64	3.83	1.09	3.08	9.98	14.02	3.89	7.62	1.29	4.06
2013	2.40	1.83	6.05	4.93	1.42	2.38	9.28	11.62	5.15	7.94	1.29	3.50
2014	2.17	1.65	5.65	4.80	0.99	2.86	10.48	11.38	4.62	8.24	1.23	3.63
2015	1.96	2.07	6.96	4.14	1.22	3.44	11.63	13.46	4.51	8.63	1.56	5.04
2016	1.67	1.32	3.86	2.67	0.86	3.67	8.50	10.86	4.96	8.49	1.41	4.44
2017	2.24	2.72	6.25	3.56	0.76	2.86	12.57	11.78	5.65	12.03	2.14	6.80
2018	2.11	3.16	6.64	3.32	0.52	1.22	16.03	17.09	5.87	14.30	2.29	8.63
2019	2.00	3.52	5.65	2.43	0.40	1.01	17.77	12.03	6.19	14.66	2.19	8.42
2020	1.89	3.69	6.48	3.22	1.02	1.66	15.15	11.75	5.89	15.73	1.90	9.28
2021	1.92	3.80	6.86	3.67	1.97	2.13	16.85	12.94	6.00	13.92	1.94	9.91

- المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (15).

من خلال الجدول (17) يتبين ان نسبة مساهمة صادرات السعودية إلى الناتج المحلي الإجمالي السعودي (GDP) شهدت انخفاضاً للمدة(2005- 2006) بمقدار (1.01% - 0.81%)، أما عام 2007 فشهد ارتفاعاً بمقدار(1.65%) ، وكذلك شهدت المدة (2008 - 2010) انخفاضاً بمقدار(1.64% - 0.67%) ، أما عام 2011 شهد ارتفاعاً بمقدار(1.77%) ، أما عام 2012 فشهد انخفاضاً بمقدار(1.29%) ، أما عام 2013 فشهد ارتفاعاً بمقدار(2.40%) محققاً اعلى نسبة مساهمة ، وكذلك شهدت المدة (2014 - 2016) انخفاضاً بمقدار(2.17% - 1.67%) ، أما عام 2017 فشهد ارتفاعاً بمقدار(2.24%) ، أما المدة (2018 - 2020) فشهدت انخفاضاً بمقدار(2.11% - 1.89%) ، أما عام 2021 فشهد ارتفاعاً بمقدار(1.92%) .

أما نسبة مساهمة واردات السعودية إلى الناتج المحلي الإجمالي السعودي (GDP) فشهدت انخفاضاً للمدة(2005- 2006) بمقدار (0.67% - 0.36%) ، أما المدة (2007 - 2008) فشهدت ارتفاعاً بمقدار (0.79% - 0.80%) ، أما عام 2009 شهد انخفاضاً بمقدار(0.55%) ، أما عام 2010 فشهد ارتفاعاً بمقدار(0.64%) ، أما عام 2011 فشهد انخفاضاً بمقدار (0.63%) ، أما عام 2012 شهد ارتفاعاً بمقدار(2.40%) ، وكذلك فشهدت المدة (2013 - 2014) انخفاضاً بمقدار(1.83% - 1.65%) ،أما عام 2015 فشهد ارتفاعاً بمقدار(2.07%) ، أما عام 2016 فشهد انخفاضاً بمقدار(1.32%) ، أما المدة (2017 - 2021) فشهدت ارتفاعاً بمقدار (2.72% - 3.80%) محققة اعلى نسبة مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي .

وكذلك يتبين ان نسبة مساهمة صادرات الأمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي (GDP) فشهدت ارتفاعاً للمدة(2005- 2013) بمقدار (2.61% - 6.05%)، أما عام 2014 فشهد انخفاضاً بمقدار(5.65%) ، أما عام 2015 فشهد ارتفاعاً بمقدار(6.96%) محققاً اعلى نسبة مساهمة ، أما عام 2016 شهد انخفاضاً بمقدار(3.86%) ، أما عام 2017 فشهد ارتفاعاً بمقدار(6.25%) ، أما عام 2019 فشهد انخفاضاً بمقدار(5.65%)، أما المدة (2020 - 2021) فشهدت ارتفاعاً بمقدار(6.48% - 6.86%).

أما نسبة مساهمة واردات الأمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي (GDP) فشهدت ارتفاعاً للمدة(2005- 2009) بمقدار (2.49% - 4.63%) ، أما المدة (2010 - 2012) فشهدت انخفاضاً بمقدار (4.62% - 3.83%)، أما عام 2013 فشهد ارتفاعاً بمقدار(4.93%) محققاً اعلى نسبة مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي ، أما المدة (2014 - 2016) فشهدت انخفاضاً بمقدار(4.80% - 2.67%) ، أما عام 2017 فشهد ارتفاعاً بمقدار(3.56%) ، وكذلك فشهدت المدة (2018 - 2020) انخفاضاً بمقدار(3.32% - 3.22%) ، أما عام 2021 فشهد ارتفاعاً بمقدار(3.67%) .

كما يتبين ان نسبة مساهمة صادرات قطر إلى الناتج المحلي الإجمالي القطري (GDP) فشهدت انخفاضاً للمدة(2005- 2006) بمقدار (0.85% - 0.48%)، أما عام 2007 فشهد ارتفاعاً بمقدار(0.93%) ، وكذلك شهدت المدة (2008 - 2010) انخفاضاً بمقدار(0.67% - 0.36%) ، أما المدة (2011 - 2013) فشهدت ارتفاعاً بمقدار (0.64% - 1.42%) ، أما عام 2014 فشهد انخفاضاً بمقدار(0.99%) ، أما عام 2015 فشهد ارتفاعاً بمقدار(1.22%) ، أما المدة (2016 - 2019) فشهدت انخفاضاً بمقدار(0.86% - 0.40%) ، أما المدة (2020 - 2021) فشهدت ارتفاعاً بمقدار (1.02% - 1.97%) ، محققة اعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي داخل هذا التكامل.

أما نسبة مساهمة واردات قطر إلى الناتج المحلي الإجمالي القطري (GDP) ، فقد شهدت انخفاضاً للمدة (2005- 2006) بمقدار (3.55% - 2.17%)، أما المدة (2007 - 2008) فشهدت ارتفاعاً بمقدار (4.29% - 4.65%) ، وكذلك فشهدت المدة (2009 - 2011) انخفاضاً بمقدار(2.58% - 1.44%) ، أما عام 2012 فشهد ارتفاعاً بمقدار(3.08%) ، أما عام 2013 فشهد انخفاضاً بمقدار(2.38%) ، أما المدة (2014 - 2016) فشهدت ارتفاعاً بمقدار(2.86% - 3.67%) ، أما المدة (2017 - 2019) فشهدت انخفاضاً بمقدار (2.86% - 1.01%) ، أما المدة (2020 - 2021) فشهدت ارتفاعاً بمقدار (1.66% - 2.13%).

وكذلك يتبين ان نسبة مساهمة صادرات البحرين إلى الناتج المحلي الإجمالي البحريني (GDP) فشهدت انخفاضاً للمدة(2005- 2006) بمقدار (6.70% - 5.46%)، وكذلك فشهدت المدة (2007 - 2008) ارتفاعاً بمقدار(7.78% - 10.31%) ، أما عام 2009 فشهد انخفاضاً بمقدار(6.76%) ، أما المدة (2010 - 2012) فشهدت ارتفاعاً بمقدار(7.74% - 9.98%) ، أما عام 2013 فشهد انخفاضاً بمقدار(9.28%) ، أما المدة (2014 - 2015) فشهدت ارتفاعاً بمقدار (10.48% - 11.63%) ، أما عام 2016 فشهد انخفاضاً بمقدار(8.50%) ، أما المدة (2017 - 2019) فشهدت ارتفاعاً بمقدار(12.57% - 17.77%) ، محققة اعلى

نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي داخل هذا التكامل، أما عام 2020 فشهد انخفاضاً بمقدار(15.15%) ، أما عام 2021 فشهد ارتفاعاً بمقدار(16.85%).

أما نسبة مساهمة واردات البحرين إلى الناتج المحلي الإجمالي البحريني (GDP) ، إذ شهدت انخفاضاً للمدة(2005- 2006) بمقدار (14.59% - 5.78%)، أما المدة (2007 - 2008) فشهدت ارتفاعاً بمقدار (9.66% - 13.50%) ، وكذلك فشهدت المدة (2009 - 2011) انخفاضاً بمقدار(6.84% - 5.04%) ، أما عام 2012 فشهد ارتفاعاً بمقدار(14.02%) ، أما المدة (2013 - 2014) فشهدت انخفاضاً بمقدار (11.62% - 11.38%) ، أما عام 2015 فشهد ارتفاعاً بمقدار(13.46%) ، أما عام 2016 فشهد انخفاضاً بمقدار(10.86%) ، أما المدة (2017 - 2018) فشهدت ارتفاعاً بمقدار(11.78% - 17.09%) ، أما المدة (2019 - 2020) فشهدت انخفاضاً بمقدار (12.03% - 11.75%) ، أما عام 2021 فشهد ارتفاعاً بمقدار(12.94%) .

كذلك يتبين ان نسبة مساهمة صادرات عمان إلى الناتج المحلي الإجمالي العماني (GDP) فقد شهدت انخفاضاً للمدة(2005- 2006) بمقدار (1.22% - 1.18%)، أما المدة (2007 - 2008) فشهدت ارتفاعاً بمقدار(1.73% - 3.04%) ، أما المدة (2009 - 2010) فشهدت انخفاضاً بمقدار (1.59% - 1.28%) ، أما المدة (2011 - 2013) فشهدت ارتفاعاً بمقدار(1.82% - 5.15%) ، أما المدة (2014 - 2015) فشهدت انخفاضاً بمقدار (4.62% - 4.51%) ، أما المدة (2016 - 2019) فشهدت ارتفاعاً بمقدار(4.96% - 6.19%) ، محققة اعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي داخل هذا التكامل، أما عام 2020 فشهد انخفاضاً بمقدار(5.89%) ، أما عام 2021 فشهد ارتفاعاً بمقدار(6.00%).

أما نسبة مساهمة واردات عمان إلى الناتج المحلي الإجمالي العماني (GDP) ، إذ شهدت انخفاضاً للمدة(2005- 2006) بمقدار (2.99% - 1.18%)، أما المدة (2007 - 2008) شهدت ارتفاعاً بمقدار (3.66% - 3.71%) ، وكذلك شهدت المدة (2009 - 2010) انخفاضاً بمقدار(1.80% - 1.51%) ، أما المدة (2011 - 2015) شهدت ارتفاعاً بمقدار(2.49% - 8.63%) ، أما عام 2016 شهد انخفاضاً بمقدار(8.49%) ، أما المدة (2017 - 2020) شهدت ارتفاعاً بمقدار (12.03% - 15.73%) ، محققة اعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي داخل هذا التكامل ، أما عام 2021 شهد انخفاضاً بمقدار(13.92%) .

وفيما يتعلق بالكويت يتبين لنا ان نسبة مساهمة صادرات الكويت إلى الناتج المحلي الإجمالي الكويتي (GDP) فشهدت انخفاضاً للمدة(2005- 2006) بمقدار (0.72% - 0.35%)، وكذلك فشهدت المدة (2007 - 2008) ارتفاعاً بمقدار(0.74% - 0.85%) ، أما عام 2009 فشهد انخفاضاً بمقدار(0.70%) ، أما عام 2010 فشهد ارتفاعاً بمقدار(0.75%) ، أما عام 2011 فشهد انخفاضاً بمقدار(0.61%) ، أما المدة (2012 - 2015) فشهدت ارتفاعاً بمقدار(1.29% - 1.56%) باستثناء عام 2013 فشهد تراجعاً وصل (1.29%) ، أما عام 2016 فشهد انخفاضاً بمقدار(1.41%) ، أما المدة (2017 - 2018) فشهدت ارتفاعاً بمقدار (2.14% -

2.29%) ، محققة اعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي داخل هذا التكامل، أما المدة (2019 - 2020) فشهدت انخفاضاً بمقدار(2.19% - 1.90%) ، أما عام 2021 فشهد ارتفاعاً بمقدار(1.94%).

أما نسبة مساهمة واردات الكويت إلى الناتج المحلي الإجمالي الكويتي (GDP) ، إذ شهدت انخفاضاً للمدة(2005- 2006) بمقدار (2.71% - 1.39%) ، أما عام 2007 فشهد ارتفاعاً بمقدار(2.55%) ، أما المدة (2008 - 2009) فشهدت انخفاضاً بمقدار (1.97% - 1.48%) ، وكذلك فشهدت المدة (2010 - 2012) ارتفاعاً بمقدار(1.75% - 4.06%) ، أما عام 2013 فشهد انخفاضاً بمقدار(3.50%) ، أما المدة (2014 - 2015) فشهدت ارتفاعاً بمقدار (3.63% - 5.04%) ، أما عام 2016 فشهد انخفاضاً بمقدار(4.44%) ، أما المدة (2017 - 2018) فشهدت ارتفاعاً بمقدار(6.80% - 8.63%) ، أما عام 2019 فشهد انخفاضاً بمقدار(8.42%) ، أما المدة (2020 - 2021) شهدت ارتفاعاً بمقدار (9.28% - 9.91%) .والشكل (6) يوضح نسبة التجارة لكل عضو الى الناتج المحلي الإجمالي للأعضاء .

الشكل (6) تطور نسبة تجارة دول المجلس الى الناتج المحلي الإجمالي

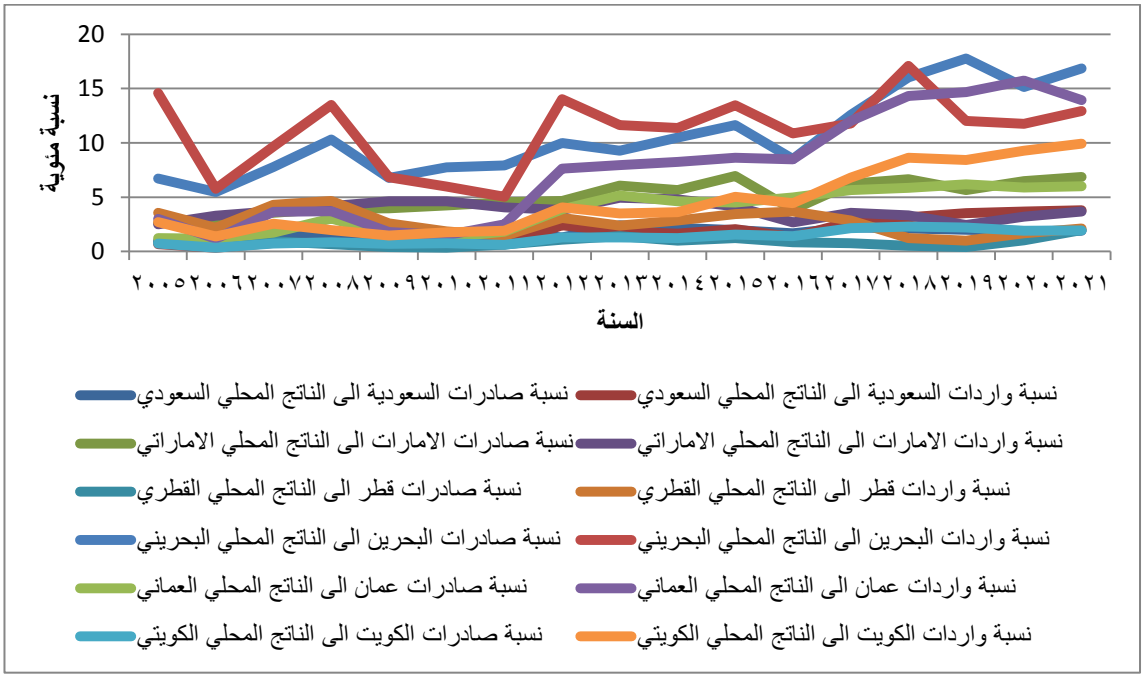

- المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (17).

من خلال الشكل (6) الذي يبين تطور اتجاه منحنيات نسب تجارة الدول الأعضاء الى الناتج المحلي الإجمالي ، إذ نلاحظ ان البحرين وعمان والكويت تتجه منحنياتها بشكل كبير نحو الارتفاع وتليها كلاً من الأمارات والسعودية ، أما بالنسبة لقطر بقت نسبتها شبه ثابتة ، ويرجع سبب ذلك لنشوء الأزمة الخليجية مع قطر لدعمها لثورات الربيع العربي والوقوف الى جانب كل من ايران وتركيا مما أدى الى عزلها عن محيطها الخليجي في عام 2011 ، وبقت الصراعات مستمرة الى عام 2022 إذ بدأت العلاقات السياسية تتحسن[1].

(1) سقراط العلو ، الأزمة الخليجية وتداعياتها على المنطقة ، مبادرة الإصلاح العربي ، سوريا ، 2017 ، ص2

ثالثاً: تحليل نسبة تجارة كل عضو إلى إجمالي تجارة المجلس

من خلال الجدول (18) سوف نبين مساهمة إجمالي تجارة الأعضاء الى أجمالي تجارة المجلس:

جدول (18)
مساهمة تجارة كل عضو إلى إجمالي تجارة المجلس (2005-2021) (نسبة المئوية)

السنة	السعودية		الأمارات		قطر		البحرين		عمان		الكويت	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
2005	31.70	15.96	45.21	32.80	3.64	11.52	10.25	16.98	3.64	6.78	5.56	15.96
2006	25.61	10.55	56.82	56.56	2.43	10.24	8.45	8.30	3.68	3.41	3.01	10.94
2007	34.28	14.32	45.74	41.96	3.69	14.98	8.42	9.20	3.64	6.75	4.24	12.79
2008	31.06	13.21	45.17	42.10	2.81	17.11	9.66	11.08	6.74	7.21	4.56	9.29
2009	21.80	11.45	58.24	56.89	2.26	12.22	8.96	7.61	4.45	4.22	4.28	7.61
2010	17.67	14.38	61.66	56.60	2.25	9.81	9.96	6.51	4.15	4.15	4.30	8.54
2011	35.54	15.44	47.41	52.46	3.20	8.90	6.82	5.33	4.22	7.10	2.81	10.77
2012	24.93	31.42	46.86	26.22	5.33	10.25	8.06	7.67	8.92	11.86	5.90	12.57
2013	32.65	24.78	44.18	35.78	5.14	8.56	5.51	6.86	8.44	12.95	4.08	11.07
2014	31.84	22.42	45.28	35.76	3.95	10.62	6.78	6.84	8.28	13.75	3.87	10.62
2015	25.90	26.50	52.04	29.94	3.98	10.88	7.29	8.16	7.17	13.26	3.62	11.27
2016	31.39	22.04	41.47	25.50	3.81	14.39	7.98	9.04	10.86	16.48	4.48	12.55
2017	29.27	31.55	46.35	23.44	2.32	7.76	8.48	7.04	8.68	16.38	4.90	13.82
2018	28.22	35.00	46.36	19.26	1.57	3.03	9.90	8.77	8.77	17.76	5.18	16.19
2019	28.90	40.84	42.37	14.67	1.26	2.56	12.33	6.72	9.78	18.65	5.35	16.57
2020	27.00	39.64	46.08	17.21	3.01	3.65	10.71	6.23	9.10	18.25	4.09	15.02
2021	25.26	39.01	45.60	18.76	5.67	4.72	10.50	6.20	8.48	15.14	4.10	16.16

- المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجداول (13) و(15).

من الجدول (18) يتبين أن نسبة مساهمة صادرات السعودية إلى صادرات دول المجلس شهدت انخفاضاً للمدة(2005- 2006) بمقدار (31.70% - 25.61%)، أما عام 2007 فشهد ارتفاعاً بمقدار(34.28%) ، وكذلك شهدت المدة (2008 - 2010) انخفاضاً بمقدار(31.06% - 17.67%) ، أما عام 2011 فشهد ارتفاعاً بمقدار(35.54%) ، أما عام 2012 فشهد انخفاضاً بمقدار(24.93%) ، أما عام 2013 فشهد ارتفاعاً بمقدار(32.65%) ، أما المدة (2014 - 2015) شهدت انخفاضاً بمقدار (31.84% - 25.90%) ، أما عام 2016 فشهد ارتفاعاً بمقدار(31.39%)، أما المدة (2017 - 2018) شهدت انخفاضاً بمقدار (29.27% - 28.22%) ، أما عام 2019 فشهد ارتفاعاً بمقدار(28.90%) ، أما المدة (2020 - 2021) فشهدت انخفاضاً بمقدار(27.00% - 25.26%) .

أما نسبة مساهمة واردات السعودية إلى واردات دول المجلس شهدت تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع وبشكل مستمر للمدة(2005- 2011) بمقدار (15.96% - 15.44%)، أما عام 2012 فشهد ارتفاعاً بمقدار(31.42%) ، أما المدة (2013 - 2014) فشهدت انخفاضاً بمقدار(24.78% - 22.42%) ، أما عام 2015 فشهد ارتفاعاً بمقدار(26.50%)، أما عام 2016 فشهد انخفاضاً بمقدار(22.04%) ، أما المدة (2017

- 2021) فشهدت ارتفاعاً وانخفاضاً طفيفاً بمقدار(31.55% - 39.01%) إذ سجلت اعلى نسبة مستفيدة من هذا التكامل.

وكذلك يتبين أن نسبة مساهمة صادرات الأمارات إلى صادرات دول المجلس فشهدت ارتفاعاً للمدة(2005- 2006) بمقدار (45.21% - 56.82%) ، وكذلك فشهدت المدة (2007 - 2008) انخفاضاً بمقدار(45.74% - 45.17%) ، أما المدة (2009 - 2010) فشهدت ارتفاعاً بمقدار(58.24% - 61.66%) ، أما المدة (2011 - 2013) فشهدت انخفاضاً بمقدار(47.41% - 44.18%) ، أما المدة (2014 - 2015) فشهدت ارتفاعاً بمقدار(45.28% - 52.04%) ، أما عام 2016 شهد انخفاضاً بمقدار(41.47%) ، أما المدة (2017 - 2018) شهدت ارتفاعاً بمقدار (46.35% - 46.36%) ، أما عام 2019 شهد انخفاضاً بمقدار(42.37%) ، أما عام 2020 شهد ارتفاعاً بمقدار(46.08%) ، أما عام 2021 شهد انخفاضاً بمقدار(45.60%).

أما نسبة مساهمة واردات الأمارات إلى واردات دول المجلس شهدت المدة(2005- 2006) ارتفاعاً بمقدار (32.80% - 56.56%) ، عام 2007 شهد انخفاضاً بمقدار(41.96%) ، أما المدة (2008 - 2009) شهدت ارتفاعاً بمقدار(42.10% - 56.89%) ، أما المدة (2010 - 2012) شهدت انخفاضاً بمقدار(56.60% - 26.22%) ، أما عام 2013 شهد ارتفاعاً بمقدار(35.78%) ، أما المدة (2014 - 2019) شهدت انخفاضاً بمقدار(35.76% - 14.67%) ، أما المدة (2020 - 2021) شهدت ارتفاعاً بمقدار(17.21% - 18.76%).

وكذلك يتبين أن نسبة مساهمة صادرات قطر إلى صادرات دول المجلس شهدت انخفاضاً للمدة (2005- 2006) بمقدار (3.64% - 2.43%)، أما عام 2007 شهد ارتفاعاً بمقدار(3.69%) ، وكذلك شهدت المدة (2008 - 2010) انخفاضاً بمقدار(2.81% - 2.25%) ، أما المدة (2011 - 2012) شهدت ارتفاعاً بمقدار(3.20% - 5.33%) ، أما المدة (2013 - 2014) شهدت انخفاضاً بمقدار(5.14% - 3.95%) ، أما عام 2015 شهد ارتفاعاً بمقدار(3.98%) ، أما المدة (2016 - 2019) شهدت انخفاضاً بمقدار(3.81% - 1.26%) ، أما المدة (2020 - 2021) شهدت ارتفاعاً بمقدار (3.01% - 5.67%) .

أما نسبة مساهمة واردات قطر إلى واردات دول المجلس شهدت المدة(2005- 2006) انخفاضاً بمقدار (11.52% - 10.24%)، أما المدة (2007 - 2008) شهدت ارتفاعاً بمقدار(14.98% - 17.11%) ، أما المدة (2009 - 2011) فشهدت انخفاضاً بمقدار(12.22% - 8.90%) ، أما عام 2012 شهد ارتفاعاً بمقدار(10.25%) ، أما عام 2013 فشهد انخفاضاً بمقدار(8.56%) ، أما المدة (2014 - 2016) فشهدت ارتفاعاً بمقدار(10.25% - 14.39%) ، أما المدة (2017 - 2019) فشهدت انخفاضاً بمقدار(7.76% - 2.56%)، أما المدة (2020 - 2021) فشهدت ارتفاعاً بمقدار(3.65% - 4.72%).

من الجدول (18) يتبين أن نسبة مساهمة صادرات البحرين إلى صادرات دول المجلس شهدت انخفاضاً للمدة(2005- 2007) بمقدار (10.62% - 8.42%)، أما عام 2008 فشهد ارتفاعاً بمقدار(9.66%) ، أما عام 2009 فشهد انخفاضاً بمقدار(8.96%) ، أما عام 2010 فشهد ارتفاعاً بمقدار(9.96%) ، وكذلك عام 2011

شهد انخفاضاً بمقدار(6.82%) ، أما عام 2012 شهد ارتفاعاً بمقدار(8.06%) ، أما عام 2013 شهد انخفاضاً بمقدار(5.51%) ، وكذلك شهدت المدة (2014 - 2019) ارتفاعاً بمقدار(6.78% - 12.33%) ، أما المدة (2020 - 2021) شهدت انخفاضاً بمقدار(10.71% - 10.50%).

أما نسبة مساهمة واردات البحرين إلى واردات دول المجلس شهدت المدة(2005- 2006) انخفاضاً بمقدار (16.98% - 8.30%)، أما المدة (2007 - 2008) شهدت ارتفاعاً بمقدار(9.20% - 11.08%) ، أما المدة (2009 - 2011) شهدت انخفاضاً بمقدار(7.61% - 5.33%) ، أما عام 2012 شهد ارتفاعاً بمقدار(7.67%) ، أما المدة (2013 - 2015) شهدت انخفاضاً بمقدار(6.86% - 8.16%) ، أما عام 2016 فشهد ارتفاعاً بمقدار(9.04%) ، أما عام 2017 فشهد انخفاضاً بمقدار(7.04%) ، أما عام 2018 فشهد ارتفاعاً بمقدار(8.77%) ، أما المدة (2019 - 2021) شهدت انخفاضاً بمقدار(6.72% - 6.20%) .

من الجدول (18) يتبين أن نسبة مساهمة صادرات عمان إلى صادرات دول المجلس شهدت ارتفاعاً للمدة(2005- 2006) بمقدار (3.64% - 3.68%) ، أما عام 2007 فشهد انخفاضاً بمقدار(3.64%) ،أما عام 2008 شهد ارتفاعاً بمقدار(6.74%) ، أما المدة (2009 - 2010) فشهدت انخفاضاً بمقدار(4.45% - 4.15%) ، أما المدة (2011 - 2012) فشهدت ارتفاعاً بمقدار(4.22% - 8.92%) ، أما المدة (2013 - 2015) فشهدت انخفاضاً بمقدار(8.44% - 7.17%) ، أما عام 2016 فشهد ارتفاعاً بمقدار(10.86%) ، أما عام 2017 فشهد انخفاضاً بمقدار(8.68%) ، وكذلك شهدت المدة (2018 - 2019) ارتفاعاً بمقدار(8.77% - 9.78%) ،أما المدة (2020 - 2021) فشهدت انخفاضاً بمقدار(9.10% - 8.48%).

أما نسبة مساهمة واردات عمان إلى واردات دول المجلس فشهدت المدة(2005- 2006) انخفاضاً بمقدار (6.78% - 3.41%)، أما المدة (2007 - 2008) فشهدت ارتفاعاً بمقدار(6.75% - 7.21%) ، أما المدة (2009 - 2010) فشهدت انخفاضاً بمقدار(4.22% - 4.15%) ، وكذلك فشهدت المدة (2011 - 2014) ارتفاعاً بمقدار(7.10% - 13.75%) ، أما عام 2015 فشهد انخفاضاً بمقدار(13.26%)، أما عام 2016 شهد ارتفاعاً بمقدار(16.48%) ، أما عام 2017 شهد انخفاضاً بمقدار(16.38%) ، أما المدة (2018 - 2019) شهدت ارتفاعاً بمقدار(17.76% - 18.65%) ، أما المدة (2020 - 2021) شهدت انخفاضاً بمقدار(18.25% - 15.14%) .

من الجدول (18) يتبين أن نسبة مساهمة صادرات الكويت إلى صادرات دول المجلس شهدت انخفاضاً للمدة(2005- 2006) بمقدار (5.56% - 3.01%) ، أما المدة (2007 - 2008) شهدت ارتفاعاً بمقدار(4.24% - 4.56%)، أما عام 2009 شهد انخفاضاً بمقدار(4.28%) ، أما عام 2010 شهد ارتفاعاً بمقدار(4.30%) ، وكذلك عام 2011 شهد انخفاضاً بمقدار(2.81%) ، أما عام 2012 شهد ارتفاعاً بمقدار(5.90%) ، أما المدة (2013 - 2015) شهدت انخفاضاً بمقدار(4.08% - 3.62%) ، أما المدة (2016 - 2019) شهدت ارتفاعاً بمقدار(4.48% - 5.35%) ، أما عام 2020 شهد انخفاضاً بمقدار(4.09%) ،أما عام 2021 شهد ارتفاعاً بمقدار(4.10%) .

أما نسبة مساهمة واردات الكويت إلى واردات دول المجلس شهدت المدة(2005- 2006) انخفاضاً بمقدار (15.96% - 10.94%) ، أما عام 2007 شهد ارتفاعاً بمقدار(12.79%) ، أما المدة (2008 - 2009) شهدت انخفاضاً بمقدار(9.29% - 7.61%) ، أما المدة (2010 - 2012) شهدت ارتفاعاً بمقدار(8.54% - 12.57%) ، أما المدة (2013 - 2014) شهدت انخفاضاً بمقدار(11.07% - 10.62%) ، أما المدة (2015 - 2019) شهدت ارتفاعاً بمقدار(11.27% - 16.57%) ، أما عام 2020 شهد انخفاضاً بمقدار(15.02%) ، أما عام 2021 شهد ارتفاعاً بمقدار(16.16%) . ومن خلال الشكل (7) الذي يبين تجارة كل عضو الى إجمالي تجارة المجلس

الشكل (7) تطور نسبة التجارة لكل عضو الى تجارة مجلس التعاون الخليجي

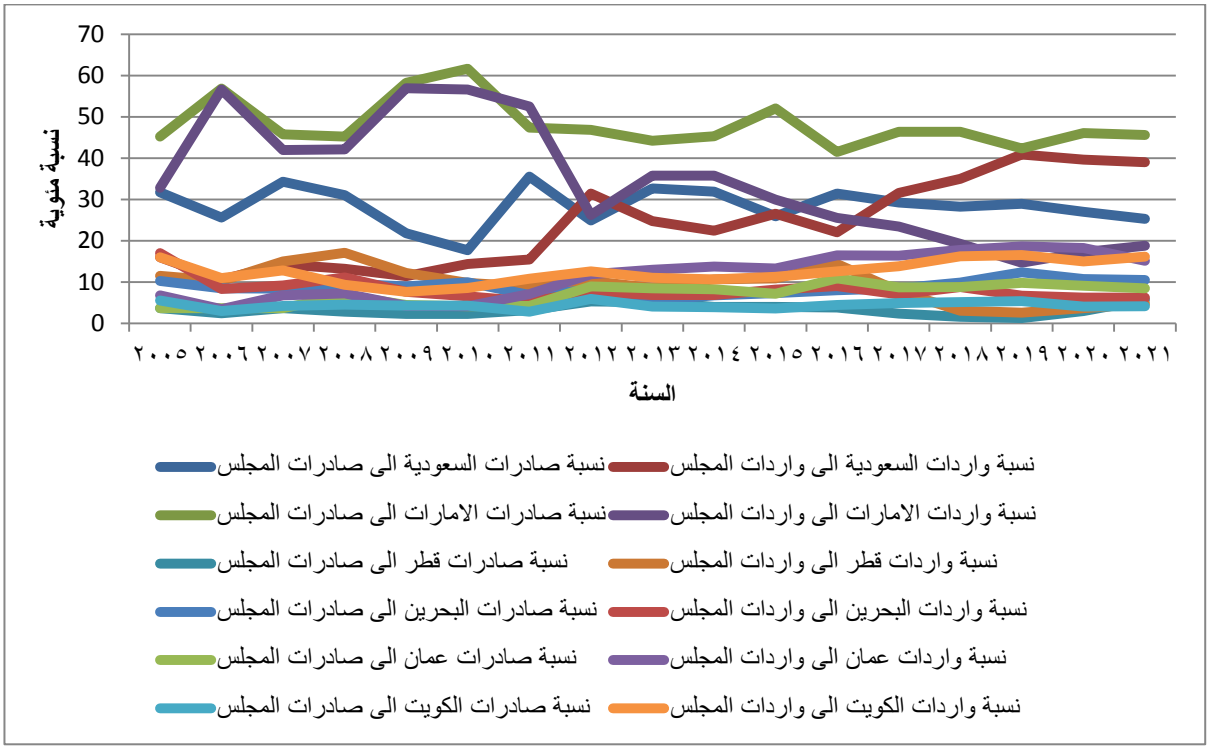

- المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (18).

من خلال الشكل (7) الذي يبين تطور اتجاه منحنيات نسب تجارة الدول الأعضاء الى إجمالي تجارة مجلس التعاون الخليجي ، إذ نلاحظ ان البحرين وعمان والكويت تتجه منحنياتها بشكل كبير نحو الارتفاع وتليها كلاً من الأمارات والسعودية ، أما بالنسبة لقطر بقت نسبتها شبه ثابتة بسبب الآزمة السياسية الخليجية ، ونلاحظ ان تجارة الأعضاء البينية وبشكل عام حققت نمو كبير خلال السنوات الأخيرة وهذا ما يدل على نجاح هذه التجربة نتيجة الى تحرر التجارة الخارجية وإزالة القيود أمامها .

المبحث الثالث

تجربة اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (North American Free Trade Agreement)

المطلب الأول: التكامل التجاري في اطار النافتا وانضمام الأعضاء لمنظمة التجارة العالمية

أولا: نظره عن التكامل التجاري لدول النافتا (NAFTA)

1- نشأة النافتا

ان فكرة انشاء النافتا ترجع الى زمن الرئيس الأمريكي (جورج بوش الأب)، وقد تم التصويت على الأتفاقية في زمن الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) في 1993/11/17 وتم العمل بها في /1994/1/1 ، إذ تضم هذه الأتفاقية كلاً من الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك وكندا ، وكذلك تسمح هذه الأتفاقية بأنضمام الأعضاء الجدد لها [1].

وقد تزامنت فكرة أنشاء الأتفاقية مع مدة الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت البحث عن حل للخروج من أزمة الركود الى حالة الانتعاش بخاصة بعد أن كان الحل الأهم في الواقع مشجعاً للتجارة الدولية . أن تعثر مفاوضات جولة أوروغواي كمحرك رئيسي في عملية النمو الاقتصادي في وقتها دعا الولايات المتحدة الأمريكية ان تقترح انشاء اتفاقية تضم دول أمريكا الشمالية كحلاً سريعاً لمشكلة الركود من أجل تشجيع التجارة البينية والعمل على زيادة الاستثمار، ومن ثم انخفض معدل البطالة وانتعش الاقتصاد مرة أخرى . وقد ساعدها في طرح هذه الفكرة بسبب نجاح دول المجموعة الأوروبية لعمليات التكامل التجاري والنقدي ، مما سيجعلها قوة اقتصادية تنافسية للولايات المتحدة الأمريكية [2]. وكذلك دخول اليابان كمنافس قوي للولايات المتحدة الامريكية في اسواقها المحلية والعالم في إنتاج السلع المعمرة والاقمشة للمستهلكين ، وصناعة السيارات بمميزات وكفاءة اعلى من الصناعة الامريكية ، وهذا مما زاد من المخاوف الامريكية من عدم السيطرة على دخول المنتجات اليابانية الى الأسواق[3] .

في 1992 /8/12 ، وقعت المكسيك اتفاقية أولية تهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبناءاً على هذه الأتفاقية ، يتم إلغاء معظم الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجياً بين هذه الدول خلال مدة انتقالية تبدأ من 1994/1/1 تاريخ دخول هذه الأتفاقية حيز التنفيذ ، وتنتهي في 2008/1/1 ، لتحرير وتسهيل الاستثمار عبر الحدود وتوسيع التعاون في مجال البيئة والتوظيف[4]. لقد كان جذب المكسيك إلى منطقة التجارة الحرة (NAFTA) هو باعتبارها جسراً للتحرك في أمريكا الجنوبية بهدف تكثيف الضغط على

(1) محمد توفيق عبدالمجيد ، مصدر سابق ، ص 257
(2) نبيل حشاد ، الجات ومنظمة التجارة العالمية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 2006 ، ص 71
(3) هوشيار معروف ، مصدر سابق ، ص 140
(4) محمد محمود الإمام ، التكتل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 2000 ، ص 416

شركائها التجاريين على وجه الخصوص وقبول مقترحات بخاصة بشأن تحرير التجارة في الخدمات والمنتجات الزراعية[1].

وتعد اتفاقية (NAFTA) مكملة لأتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة ، والتي تم الاتفاق عليها في عام 1988 م ، لضمان التبادل الحر بين البلدين وزيادة القدرة التنافسية لشركاتهما الإنتاجية والخدمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في البلدين[2].

وفي زمن الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب ، تم الاتفاق مع دول النافتا على تعديل الأتفاقية بينهما من أجل تصحيح أخطاء وعيوب الأتفاقية السابقة ، إذ أن الاتفاق الجديد سوف يفتح للصناعة والزراعة اسواقاً جديدة ويقلل العوائق التجارية ، وكذلك توفير فرص عمل جديدة لدول المنطقة[3] . وقد تم تغيير اسم اتفاقية (النافتا) الى اتفاقية (USA,MEXYCO, CANADA) أعتباراً 1/ 7/ 2020 ، وأصبحت هذه الأتفاقية تمثل الولايات المتحدة والمكسيك وكندا واختصارها (USMCA) (أوسميكا) ، ودخلت حيز التنفيذ لتحل محل أتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) السابقة[4].

2- مبادئ اتفاقية النافتا

ان دول النافتا اتخذت مجموعة من المبادئ من أجل تنشيط التجارة الإقليمية فيما بينهم وهي كما يأتي[5]:

1- إلغاء الرسوم على معظم المنتجات عند دخول الأتفاقية حيز التنفيذ ، وألغيت معظم قيود الاستيراد والتصدير ، وبخاصة نظام الحصص والاستيراد.

2- ضرورة أحتواء المنتجات المحررة فيما بين دول التكتل على أكثر من (50- 60) في المائة من القيمة المضافة الإقليمية.

3- وضع إجراءات موحدة للجمارك تنص على إجراءات شهادة المنشأ والتحقق ، والأحكام المسبقة ، ومراجعة واستئناف أحكام تحديد المنشأ والأحكام المسبقة ، والتعاون الجمركي والعمل بروح الفريق الواحد.

4- السماح بالتدابير الصحية أو الصحة النباتية المعمول بها أو التي أدخلتها أي دولة من دول اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية بشرط أن لاتكون قناعاً للقيود على التجارة وأن تستند إلى مبادئ عملية وتقييم المخاطر.

5- تتفق جميع الأطراف على إزالة جميع الحواجز الغير جمركية أمام التجارة وتحويلها إلى رسوم جمركية أو مزيج من الحصص والرسوم الجمركية.

---

(1) هيفاء عبدالرحمن ياسين ، أليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، ط1 ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن، 2010 ، ص 484

(2) سمير محمد عبدالعزيز ، التجارة العالمية والجات 94 ، ط2، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر ، مصر ، 1997 ، ص29

(3) موقع العربية على الرابط الأتي: https://www.alarabiya.net/aswaq/economy

(4) https://www.trade.gov/north-american-free-trade-agreement-nafta

(5) ينظر في ذلك:

-إبراهيم نافع ، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة ، الهيئة العامة للكتاب ، مصر ، 2002 ، ص 202

-أسامة المجدوب ، العولمة والإقليمية ومستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ، الدار المصرية اللبنانية للنشر ، القاهرة ، 2000 ، ص 50

6- شمول الأتفاقية على مجموعة من الأحكام المتعلقة بحماية براءات الاختراع وحقوق النشر والتأليف والعلامات التجارية.

7- تتعهد كل دولة بالحفاظ على القوانين المنظمة للممارسات المناهضة للمنافسة.

8- حرية حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل تكاليف النقل.

9- تحرير حركة رأس المال وإزالة جميع القيود المفروضة على الاستثمارات في مختلف القطاعات ، باستثناء شركات الطيران والاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة الأمريكية ، والصناعة الثقافية في كندا ، وقطاع البترول في المكسيك.

10- يمكن لأي دولة الانسحاب من الأتفاقية بشرط أن تعلن عن رغبتها في الانسحاب من الأتفاقية قبل (6) أشهر من التاريخ المعلن ، والسماح في انضمام أعضاء جدد.

11- الرجوع الى فرض القيود الجمركية في حالة تعرض الصناعات المحلية لدولة معينة لبعض الصعوبات نتيجة فتح السوق.

12- تحديد الإجراءات وإنشاء آلية عادلة وشفافة لتسوية المنازعات .

3- اهداف اتفاقية النافتا

تهدف اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إلى مجموعة من الأهداف وتتمثل فيما يأتي[1]:

1- إلغاء القيود الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بما يؤدي إلى الزيادة في حجم التجارة الدولية لدول التكامل مع دول العالم الخارجي ونفس الوقت الزيادة في حجم التجارة البينية للدول الأعضاء.

2- توجيه كلاً من الولايات المتحدة وكندا ألى زيادة استثماراتها في المكسيك ، مما يؤدي إلى زيادة التوظيف في المكسيك ، وفي الوقت نفسه فتح الأسواق المكسيكية التي كانت مغلقة أمام البضائع الأمريكية والكندية .

3- زيادة القدرة التفاوضية لدول التكامل وزيادة القدرة على التعامل مع التكاملات التجارية العملاقة ، لا سيما الاتحاد الأوربي ذو الميزة التنافسية في مواجهة الصادرات من دول تلك التكاملات ، وزيادة القدرة التنافسية لدخول منطقة جنوب شرق آسيا على وجه الخصوص ، التي تشهد أعلى معدلات النمو في العالم.

4- محاولة تعزيز مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي ، وتنشيط التجارة العالمية ومكافحة انتشار الفساد الاقتصادي ، ومواجهة سياسات حماية التجارة في أوروبا وآسيا ، وبخاصة في اليابان .

5- تفعيل التجارة الإقليمية بين دول التكامل واستبدال السلع المستوردة بالسلع الإقليمية .

6- زيادة معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي والدخول للدول الأعضاء .

7- زيادة القدرة التنافسية لمنشآت دول التكامل في الأسواق الدولية مع وجوب حماية البيئة.

---

(1) ينظر في ذلك:

- احمد يوسف دودين ومصطفى يوسف كافي ، مصدر سابق ، ص 136 – 138
- جمال الدين برقوق ومصطفى يوسف ، الاقتصاد الدولي ، ط1 ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2016 ، ص324
- خنفوسي عبدالعزيز ، مصدر سابق ، ص 154
- صباح نعمة علي ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الدولية ، ط1، مكتبة الضاد للنشر، 2019 ، ص 195

8- تحقيق التكامل التجاري بين الدول الأعضاء على أساس المزايا النسبية والقدرة التنافسية لكل الدول .

9- توفير الحماية المناسبة لحقوق الملكية الفكرية وتسوية المنازعات بلجان مختصة تمثل تلك الدول.

10- معالجة مشاكل البطالة في الدول الأعضاء من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية الجديدة وبالأتي توفير فرص العمل للراغبين في ذلك ، فضلا عن دعم التنمية المستدامة وحماية حقوق العمال وتحسين طبيعة العمل داخل دول التكامل .

4- المجالات التي تسري عليها الأتفاقية

يتضمن التعاون بين دول التكامل الإقليمي لأمريكا الشمالية (النافتا) على عدة مجالات وتشمل ما يأتي[1]:

أ- في مجال تجارة السلع: يشمل خفض التعريفات الجمركية والتخلص من القيود الكمية على أساس تدريجي في حوالي تسعة آلاف سلعة خلال مدة (15) عاماً ، ومن أهم السلع التي تشملها الأتفاقية هي السيارات ، إذ تم إلغاء التعريفات الجمركية على السيارات بعد (8) سنوات من توقيع الأتفاقية في عام 1994 ، وكذلك المنسوجات المصنعة والمحاصيل الزراعية وقيود النقل بالشاحنات التي تفرضها الدول الأعضاء على الدخول في صفقات المشتريات الحكومية الرئيسة ، مع إلغاء تدريجي لمدة (10) سنوات للقيود المكسيكية على مشتريات الصناعة للطاقة الموجودة فيها.

ب- في مجالي الاستثمار والطاقة: يعامل المستثمرون الأجانب بنفس الطريقة التي يعامل بها المستثمرون المحليون مع بعض الاستثناءات ، وخلال فترات انتقالية مختلفة ، شريطة أن تفتح المكسيك معظم قطاعات صناعة البتروكيماويات وتوليد الكهرباء أمام الاستثمارات الأمريكية في مجال التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما وتكريرهما، وكذلك رفع القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية في البنوك المكسيكية وشركات التأمين وشركات السمسرة خلال المدة (7 - 15) سنة من تاريخ توقيع الأتفاقية .

ج- في مجال البيئة والتوظيف: تم إنشاء وكالة في كندا للتحقيق والتقصي في الانتهاكات البيئية في أي من دول التكامل ، وفرض عقوبات أو غرامات تجارية على الدولة التي لا تنفذ قوانينها البيئية ، ووضعها موضع التنفيذ. ومن جهة أخرى ، تم إنشاء وكالة في واشنطن للتحقيق والتقصي في انتهاكات العمل إذا ما وافقت دولتان من دول التكامل على ذلك ، ويتم فرض عقوبات وغرامات تجارية في حالة فشل أي دولة في تنفيذ قواعد وأنظمة تأمين العمال والأطفال وقوانين العمل وأنظمة الحد الأدنى للأجور.

---

(1) ينظر في ذلك:

- قاسم الشريف ، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) ، مجلة معلومات دولية ، مركز المعلومات القومي ، دمشق ، العدد 64 ، 2000 ، ص 53

- Jean Francois Malterre, Christian Pradeau, European Union on File, Paris: Breal, 3, edition, .1997.p.21

- خنفوسي عبدالعزيز ، مصدر سابق ، ص 156 - 157

د- في مجال التجارة في الخدمات: تشمل الأتفاقية تحرير التجارة في الخدمات ، إذ تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بمزايا تنافسية في هذا المجال ، مما يضمن تدفق الاستثمارات الأمريكية عبر التكامل الإقليمي ، والحصول على حقوق المواطنة الإقليمية .

ثانياً: مزايا أتفاقية النافتا للدول الأعضاء

يمكن ان نبين مزايا الأتفاقية لكل دولة من الدول الأعضاء وهي كما يأتي[1]:

1- المزايا العائدة للمكسيك:

تشير العديد من الآراء إلى أن المكسيك قد تكون المستفيد الأكبر من هذه الأتفاقية ، إذ يدعم التكامل التجاري لدول أمريكا الشمالية عملية إصلاح شامل للاقتصاد المكسيكي ، ويعزز ثقة المستثمرين الأجانب في مستقبل البلاد وتنميتها الاقتصادية ، وبالأتي يمكن ان تحقق الكثير من المزايا وتشمل مايأتي:

أ- وفره التكنولوجيا والاستثمارات التي تحتاجها ، وتصدير الفائض من القوى العاملة التي تتمتع بها.

ب- سيؤدي تدفق الاستثمارات الأمريكية في مجال قطاع النفط المكسيكي والمجالات الأخرى إلى زيادة معدل النمو والعمل على امتصاص البطالة المكسيكية.

ج- الزيادة في إنتاجية العامل المكسيكي نتيجة لتوفر التكنولوجيا من دول التكامل وخصوصاً من الولايات المتحدة الامريكية.

د- يعمل التكامل التجاري لأمريكا الشمالية على دعم الإصلاحات في الاقتصاد المكسيكي ، وبخاصة في سياسات السوق وفي قطاعات محددة مثل السيارات والملابس والمنسوجات والاتصالات والنقل البري وغيرها.

هـ- أنخفاض الهجرة المكسيكية الغير الشرعية إلى أراضي الولايات المتحدة بحثاً عن العمل نتيجة لزيادة معدل النمو في الاقتصاد المكسيكي بعد الأنضمام الى التكامل التجاري للنافتا .

2- المزايا العائدة للولايات المتحدة الأمريكية:

أ- فتح الأسواق المكسيكية والكندية أمام الصادرات الأمريكية ، والسوق الكندية تعد أحد أكبر الأسواق للسلع المصدرة الأمريكية.

ب- الأراضي الكندية الشاسعة هي مساحة كبيرة للاستثمارات الأمريكية يمكن الحصول عليها في المستقبل .

ج- ارتفاع معدلات التوظيف وزيادة متوسط الأجور في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة ارتفاع الأجور في قطاعات التصدير مقارنة بالقطاعات التي تنتج سلعاً للسوق المحلي.

د- زيادة تصدير رأس المال الأمريكي نتيجة لزيادة الاستثمارات في دول التكامل .

هـ- اكتساب المزيد من القدرات التنافسية للمنتجات الأمريكية المصنعة في المكسيك ، وبخاصة السيارات ، إذ أن سوق السيارات في المكسيك يشهد أعلى معدلات النمو في العالم ، والأستفادة من انخفاض متوسط الأجور

(1) ينظر في ذلك:
- حبيب محمود ، مصدر سابق ، ص 203 – 204
- احمد يوسف دودين ومصطفى يوسف كافي ، مصدر سابق ص 132 - 134

في المكسيك مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن الإنتاجية العالية للعامل المكسيكي والتي تنمو بمعدل (6%) سنويًا لتصبح حوالي ضعف معدل نمو الإنتاجية لكل عامل في الولايات المتحدة ، مما يمنح الصادرات الأمريكية المصنعة في المكسيك ميزة تنافسية في مواجهة صادرات التكاملات التجارية الأخرى مثل الاتحادات الأوروبية أو الآسيوية.

3- المزايا العائدة لكندا:

في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتشابهة بين كندا والولايات المتحدة ، إذ من المتوقع أن يحقق التكامل التجاري لأمريكا الشمالية (نافتا) مكاسب عديدة لكندا ، تماماً كما يتم تحقيقها للولايات المتحدة، ويؤدي التكامل التجاري إلى فتح أسواق جديدة للشركات الكندية ، وحرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات بين الدول الاعضاء ، والاستفادة من الايدي العاملة المكسيكية ، وكذلك الاستفادة من الشركات المكسيكية في التنقيب والإنتاج مع الشركات الكندية النفطية .

ثالثاً: طبيعة اقتصادات دول النافتا (NAFTA)

1- طبيعة اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية

إن الاقتصاد الأمريكي هو اقتصاد متقدم للغاية ، ويعد الاقتصاد الأكبر عالمياً لأنه يعتمد على اقتصاد السوق من إذ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وإجمالي الثروة (صافي الثروة) ، ويحتل المرتبة الثانية من إذ الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2019. وتعد أكثر الاقتصادات تقدماً تقنياً ، والأكثر ابتكاراً على المستوى العالمي ، إذ يتم تسليط الضوء على قوة الاقتصاد في مجالات الذكاء الاصطناعي والكمبيوتر والمستحضرات الصيدلانية والطب والتكنولوجيا العسكرية والفضاء على وجه الخصوص. أن الدولار الأمريكي هو العملة الأكثر استخداماً في التجارة العالمية ، والعملة الرئيسة في احتياطي العملة التي تحتفظ بها البنوك والدول ، والمدعومة بالاقتصاد الأمريكي وقواتها المسلحة ، و تعد اقتصاديات كلاً من الصين وكندا والمكسيك والاتحاد الأوروبي والهند واليابان والمملكة المتحدة وكوريا الجنوبية وتايوان من أكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة ، وتحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى من حيث الواردات بـ (2.312) ترليون دولار ، والثانية من حيث الصادرات بـ (2.1) ترليون دولار على مستوى العالم في عام 2019 ، وقد وقعت الولايات المتحدة اتفاقيات للتجارة الحرة مع عدة دول ، بما في ذلك اتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا ، واتفاقيات مع أستراليا والكيان الصهيوني وكوريا الجنوبية[1].

2- طبيعة اقتصاد المكسيك

أن اقتصاد المكسيك يحتل المرتبة (15) في العالم من خلال القيمة الاسمية للناتج المحلي الإجمالي ، والمرتبة

(1) ينظر في ذلك:
- خنفوسي عبدالعزيز ، مصدر سابق ، ص 155 – 156
- وسيلة السبتي وشمس نريمان علوي ، التكاملات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية ، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2019 ، الأردن ، ص 199
- ويكيبيديا على الرابط الأتي: https://ar.wikipedia.org/wiki

(11) في العالم من إذ القوة الشرائية بحسب إحصاءات صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF) لعام 2017 . إذ شهد اقتصاد المكسيك استقرار اقتصادي كلي غير مسبوق ، مما أدى إلى انخفاض التضخم وأسعار الفائدة إلى مستويات عالية وزيادة في دخول الأفراد ، وعلى الرغم من ذلك ، لا تزال هناك فجوات كبيرة بين سكان المناطق الحضرية والريفية ، والولايات الجنوبية والشمالية ، والفقراء والأغنياء. ويحتوي اقتصاد المكسيك على قطاعات خدمية وصناعية حديثة وسريعة التطور ، مع زيادة في الملكية بخاصة. وسعت الإدارات الحديثة للمنافسة في قطاعات الموانئ والاتصالات والسكك الحديدية وتوزيع الغاز الطبيعي وتوليد الكهرباء والمطارات بهدف تحسين البنية التحتية، ويعد اقتصادها موجه نحو التصدير ، ويخضع أكثر من (90%) من التجارة المكسيكية لاتفاقيات التجارة الحرة مع أكثر من (40) دولة ، مثل الاتحاد الأوروبي واليابان والكيان الصهيوني وغالبية دول أمريكا الوسطى والجنوبية[1].

3- طبيعة الاقتصاد الكندي

أن اقتصاد كندا هو اقتصاد مختلط ومتطور إلى حد كبير ، وتم تصنيف الاقتصاد الكندي عالمياً ويعد تاسع أكبر اقتصاد بحسب الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لسنة 2016 ، ويصنف بالمرتبة (15) كأكبر اقتصاد بحسب الناتج المحلي الإجمالي بموجب تعادل (القوة الشرائية) . أن صناعة الخدمات تهيمن على الاقتصاد الكندي ، كما هو الحال في الدول المتقدمة الأخرى ، إذ يوظف قطاع الخدمات حوالي ثلاثة أرباع الكنديين ، وتحتل كندا المرتبة الثالثة في العالم من إذ وفرة الموارد الطبيعية ، والتي قدرت بحوالي (33.2) تريليون دولار أمريكي في عام (2019) ، و تمتلك كندا ثالث أكبر احتياطي نفطي مؤكد ، ورابع أكبر مصدر للنفط في العالم ، ورابع أكبر مصدر للغاز الطبيعي . وتعد كندا "قوة عظمى في مجال الطاقة" بسبب وفرة الموارد الطبيعية ، وقلة عدد السكان نسبياً التي تصل إلى (38) مليون نسمة لعام (2019) ، مقارنة بمساحة أراضيها البالغة (9,984,670)مليون كم^2[2].

رابعاً: انضمام دول النافتا إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)

أن انضمام دول النافتا يعود إلى اتفاقية (GATT) منذ تأسيسها عام (1948) ، إذ تم انضمام كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا إلى الجات في 1948 /1/1 ، بينما كان انضمام المكسيك إلى الجات في 1986/8/24 ، وخلال جولة الأورغواي الأخيرة للجات عام 1994 تم الإعلان عن أنشاء منظمة التجارة العالمية لتسيير حركة التجارة الدولية ، وكان انضمام أعضاء (NAFTA) إلى منظمة (WTO) منذ بدء أعمالها في 1995/1/1[3].

---

(1) ينظر في ذلك:
- خنفوسي عبدالعزيز ، مصدر سابق ، ص 155 – 156
- وسيلة السبتي وشمس نريمان علوي ، مصدر سابق ، ص 199
- ويكيبيديا على الرابط الأتي: https://ar.wikipedia.org/wiki
(2) المصدر نفسة
(3) منظمة التجارة العالمية : www.wto.org

المطلب الثاني: تحليل هيكل التجارة لدول النافتا

أولاً: حجم التجارة للنافتا والعالم ومنظمة (WTO) والناتج المحلي الإجمالي

من أجل معرفة حجم التجارة لدول (NAFTA) مع حجم التجارة العالمي ومنظمة التجارة العالمية (WTO) وكم تشكل تجارتها بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي العالمي والإقليمي فيمكن من خلال الجدول (19) .

جدول (19)

هيكل التجارة العالمي ومنظمة التجارة العالمية ودول النافتا للمدة (2005- 2021) (مليار دولار)

السنة	إجمالي التجارة العالمي		إجمالي التجارة لمنظمة التجارة العالمية(WTO)		إجمالي التجارة الإقليمية لدول النافتا		الناتج المحلي الإجمالي لدول النافتا(*)	إجمالي الناتج المحلي العالمي
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات		
2005	10360	10620	9590	10050	830	780	15090	47780
2006	11980	12290	11070	11580	900	860	16120	51780
2007	13810	14140	12670	13310	950	900	16990	58360
2008	16010	16390	14470	15250	1010	950	17430	64120
2009	12380	12680	11320	11860	770	710	16750	60810
2010	15090	15340	13750	14370	960	890	17730	66600
2011	18140	18370	16360	17700	1100	1020	18570	73850
2012	18400	18520	16370	17500	1150	1070	19280	75490
2013	18860	18870	16740	17550	1190	1090	19960	77610
2014	18870	18930	16980	17680	1250	1140	20680	79710
2015	16410	16570	15120	15590	1160	1050	20940	75180
2016	15920	16070	14720	15180	1110	1010	21310	76470
2017	17560	17590	16190	16830	1200	1080	22290	81400
2018	19330	19670	17710	18570	1270	1170	23480	86410
2019	18750	19110	17310	18060	1260	1160	24380	87650
2020	17490	17710	16290	16840	1100	1000	23630	84910
2021	21950	22210	20570	21100	1370	1250	26280	96100

- المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على إحصائيات:

1- البنك الدولي على الموقع الأتي: www.albankaldawli.org

2- منظمة التجارة العالمية (WTO) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد (UNCTAD) على الموقع الأتي : www.trademap.org

(*) تم جمع بيانات الناتج المحلي الإجمالي لدول النافتا من الباحث اعتماداً على إحصائيات البنك الدولي

من خلال بيانات الجدول (19) يتضح أن الصادرات العالمية شهدت تطوراً للمدة(2005- 2021) بمقدار (10360– 21950) مليار دولار ، أما بالنسبة للواردات العالمية أيضاً شهدت نمو للمدة (2005- 2021) بمقدار (10620- 22210) مليار دولار.

بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية (WTO) فقد كانت تشكل النسبة العظمى للتجارة العالمية وتبقى الدول غير المنتمية لمنظمة (WTO) فهي تشكل نسبة صغيرة منها وكمقارنة بينها فهي لا تتعدى نسبة (2%) من المجمل العام للتجارة العالمية التي تمثل (98%) لعام (2021) ، إذ يتضح أن الصادرات لمنظمة التجارة العالمية (WTO) فشهدت نمو للمدة (2005- 2021) بمقدار (9590– 20570) مليار دولار. أما بالنسبة

لواردات منظمة التجارة العالمية أيضاً شهدت نمو للمدة (2005- 2021) بما يقارب (10050- 21100) مليار دولار.

أما بالنسبة للتجارة الإقليمية لتكتل النافتا (NAFTA) والتي شكلت مجموع الدول المنتمية إليها وهي الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا ، إذ يتبين أن صادرات النافتا (NAFTA) شهدت ارتفاعاً للمدة (2005- 2021) بما يقارب (830 - 1370) مليار دولار . أما بالنسبة لواردات منظمة التجارة لدول النافتا أيضاً شهدت نمو للمدة (2005- 2021) بما يقارب (780 - 1250) مليار دولار .

أما الناتج المحلي الإجمالي لدول النافتا فبدأ بالزيادة للمدة (2005- 2021) بما يقارب (15090 - 26280) مليار دولار، ويعد نسبة جيدة مقارنة مع جميع دول العالم .

وكذلك بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي العالمي بدأ بالزيادة للمدة (2005- 2021) بما يقارب (47780 - 96100) مليار دولار .

ثانياً: تحليل نسبة حجم التجارة للنافتا مع حجم التجارة العالمية ومنظمة (WTO) والناتج المحلي الإجمالي:

في هذا التحليل سوف نبين تطور نسبة حجم التجارة لدول النافتا إلى حجم تجارة العالم ومنظمة التجارة العالمية والناتج المحلي الإجمالي الإقليمي والعالمي بالاستعانة بالجدول (20) أدناه:

جدول (20)
نسبة مساهمة النافتا إلى تجارة العالم ومنظمة (WTO) والناتج المحلي الإجمالي لدول النافتا والعالم للمدة (2005- 2021)

السنة	نسبة تجارة النافتا إلى إجمالي تجارة العالم(%)		نسبة تجارة النافتا إلى إجمالي التجارة لمنظمة التجارة العالمية(%)		نسبة تجارة النافتا إلى إجمالي الناتج المحلي لدول النافتا(%)	نسبة تجارة النافتا إلى إجمالي الناتج المحلي العالمي(%)
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات		
2005	8.01	7.34	8.65	7.76	10.67	3.37
2006	7.51	7.00	8.13	7.43	10.92	3.40
2007	6.88	6.36	7.50	7.76	10.89	3.17
2008	6.30	5.80	6.98	6.23	11.24	3.06
2009	6.22	5.60	6.80	5.99	8.84	2.43
2010	6.36	5.80	6.98	6.19	10.43	2.78
2011	6.06	5.55	6.72	5.76	11.42	2.87
2012	6.25	5.78	7.03	6.11	11.51	2.94
2013	6.31	5.78	7.11	6.21	11.42	2.94
2014	6.62	6.02	7.36	6.45	11.56	3.00
2015	7.07	6.34	7.67	6.74	10.55	2.94
2016	6.97	6.29	7.54	6.65	9.95	2.77
2017	6.83	6.14	7.41	6.42	10.23	2.80
2018	6.57	6.12	7.17	6.30	10.39	2.82
2019	6.72	6.07	7.28	6.42	9.93	2.76
2020	6.29	5.65	6.75	5.94	8.89	2.47
2021	6.24	5.63	6.66	5.92	9.97	2.73

المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (19).

من الجدول (20) يتبين أن نسبة مساهمة صادرات دول النافتا إلى إجمالي صادرات العالم قد شهدت انخفاضاً وبشكل مستمر للمدة (2005- 2009) بما يقارب (8.01% - 6.22%)، أما في عام 2010 فقد حصل

ارتفاعاً بمقدار(6.36%) ، وفي عام 2011 شهد انخفاضاً بمقدار(6.06%) ، وحصل ارتفاعاً للمدة (2012 - 2015) بمقدار(6.25% - 7.07%)، أما المدة (2016 - 2018) فقد حصل انخفاضاً بمقدار (6.97% - 6.57%) ، وفي عام 2019 حصل ارتفاعاً بمقدار(6.72%) ، أما في عامي (2020 - 2021) فقد شهدت انخفاضاً بمقدار(6.29% - 6.24%) ، أما نسبة مساهمة واردات دول النافتا الى واردات العالم أيضاً فقد شهدت انخفاضاً وبشكل مستمر للمدة(2005- 2009) بمقدار (7.34% - 5.60%)، وفي عام 2010 شهدت ارتفاعاً بمقدار(5.80%) ، وفي عام 2011 شهدت انخفاضاً بمقدار(5.55%) ، وكذلك شهدت المدة (2012 - 2015) ارتفاعاً بمقدار(5.78% -6.34%)، أما المدة (2016 - 2021) شهدت انخفاضاً بمقدار(6.29% - 5.63%).

أما نسبة مساهمة صادرات دول النافتا إلى صادرات منظمة التجارة العالمية فقد انخفضت للمدة (2005- 2009) بما يقارب (8.65% - 6.80%)، وفي عام 2010 شهدت ارتفاعاً بمقدار(6.98%) ، أما في عام 2011 فقد شهدت انخفاضاً بمقدار(6.72%) ، وكذلك شهدت المدة (2012 - 2015) ارتفاعاً بمقدار(7.03% - 7.67%)، أما المدة (2016 - 2018) فقد انخفضت بمقدار (7.54% - 7.17%) ، وفي عام 2019 ارتفعت بمقدار(7.28%) ، أما المدة (2020 - 2021) شهدت انخفاضاً بمقدار(6.75% - 6.66%) . أما نسبة مساهمة واردات دول النافتا الى واردات منظمة التجارة العالمية أيضاً فقد شهدت تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض للمدة (2005- 2021) بما يقارب (7.76% - 5.92%) .

وفيما يتعلق بنسبة مساهمة التجارة الإقليمية لتكتل النافتا (NAFTA) الى أجمالي الناتج المحلي لدول النافتا فقد شهدت تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض للمدة (2005- 2021) بما يقارب (10.67% - 9.97%).

أما نسبة مساهمة التجارة الإقليمية لتكتل النافتا (NAFTA) الى أجمالي الناتج المحلي العالمي فقد شهدت تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض للمدة (2005- 2021) بما يقارب (3.37% - 2.73%) . وقد حصلت فترات محددة بالانخفاض في الأعوام (2009 ، 2015 ، 2016 ، 2019 ، 2020) نتيجة الأزمات الدولية والمتمثلة بالرهن العقاري في نهاية عام 2008 وأثارها التي اتضحت فيما بعد ، إذ كانت جميع اقتصادات الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع في حالة اضطرابات شديدة ونتج عنها أفلاس شركات الرهن العقاري وفقدان السكان لأموالهم ومنازلهم[1] . والأزمة الأمريكية الصينية بسبب اتهام أمريكا للصين بممارسات تجارية غير عادلة التي أدت الى ارتفاع العجز التجاري الأمريكي وسرقة الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا الأمريكية الى الصين والاستفادة منها في تحقيق النمو الاقتصادي[2] ، وكذلك توسع الإرهاب الدولي المدعوم لغايات سياسية دولية ومصالح اقتصادية وسيطرته على أجزاء من العراق وسوريا وبعض دول أفريقيا ، فضلاً عن تغيير بعض الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط (الربيع العربي) ، وكذلك أزمة كورونا (كوفيد 19) التي أثرت على

(1) جيمس جيربر ، مصدر سابق ، ص 3
(2) علي محمد الخوري ، الحرب الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية الى أين، الناشر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2019 ، ص 24

اقتصاديات دول العالم المختلفة مما أدت الى توقف حركة التجارة العالمية من سلع وخدمات وانخفاض أسعارها .

ويمكن توضيح مما سبق من خلال الشكل(8) .

الشكل(8)

مساهمة تجارة النافتا مع تجارة العالم ومنظمة WTO

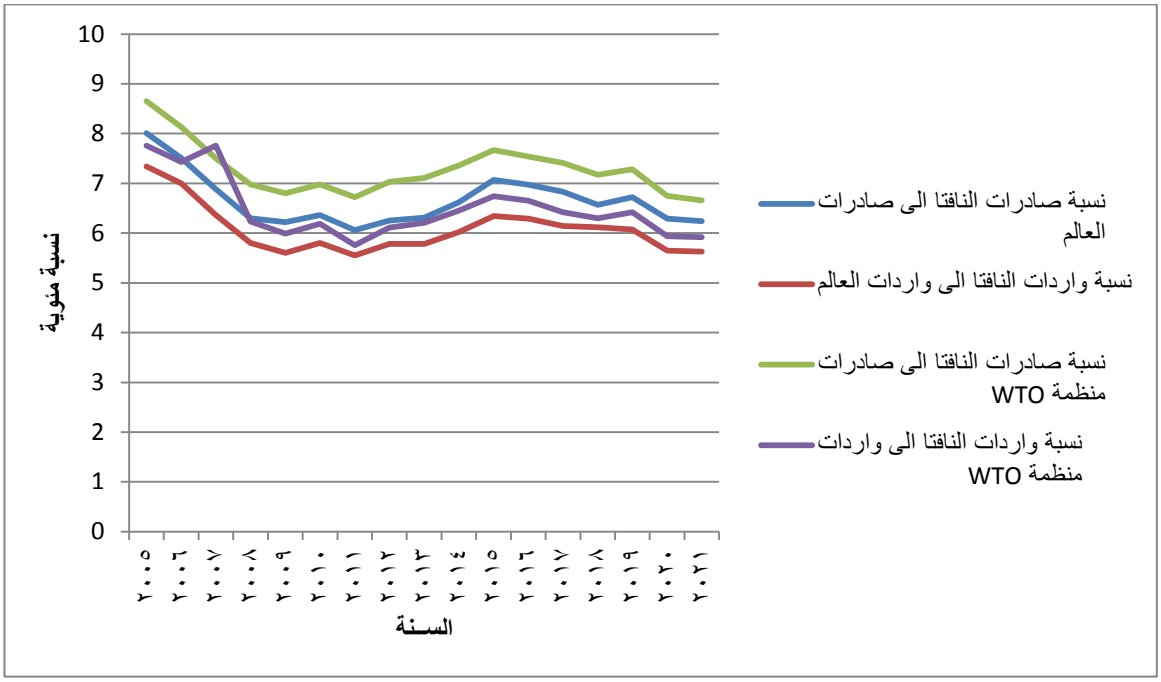

المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (20).

ومن خلال الشكل السابق يتبين ان اتجاه المنحنيات بشكل عام للأسفل والانخفاض والسبب في ذلك ان التجارة البينية لدول النافتا قد ارتفعت بينهما على حساب التجارة مع العالم ومنظمة التجارة العالمية ، وهذا يعود الى ان هذه التجربة ناجحة بالنسبة للدول الأعضاء .

المطلب الثالث: تحليل حجم التجارة البينية لدول النافتا

أولاً: هيكل التجارة البينية لأعضاء منظمة النافتا:

سوف نبين من خلال الجدول الاتي تطور التجارة الخارجية لكل عضو من أعضاء المنظمة الإقليمية (NAFTA) للمدة (2005- 2021) من أجل أن نبين ما تحقق من التكامل التجاري لهذه المنظمة:

جدول (21)

هيكل التجارة البينية والناتج المحلي الإجمالي لدول النافتا للمدة (2005-2021) (مليار دولار)

السنة	إجمالي تجارة للولايات المتحدة الأمريكية		GDP للولايات المتحدة الأمريكية	إجمالي تجارة للمكسيك		GDP للمكسيك	إجمالي تجارة لكندا		GDP لكندا
	الصادرات	الواردات		الصادرات	الواردات		الصادرات	الواردات	
2005	330	470	13040	190	120	880	310	190	1170
2006	360	510	13820	220	140	980	320	210	1320
2007	380	530	14470	230	150	1050	340	220	1470
2008	410	560	14770	240	160	1110	360	230	1550
2009	340	410	14480	190	120	900	240	180	1370
2010	410	510	15050	250	160	1060	300	220	1620
2011	480	580	15600	280	190	1180	340	250	1790
2012	510	610	16250	300	200	1200	340	260	1830
2013	530	620	16840	310	200	1270	350	270	1850
2014	550	650	17550	330	210	1320	370	280	1810
2015	520	600	18210	320	200	1170	320	250	1560
2016	500	580	18700	310	190	1080	300	240	1530
2017	530	620	19480	340	210	1160	330	250	1650
2018	570	670	20530	360	230	1220	340	270	1730
2019	550	690	21370	370	210	1270	340	260	1740
2020	470	600	20890	340	180	1090	290	220	1650
2021	580	750	23000	400	230	1290	390	270	1990

- المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على إحصائيات:

1- البنك الدولي على الموقع الأتي: www.albankaldawli.org

2- منظمة التجارة العالمية (WTO) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد (UNCTAD) على الموقع الأتي : www.trademap.org

من خلال الجدول (21) الذي يبين حجم التجارة البينية بين دول النافتا خلال المدة (2005- 2021) ويتبين أن الولايات المتحدة الأمريكية تتميز بالحصة الأكبر في حجم تجارتها مع أقرانها (دول النافتا) ، ويتضح أن الصادرات الأمريكية شهدت تطوراً نحو الارتفاع للمدة (2005- 2021) بمقدار (330 – 580) مليار دولار. أما بالنسبة للواردات الأمريكية البينية مع دول النافتا أيضاً فقد شهدت ارتفاعاً للمدة (2005- 2021) بما يقارب (470- 750) مليار دولار .

بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الأمريكي أيضاً شهد تطوراً نحو الارتفاع للمدة (2005- 2021) بمقدار (13040 - 23000) مليار دولار ، وبالنسبة للمكسيك فأن صادراتها شهدت تطوراً نحو الارتفاع للمدة (2005- 2021) بما يقارب (190 – 400) مليار دولار ، وبالنسبة للواردات المكسيكية البينية مع دول النافتا أيضاً شهدت تطوراً نحو الارتفاع للمدة (2005- 2021) بما يقارب (120- 230) مليار دولار .

بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي المكسيكي فشهد تطوراً نحو الارتفاع للمدة (2005- 2021) بما يقارب (880 - 1290) مليار دولار. وكذلك بالنسبة لكندا فأن صادراتها شهدت تطوراً نحو الارتفاع للمدة (2005- 2021) بما يقارب (310 – 390) مليار دولار . وبالنسبة للواردات الكندية البينية مع دول النافتا أيضاً شهدت تطوراً نحو الارتفاع للمدة (2005- 2021) بما يقارب (190- 270) مليار دولار .وفيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي الكندي فقد شهد تطوراً نحو الارتفاع للمدة (2005- 2021) بما يقارب (1170 - 1990) مليار دولار .

ثانياً: تحليل نسبة التجارة البينية لكل عضو إلى إجمالي تجارة المنظمة الإقليمية (NAFTA)

من خلال الجدول اللاحق سوف نحلل مساهمة التجارة للدول الأعضاء اتجاه النافتا والناتج المحلي الإجمالي لكل عضو ومؤشر الانكشاف التجاري:

جدول (22)

مساهمة تجارة الدول الأعضاء إلى إجمالي تجارة النافتا والناتج المحلي الإجمالي لكل عضو للمدة (2005-2021)

السنة	نسبة أجمالي تجارة الولايات المتحدة الأمريكية الى أجمالي تجارة النافتا (%)		نسبة أجمالي تجارة الولايات المتحدة الأمريكية الى أجمالي GDP الأمريكي (%)		مؤشر الانكشاف التجاري لأمريكا تجاه النافتا(%)	نسبة أجمالي تجارة المكسيك الى أجمالي تجارة النافتا(%)		نسبة أجمالي تجارة المكسيك الى أجمالي GDP المكسيكي(%)		مؤشر الانكشاف التجاري للمكسيك تجاه النافتا%	نسبة أجمالي تجارة كندا الى أجمالي تجارة النافتا(%)		نسبة أجمالي تجارة كندا الى أجمالي GDP الكندي(%)		مؤشر الانكشاف التجاري لكندا تجاه النافتا(%)
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات		الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات		الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	
2005	39.76	60.26	2.53	3.60	6.13	22.89	15.38	21.59	13.64	35.23	37.35	24.36	26.50	16.24	42.74
2006	40.00	59.30	2.60	3.69	6.30	24.44	16.28	22.49	14.29	36.73	35.56	24.42	24.24	15.91	40.15
2007	40.00	58.89	2.63	3.66	6.29	24.21	16.67	21.90	14.29	36.19	35.79	24.44	23.13	14.96	38.10
2008	40.60	58.95	2.78	3.79	6.57	23.76	16.84	21.62	14.41	36.04	35.64	24.21	23.23	14.84	38.06
2009	44.16	57.75	2.35	2.83	5.18	24.67	16.90	21.11	13.33	34.44	31.17	25.35	17.52	13.14	30.66
2010	42.71	57.30	2.72	3.39	6.11	26.04	17.98	23.58	15.09	38.68	31.25	24.72	18.52	13.58	32.10
2011	43.64	56.86	3.08	3.72	6.79	25.45	18.63	25	16.10	39.83	30.91	24.51	18.99	13.97	32.96
2012	44.35	57.01	3.14	3.75	6.89	26.09	18.69	24.41	16.67	41.67	29.56	24.30	18.58	14.21	32.79
2013	44.54	56.88	3.15	3.68	6.83	26.05	18.35	25	15.75	40.16	29.41	24.77	18.92	14.59	33.51
2014	44.00	57.02	3,13	3.70	6.84	26.40	18.42	27.35	15.91	40.91	29.60	24.56	20.44	15.47	35.91
2015	44.83	57.14	2.86	3.29	6.15	27.59	19.05	28.70	17.09	44.44	27.58	23.81	20.51	16.03	36.54
2016	45.04	57.43	2.67	3.10	5.78	27.93	18.81	29.31	17.59	46.30	27.03	23.76	19.61	15.69	35.29
2017	44.17	57.41	2.72	3.18	5.90	28.33	19.44	29.51	18.10	47.41	27.50	23.15	20	15.15	35.15
2018	44.88	57.26	2.78	3.26	6.04	28.35	19.66	29.13	18.85	48.36	26.77	23.08	19.65	15.61	35.26
2019	43.65	59.48	2.57	3.23	5.80	29.37	18.10	29.13	16.54	45.67	26.98	22.42	19.54	14.94	34.48
2020	42.73	60.00	2.25	2.87	5.12	30.91	18.00	31.19	16.51	47.71	26.36	22.00	17.58	13.33	30.91
2021	42.33	60.00	2.52	3.26	5.78	29.20	18.40	31.01	17.83	48.84	28.47	21.60	19.60	13.57	33.17

-المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجداول (19) و(21).

مؤشر الانكشاف لكل عضو = (صادرات العضو الى NAFTA+ واردات العضو من NAFTA) ÷ GDP للعضو×100

من الجدول (22) يتبين أن نسبة مساهمة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى صادرات دول النافتا شهدت ارتفاعاً وبشكل مستمر للمدة(2005- 2009) بما يقارب (39.76% - 44.16%)، أما في عام 2010 فشهدت انخفاضاً بمقدار(42.71%) ، وكذلك شهدت المدة (2011 - 2013) ارتفاعاً بمقدار(43.64% - 44.54%) ، أما عام 2014 فقد شهد انخفاضاً بمقدار(44.00%) ، أما المدة (2015 - 2016) فقد شهدت ارتفاعاً بمقدار (44.83% - 45.04%) ، أما عام 2017 فشهد انخفاضاً بمقدار(44.17%) ، أما عام 2018 شهد ارتفاعاً بمقدار(44.88%) ،أما المدة (2019 - 2021) شهدت انخفاضاً بمقدار(43.65% - 42.33%) .

أما نسبة مساهمة واردات الولايات المتحدة الأمريكية إلى واردات دول النافتا فشهدت انخفاضاً وبشكل مستمر للمدة(2005- 2007) بمقدار (60.26% - 58.89%)، أما عام 2008 فقد شهد ارتفاعاً بمقدار (58.95%) ، أما المدة (2009 - 2011) فشهدت انخفاضاً بمقدار(57.75% - 56.86%) ، أما عام 2012 فشهد ارتفاعاً بمقدار(57.01%)، عام 2013 فقد شهد انخفاضاً بمقدار(56.88%) وكذلك وشهدت المدة (2014 - 2016) ارتفاعاً بمقدار(57.02% - 57.43%) ، أما المدة (2017 - 2018) فقد شهدت انخفاضاً بمقدار (57.41% - 57.26%)، أما المدة (2019 - 2021) شهدت ارتفاعاً بمقدار(59.48% - 60.00%) .

أما نسبة مساهمة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي (GDP) فشهدت ارتفاعاً وبشكل مستمر للمدة(2005- 2008) بما يقارب (2.53% - 2.78%)، وفي عام 2009 فقد شهدت انخفاضاً بمقدار(2.35%) ، وكذلك شهدت المدة (2010 - 2013) ارتفاعاً بمقدار(2.72% - 3.15%) ، أما المدة (2014 - 2016) فقد شهدت انخفاضاً بمقدار (3.13% - 2.67%) ، وكذلك شهدت المدة (2017 - 2018) ارتفاعاً بمقدار(2.72% - 2.78%) ، أما المدة (2019 - 2020) فقد شهدت انخفاضاً بمقدار(2.57% - 2.25%) ، أما عام 2021 فشهد ارتفاعاً بمقدار(2.52%) . أما نسبة مساهمة واردات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي (GDP) فشهد انخفاضاً وارتفاعاً للمدة (2005- 2008) بما يقارب (3.60% - 3.79%) ، أما المدة (2009 - 2011) فشهدت انخفاضاً بمقدار(57.75% - 56.86%) ، وكذلك شهدت المدة (2012 - 2016) ارتفاعاً وانخفاضاً بمقدار(3.75% - 3.10%) ، أما المدة (2017 - 2021) فشهدت ارتفاعاً وانخفاضاً بمقدار (3.18% - 3.26%) ، وبالنسبة لمؤشر الانكشاف التجاري للولايات المتحدة فشهد تطوراً نحو الانخفاض خلال المدة نفسها بمقدار (6.13% - 5.78%) وهذا يعني انخفاض درجة الاندماج مع دول النافتا . وقد حصلت فترات من الانخفاض للأسباب السياسية والاقتصادية التي أثرت على نمو التجارة ، وأخيراً يتبين أن نسبه العجز في الميزان التجاري الأمريكي هي السمة الواضحة لجميع سنوات البحث أي أن واردات الولايات المتحدة الأمريكية هي اكبر من صادراتها إلى دول النافتا بسبب رخص السلع المكسيكية والكندية بالمقارنة بالسلع المحلية. فضلاً عن ان ذلك يعكس أيضاً مستوى اعلى من الرفاهية وارتفاع في الدخول الحقيقية .

وفيما يتعلق بتجارة المكسيك يتبن أن نسبة مساهمة صادرات المكسيك إلى صادرات دول النافتا قد شهدت ارتفاعاً وبشكل مستمر للمدة(2005- 2007) بما يقارب (22.89% - 24.21%)، أما عام 2008 فشهد

انخفاضاً بمقدار(23.76%) ، وكذلك شهدت المدة (2009 - 2010) ارتفاعاً بمقدار(24.67% - 26.04%) ، أما المدة (2011 - 2013) فشهدت انخفاضاً وارتفاعاً بمقدار (25.45% - 26.05%) ، أما المدة (2014 - 2020) فشهدت ارتفاعاً مستمراً بمقدار(26.40% - 30.91%) أما عام 2021 فشهد انخفاضاً بمقدار (29.20%) ، أما نسبة مساهمة واردات المكسيك إلى واردات دول النافتا فشهدت ارتفاعاً وبشكل مستمر للمدة(2005- 2012) بما يقارب (15.38% - 18.69%) ، أما المدة (2013 - 2015) شهدت انخفاضاً وارتفاعاً بمقدار(18.35% - 19.05%) ، أما المدة (2016 - 2018) فشهدت انخفاضاً وارتفاعاً بمقدار (18.81% - 19.66%)، أما المدة (2019 - 2021) فقد شهدت انخفاضاً وارتفاعاً بمقدار(18.10% - 18.40%) . أما نسبة مساهمة صادرات المكسيك إلى الناتج المحلي الإجمالي المكسيكي (GDP) فشهدت ارتفاعاً وانخفاضاً للمدة(2005- 2009) بمقدار (21.59% - 21.11%) ، وكذلك شهدت المدة (2010 - 2017) ارتفاعاً بمقدار(23.58% - 29.51%) بأستثناء عام 2012 شهد انخفاضاً وصل الى (24.41%) ، أما المدة (2018 - 2021) شهدت انخفاضاً وارتفاعاً بمقدار(29.13% - 31.01%). أما نسبة مساهمة واردات المكسيك إلى الناتج المحلي الإجمالي المكسيكي (GDP) شهدت ارتفاعاً وانخفاضاً للمدة (2005- 2009) بمقدار (13.64% - 13.33%) ، أما المدة (2010 - 2018) فشهدت ارتفاعاً بمقدار(15.09% - 18.85%) بأستثناء عام 2013 شهد انخفاضاً وصل الى (15.75%)، أما المدة (2019 - 2021) فشهدت انخفاضاً وارتفاعاً بمقدار (16.54% - 17.83%) . وبالنسبة لمؤشر الانكشاف التجاري للمكسيك شهد تطوراً نحو الارتفاع خلال المدة نفسها بمقدار (35.23% - 48.84%) وهذا يعني زيادة درجة الاندماج مع دول النافتا. وأخيراً يتبين أن نسبة الصادرات الى إجمالي صادرات النافتا وكذلك الى (GDP) اكبر من نسبة الواردات في جميع سنوات البحث مما يدل الى استفادة المكسيك من اتفاقية النافتا في تصريف بضائعها الى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا مستفيدة من مزايا الأنضمام للمنظمة وأزاله القيود أمام تجارتها الخارجية.

وكذلك بالنسبة لتجارة كندا يتبين أن نسبة مساهمة صادرات كندا إلى صادرات دول النافتا شهدت انخفاضاً كبيراً وارتفاعاً طفيفاً وبشكل مستمر للمدة(2005- 2021) بما يقارب (37.35% - 28.47%) . أما نسبة مساهمة واردات كندا إلى واردات دول النافتا فشهدت ارتفاعاً للمدة(2005- 2009) بمقدار (24.36% - 25.35%) بأستثناء عام 2008 شهد انخفاضاً وصل (24.21%) متأثراً بأزمة الرهن العقاري ، أما المدة (2010 - 2021) فشهدت انخفاضاً بمقدار(24.72% - 21.60%) بأستثناء عام 2013 شهد ارتفاعاً وصل الى (24.77%) . أما نسبة مساهمة صادرات كندا إلى الناتج المحلي الإجمالي الكندي (GDP) فشهدت انخفاضاً للمدة(2005- 2009) بما يقارب (26.50% - 17.52%)، أما عام 2009 فقد شهد انخفاضاً بمقدار(2.35%) ، وكذلك شهدت المدة (2010 - 2017) ارتفاعاً وانخفاضاً بمقدار(18.52% - 20%) ، أما المدة (2018 - 2021) فشهدت انخفاضاً بمقدار(19.65% - 19.60%). أما نسبة مساهمة واردات كندا إلى الناتج المحلي الإجمالي الكندي (GDP) شهدت انخفاضاً للمدة (2005- 2009) بمقدار (16.24% - 13.14%) ، أما المدة (2010 - 2015) فشهدت ارتفاعاً بمقدار(13.58% - 16.03%) ، أما المدة (2016 -

2021) فقد شهدت انخفاضاً وارتفاعاً بمقدار (15.69% - 13.57%) . وبالنسبة لمؤشر الانكشاف التجاري لكندا فقد شهد تطوراً نحو الانخفاض خلال المدة نفسها بمقدار (42.74% - 33.17%) وهذا يعني انخفاض درجة الاندماج مع دول النافتا ، وأخيراً يتبين أن نسبة الصادرات اكبر من نسبة الواردات في جميع سنوات البحث مما يدل الى استفادة كندا من مزايا الأنضمام لاتفاقية النافتا وأزاله القيود أمام تجارتها الخارجية في تصريف بضائعها الى الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك ، وقد حصلت بعض فترات الارتفاع والهبوط في أجمالي التجارة خلال مدة الدراسة بالنسبة لكندا، نتيجة للأسباب العالمية (السياسية والاقتصادية) التي ذكرناها سابقاً .

ومن خلال الشكل (9) و(10) الذين يوضحان تجارة النافتا البينية

الشكل(9)

تطور نسبة صادرات دول النافتا البينية

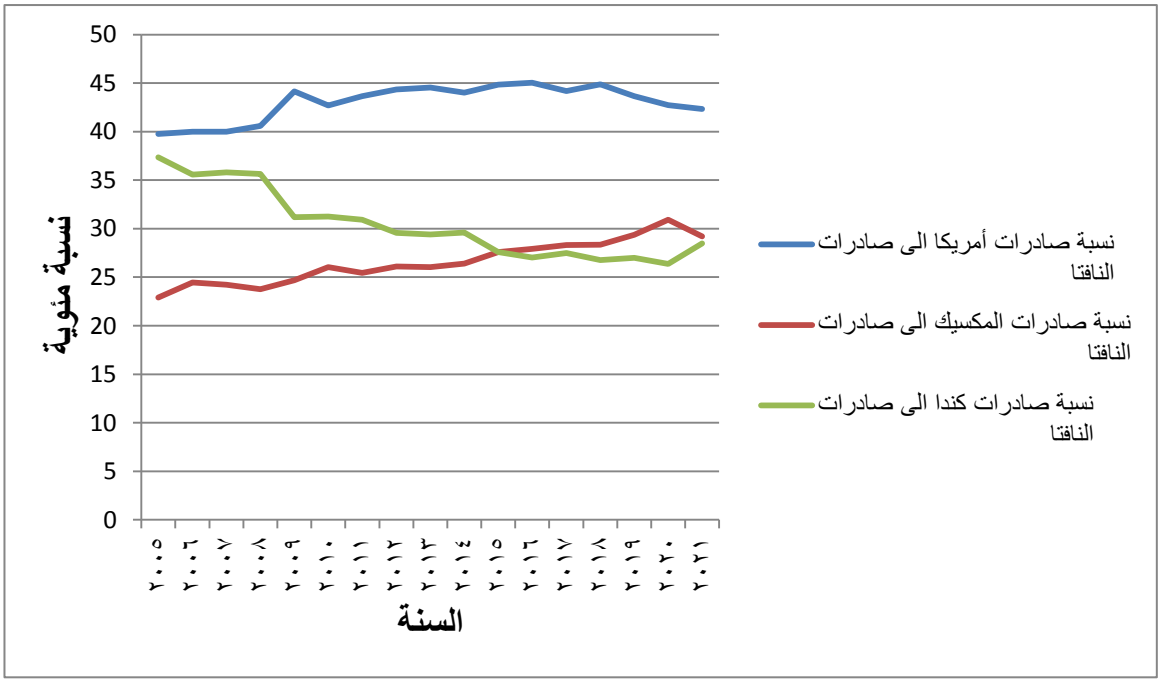

- المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (22)

ومن خلال الشكل (9) الذي يوضح نسبة صادرات دول النافتا البينية ، إذ يتضح ان اتجاه صادرات الولايات المتحدة الأمريكية وبشكل عام نحو الارتفاع وهذا يعني قوة اندماجها تجاه هذا التكتل ، وكذلك بالنسبة للمكسيك إذ ان اتجاه صادراتها نحو الارتفاع مما يعني انفتاح تجارة المكسيك تجاه هذا التكتل في تصريف بضائعها ، وفيما يتعلق بصادرات كندا تجاه النافتا فقد اتجهت نحو الانخفاض ويعود ذلك الى التوتر التجاري بين كندا والولايات المتحدة بسبب فرض الضرائب على تجارة الخشب الكندي واللبن الأمريكي .

الشكل(10)

تطور نسبة واردات دول النافتا البينية

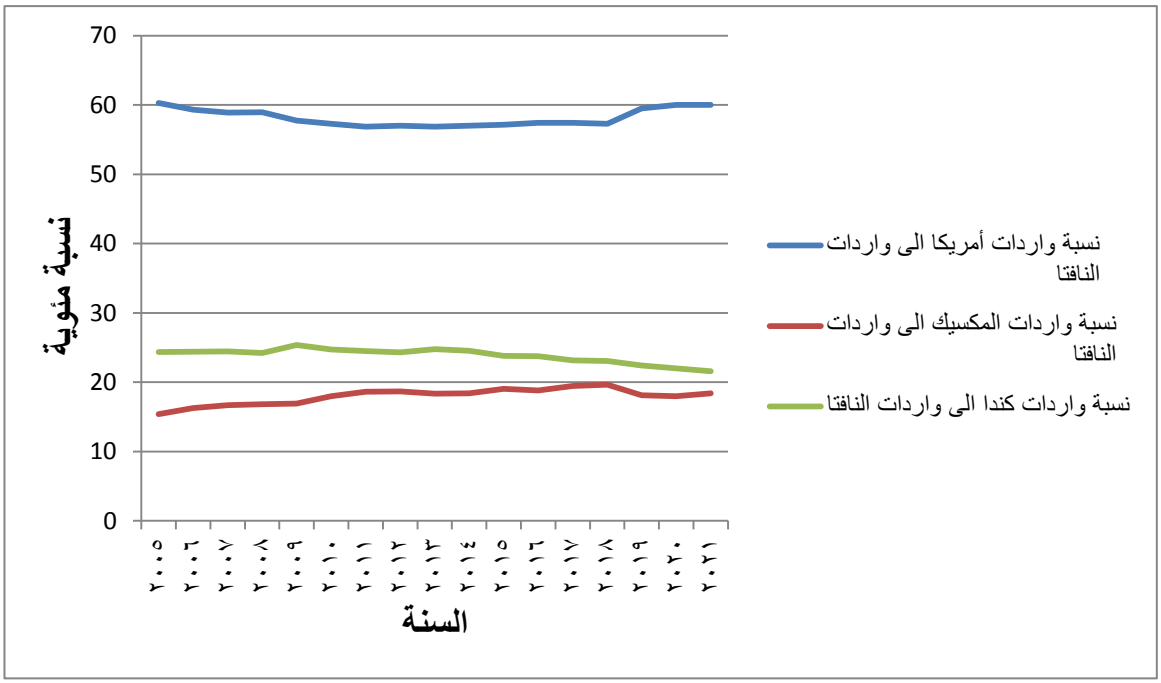

- المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (22)

ومن خلال الشكل (10) الذي يوضح نسبة واردات دول النافتا البينية ، فأن اتجاه واردات الولايات المتحدة الأمريكية وبشكل عام نحو الارتفاع وهذا يعني قوة واندماجها تجاه هذا التكتل ، وكذلك بالنسبة للمكسيك إذ ان اتجاه وارداتها نحو الارتفاع مما يعني انفتاح تجارة المكسيك تجاه هذا التكتل في تصريف بضائعها ، وفيما يتعلق بواردات كندا تجاه النافتا يتضح اتجاهها نحو الانخفاض ويعود ذلك الى التوتر التجاري بين كندا والولايات المتحدة بسبب فرض الضرائب على تجارة الخشب الكندي واللبن الأمريكي .

الفصل الثالث

العراق ومنظمة التجارة العالمية وفرص التكامل التجاري الإقليمي

تمهيد

لقد عانى الاقتصاد العراقي من متغيرات داخلية ودولية كثيرة ، ففي بدايه السبعينات من القرن الماضي وبعد تأميم النفط وارتفاع اسعاره حصلت طفرات نوعية في تطور القطاعات الاقتصادية المختلفه ووضعت خطط ستراتيجيه للاستثمار والتنمية الاقتصاديه ولكنها تلاشت بسرعة بعد ان تم توجيه جميع موارد الاقتصاد المادية والبشرية نحو الحرب العراقيه الايرانيه من عام 1980 - 1988 ، والتي أدّت الى ازدياد مديونية العراق الخارجية وانخفاض قيمه عملته الوطنية نتيجة انخفاض إنتاج وبيع النفط ومن ثم اللجوء الى ضخ العملة الوطنية بدون غطاء .

وقد ازداد الأمر سوءاً بعد احتلال العراق للكويت وتطبيق قرارات الامم المتحدة ومجلس الأمن بالحصار الاقتصادي الذي شمل كل مرافق الحياة العلمية والطبية والغذائية ، وبدأت حرب الخليج الثانية عن طريق دول التحالف الدولي لأخراج القوات العراقية من الكويت وتدمير البنى التحتية للأقتصاد العراقي من طرق وجسور و مصانع و مؤسسات علمية إضافة للخسائر البشرية بالارواح والمعدات العسكرية.

وبعد كل ذلك تم اللجوء الى فرق التفتيش الدوليه بحجة وجود أسلحة الدمار الشامل لدى العراق تمهيداً لضرب العراق مجدداً واحتلاله بعد ان وضع العراق تحت بنود الفصل السابع للعقوبات الدولية ، وفي عام 2003 تم احتلال العراق واسقاط نظامه السياسي وتحول بذلك الاقتصاد العراقي من نظام شمولي تحت سيطرة مركزية للدولة في جميع مفاصل الحياه إلى نظام ديمقراطي يعتمد سياسة اقتصاد السوق والقيام باعمار ما دمرته الحرب الخارجية والداخلية .

ومن ذلك يتضح لنا ان الاقتصاد العراقى هو اقتصاد وحيد الجانب يعتمد على قطاع واحد هو القطاع النفطي بنسبة (99%) من الناتج المحلي الاجمالي للعراق في تمويل ميزانية الدولة ، وهذا يعنى ان هناك اختلالاً هيكلياً في بنية الاقتصاد العراقي ، مما يعني ضرورة التوجه بوضع الخطط اللازمة لتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة والتجارة والخدمات وتسديد ما بذمة العراق من ديون خارجية والقضاء على الفساد المالي والاداري والانظمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO) وكذلك الانظمام الى التكاملات التجارية الأقليمية مع الدول المجاورة ، وسنتناول هذه المواضيع بالتفصيل في هذا الفصل .

المبحث الأول

نظرة عامة عن طبيعة الاقتصاد العراقي

أن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على إنتاج وتصدير النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وفي تمويل الميزانية العامة ومصدر للعملة الأجنبية ، ومن ثم فإن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد أحادي الجانب ويعاني من اختلالات هيكلية كبيرة في ظل الغياب شبه الكامل لقطاعات أخرى مثل الصناعة والزراعة والتجارة ، وبهذا المعنى فهو اقتصاد مكشوف للخارج ويتأثر بالتقلبات الاقتصادية الدولية.

المطلب الأول: تحليل التركيب الهيكلي للاقتصاد العراقي

يتكون الاقتصاد العراقي من مجموعة من القطاعات الاقتصادية الأساسية وهي كما يأتي:

أولاً: القطاع النفطي

يعد قطاع النفط القطاع الرئيسي والأساسي للأقتصاد العراقي ولسنوات طويلة ، وذلك لكونه يمتلك احتياطيات نفطية بلغت (145.02) مليار برميل ، وتشكل نسبة (11.7%) من احتياطيات العالم النفطية ، ويحتل المرتبة الرابعة بين الاحتياطيات العالمية بعد فنزويلا والسعودية وايران لسنة 2022[1] . وعالميا يتوقع البعض أن يتجاوز احتياطي النفط العراقي احتياطيات دول الخليج العربي ، إذا تمت عمليات البحث والتنقيب في الأراضي العراقية التي لم تخضع لأي مسح جيولوجي كامل ، بواسطة التقنيات الحديثة التي أدخلت من الشركات والامتيازات التي منحت لها بموجب جولات التراخيص بالبحث والتنقيب والتصدير ومد خطوط الانابيب للتصدير وبناء الموانئ وعقود الإنتاج والتوزيع[2].

وداخليا يحتوي العراق على 73 حقلا نفطيا ، ويتراوح عدد الآبار المنتجة بين (1500) و (1700) ، ومن المتوقع أن تصل هذه الآبار إلى مستوى (100) ألف بئر بعد الانتهاء من عمليات الاستكشاف ، وتمثل الحقول الجنوبية الواقعة في المنطقة الجنوبية من البصرة وميسان العمود الفقري للإنتاج والاحتياطيات العراقية ، إذ تضم هذه الحقول حالياً (75%) من احتياطي النفط العراقي[3]. ومن خلال الجدول (23) نلاحظ ان مساهمة القطاع النفطي الى الناتج المحلي الإجمالي شهد تذبذب بين الانخفاض والارتفاع خلال المدة (2005 -2021) بمقدار (81.7% - 44.2%) ويعود سبب ذلك الى انخفاض أسعار النفط عالمياً واعتماد تكوين الناتج المحلي الإجمالي على الاقطاعات الأخرى.

ثانياً: القطاع الزراعي

يحتل القطاع الزراعي مكانة متميزة بين قطاعات الإنتاج الرئيسة منذ مدة زمنية بعيدة في العراق لتأمين الأمن الغذائي للبلاد وتصدير الفائض للخارج وأهميته في تنمية الاقتصاد الوطني ، وكذلك وجود الموارد

(1) النشرة الإحصائية السنوية للدول المصدرة للنفط (أوبك) ، 2022

(2) عبدالرزاق فارس ، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 363 ، بيروت ، 2009 ، ص61 - 62

(3) عبد علي المعموري ومالك دحام الجميلي ، النفط والاحتلال في العراق ، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت ،2011 ، ص85

الطبيعية والمادية والبشرية المتاحة ، كالأراضي الصالحة للزراعة ، والمناخ المتنوع والملائم ، والمياه الصالحة للري بواسطة نهري دجلة والفرات وروافدهما ، فضلا عن توافر الموارد المالية والبشرية والعلمية في الوقت الراهن ، وهي عوامل أساسية توفر فرصا كبيرة للتنمية وتطوير القطاع الزراعي[1] .

ويتكون الإنتاج الزراعي من المنتجات النباتية والحيوانية :

1- الإنتاج النباتي

يمكن تصنيف الإنتاج النباتي بحسب موسم الإنتاج إلى محاصيل شتوية وصيفية ، والمحاصيل الشتوية كالقمح والشعير والعدس والكتان والهرطمان والبقوليات والحمص والبصل الجاف ، وأهم هذه المحاصيل القمح والشعير التي تعد محاصيل استراتيجية لتأمين الأمن الغذائي للسكان والأعلاف للحيوانات ، إذ تزرع في مساحات واسعة وأكثر المنتجات كمية ، إذ تبلغ مساحة ما يزرع من هذين المحصولين بما يزيد عن (75%) من إجمالي المساحة المزروعة. ويعود سبب التوسع في زراعة هذين المحصولين إلى استخدام الآلات والمكائن الزراعية الحديثة في المنطقة الشمالية في السهول الممطرة في محافظتي نينوى وأربيل . أما المحاصيل الحقلية الصيفية فتتكون من الأرز والقطن والسمسم والذرة البيضاء والذرة الصفراء والدخن واللوبيا والفستق وعباد الشمس والتبغ ، ويعد الأرز من المحاصيل المهمة في المنطقة المروية ، والتبغ من المحاصيل المهمة في المنطقة الشمالية أما المساحة المزروعة بالمحاصيل الصيفية في البلاد فهي صغيرة نسبيًا بسبب نقص المياه في الصيف على الرغم من أن الأرز هو محصول غذائي مهم ، إلا أنه لا يزال ينتج على نطاق صغير نسبيًا مقارنة بإنتاج القمح والشعير[2].

2- الإنتاج الحيواني

لا يخفى على أحد أن الثروة الحيوانية لها أهمية كبيرة كأحد ركائز الإنتاج الزراعي في العراق ، إذ يقف الإنتاج الحيواني جنباً إلى جنب مع الإنتاج النباتي لمساهمته الفعالة في الناتج القومي السنوي للبلاد ، مما لاشك فيه أن الثروة الحيوانية هي المصدر الرئيسي للعديد من المنتجات الهامة المرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بحياة السكان فهي مصدر اللحوم الحمراء والبيضاء والبيض والجلود والصوف والحليب ومشتقاته وغيرها من المنتجات[3]. ومن خلال الجدول (23) نلاحظ ان مساهمة القطاع الزراعي الى الناتج المحلي الإجمالي شهد تذبذب بين الانخفاض والارتفاع خلال المدة (2005 -2021) بمقدار (9.5% - 5.1%) ، ويعود ذلك الانخفاض في مساهمة القطاع الزراعي الى الناتج المحلي الإجمالي الى عدم استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة وترك أغلب الفلاحين مناطقهم الزراعية بسبب قلة المياه والتصحر ، ودخول البلد في الحروب مع تنظيم القاعدة وداعش الإرهابي .

(1) فاضل جواد دهش ، الأثار المترتبة عن انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية على مستقبل القطاع الزراعي ، مطبعة العزة ، بغداد ، 2010 ، ص76

(2) أسامة كاظم العكيلي واكد سعدون بشار ، قياس نمو إنتاجية الموارد في القطاع الزراعي العراقي للمدة (1970 - 2010) ، المؤتمر العلمي الثاني لكلية الزراعة ، جامعة كربلاء ، 2012 ، ص 15

(3) كاظم شنته سعد وأياد عبد علي الشمري ، قطاع الزراعة في العراق ، ط1، مطبعة الساقي، بغداد ، 2017 ، ص 310

ثالثاً: القطاع الصناعي

تعد الصناعة من أقدم الحرف التي يمارسها الإنسان ، ومن هذا المنطلق تتمتع الصناعة في مختلف دول العالم بأهمية كبيرة ومكانة متميزة في التقدم الاقتصادي في الوقت الحاضر ، كما جاء تطور الدول المتقدمة نتيجة التطور الصناعي ، وعلى هذا الأساس سميت بالدول الصناعية المتقدمة ، وتم ذلك من خلال وضع استراتيجيات ناجحة للصناعة . أما القطاع الصناعي في العراق فهو يعاني من ترهل وتهالك وتقادم معدات الإنتاج ، وجاء هذا التخلف الصناعي نتيجة للاستراتيجيات الفاشلة التي طبقت خلال المدة الماضية بسبب الحروب والفساد الإداري والمالي والإرهاب[1]. ورغم أن بعض المصانع العراقية بدأت في إعادة تأهيل أوضاعها واستعادة نشاطها نهاية عام 2007 ، بعد انخفاض ملموس في وتيرة العنف ، إلا أنها وجدت نفسها تواجه العديد من الصعوبات والعقبات. فضلاً عن ندرة الطاقة الكهربائية والانقطاع المتكرر ، والتضخم النقدي السريع ، وارتفاع مستوى أجور العمال وأجور الخدمات والمستلزمات اللازمة للإنتاج ، وعدم وجود جميع أشكال الدعم والرعاية من الجهات الحكومية ، فقد واجهوا مشكلة فتح السوق على نطاق واسع وبطريقة غير منضبطة لأنواع مختلفة من السلع التي لا تخضع للرقابة الصحية ولا تتمتع بالجودة ولا تخضع للرسوم الجمركية ، وتباع العديد من السلع حتى دون مستوى تكاليف الإنتاج الحقيقية ، مما يشير إلى وجود حالات إغراق تهدد مستقبل العديد من المصانع بإغلاقها ، وبالفعل أغلقت العديد من المصانع أبوابها وتوقفت عن الإنتاج ، فيما تواصل بعض المصانع الإنتاج بصعوبة كبيرة وبنسب منخفضة لطاقاتها الإنتاجية ، مما ينعكس على تكاليف إنتاجها وأرباحها وبالأتي صعوبة استمرارها[2].

وهنالك عدة أنواع للصناعة في العراق بحسب النشاط الصناعي وتتكون[3]:

1- صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ: وتشمل صناعة الألبان وطحن الحبوب وصناعة البسكويت والمعكرونة والمعجنات والمشروبات الغازية والتعليب وتصنيع السجائر والتبغ .

2- صناعات النسيج والملابس والجلود: وتشمل صناعة المنسوجات والسجاد والملابس الجاهزة والجوارب والملابس الداخلية والأحذية.

3- المنتجات الخشبية وصناعة الأثاث: وتشمل تقطيع الأخشاب ونشرها ، وتصنيع المستلزمات الخشبية ، وتجارة الأخشاب والأثاث والدوشمة.

4- صناعات الورق والطباعة: وتشمل صناعة الورق وعجينته ، وتصنيع عبوات وصناديق الكرتون والأكياس الورقية ، وكذلك أعمال الطباعة وما يتصل بها.

---

(1) ناجي ساري فارس ، واقع وأفاق القطاع الصناعي في العراق ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، جامعة البصرة ، المجلد 34 ، العدد 36 ، حزيران 2018 ، ص 105

(2) مدحت كاظم القريشي ، تأثيرات انضمام العرق لمنظمة التجارة العالمية على الصناعة العراقية وعلى الاقتصاد الوطني ، مجلة المنصور ، العدد 14 ، 2010 ، ص 6

(3) كريم عبيس حسان ، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في العراق للمدة (2003 - 2013) ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 18 ، العدد 3 ، 2016 ، ص 187

5- الصناعات الكيمياوية مثل صناعة الأسمدة والمبيدات والأصباغ والمنظفات والمنتجات البلاستيكية والمطاطية وتصفية النفط .

6- الصناعات الإنشائية: وتشمل صناعات البناء وصناعة الإسمنت والطابوق والجص ومنتجات الكونكريت والكاشي ومنتجات الزجاج.

7- الصناعات المعدنية الأساسية: مثل الحديد والصلب والمسبوكات والألمنيوم.

8- صناعة المنتجات المعدنية: كالآلات والمعدات الكهربائية وملحقاتها.

9- الصناعات الأخرى: وتشمل صناعة الألعاب والمعدات الرياضية والآلات الموسيقية والحلي والمجوهرات والصناعات التقليدية.

ومن خلال الجدول (23) نلاحظ ان مساهمة القطاع الصناعي الى الناتج المحلي الإجمالي شهد تذبذب بين الانخفاض والارتفاع خلال المدة (2005 -2021) بمقدار (1.9% - 1.8%) ويعود سبب ذلك الانخفاض الى تقادم المنشات الصناعية وتدمير اغلبها عند دخول العراق في الحرب مع الولايات المتحدة عام 2003 ، وكذلك مع تنظيم القاعدة وداعش الإرهابي الذي أدى الى خروج اغلب الصناعات المحلية عن الخدمة والذي أدى بدوره الى دخول السلع المستوردة بدون سيطرة عليها لحماية المنتج المحلي .

رابعاً: قطاع الخدمات

شهد قطاع الخدمات في العراق تراجعا كبيرا ، بخاصة بعد العدوان الأمريكي عام 1991 ، وتلاه غزو أمريكا عام 2003 ، والتدمير الكامل للبنى التحتية التي خلفتها ورائها ، وحتى مع تعاقب الحكومات المنتخبة على إدارة الدولة ، لم يشهد قطاع الخدمات للمشاريع الاستراتيجية الحيوية التي تساعده على الوقوف من جديد ، ليكون الركيزة الأساسية في تقدم البلاد وتنميته[1]. ويتكون قطاع الخدمات على مجموعة من الأنشطة الخدمية وهي (نشاط الماء والكهرباء ، نشاط البناء والتشييد ، نشاط النقل والاتصالات والخزن ، نشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق والسياحة ، نشاط المال والتأمين والعقارات ، نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية)[2].

ومن خلال الجدول (23) نلاحظ ان مساهمة القطاع الخدمي الى الناتج المحلي الإجمالي شهد تذبذب بين الانخفاض والارتفاع خلال المدة (2005 -2021) بمقدار (6.9% - 48.9%) ويعود سبب ذلك التذبذب الى ضعف مستويات التعليم والبحث والتطوير والبنى التحتية للمعلومات ومدى تطبيق التشريعات والقوانين التي تساهم في تنمية وتطوير هذا القطاع المهم ، وكذلك دخول العراق في الحرب مع الولايات المتحدة عام 2003 ، وكذلك مع تنظيم القاعدة وداعش الإرهابي الذي أدى الى تقف اغلب القطاعات المحلية عن الخدمة . ومن الجدول (23) يبين تطور نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2005 - 2021) :

(1) وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ،الحسابات القومية ،2015

(2) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2020

جدول (23)

القطاعات الاقتصادية ومساهمتها الى الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (2005-2021) (مليون دولار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي GDP بالأسعار الجارية	ناتج قطاع النفط	مساهمة القطاع النفطي الى GDP (%)	ناتج قطاع الزراعة	مساهمة القطاع الزراعي الى GDP (%)	ناتج قطاع الصناعة	مساهمة القطاع الصناعي الى GDP (%)	ناتج قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى	مساهمة قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى الى GDP(%)
2005	49,921	40,835.38	81.8	4,742.50	9.5	948.50	1.9	3,444.55	6.9
2006	65,158.8	49,976.8	76.7	6,059.77	9.3	1,303.18	2.0	7,819.06	12.0
2007	88,037.8	58,897.29	66.9	5,458.34	6.2	1,848.79	2.1	21,833.37	24.8
2008	130,204	85,934.64	66.0	5,598.77	4.3	2,343.67	1.8	36,326.92	27.9
2009	111,660.9	54,043.88	48.4	6,029.69	5.4	3,238.17	2.9	48,349.17	43.3
2010	138,516.7	71,474.62	51.6	8,449.52	6.1	3,739.95	2.7	54,852.61	39.6
2011	185,749.7	120,551.6	64.9	8,544.49	4.6	4,086.49	2.2	52,567.17	28.3
2012	218,032.2	128,639	59.0	10,465.55	4.8	4,360.64	2.0	74,567.01	34.2
2013	234,637.7	130,458.6	55.6	12,670.44	5.4	7,508.41	3.2	84,000.30	35.8
2014	228,490.9	121,785.6	53.3	12,795.49	5.6	7,540.2	3.3	86,369.56	37.8
2015	171,136	65,545.09	38.3	7,701.12	4.5	6,503.17	3.8	91,386.62	53.4
2016	172,478.7	56,400.53	32.7	6,726.67	3.9	3,967.01	2.3	105,384.49	61.1
2017	191,197.3	72,272.58	37.8	6,500.71	3.4	4,397.54	2.3	108,026.47	56.5
2018	227,511.7	107,158	47.1	6,825.35	3.0	4,095.21	1.8	109,433.13	48.1
2019	233,636.1	109,809	47.0	9,579.08	4.1	5,139.99	2.2	109,108.06	46.7
2020	185,929.6	63,959.78	34.4	11,713.56	6.3	5,206.03	2.8	105,050.22	56.5
2021	207,889.3	91,887.07	44.2	10,602.35	5.1	3,742.01	1.8	101,657.87	48.9

- المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على إحصائيات:

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات الإحصائية للسنوات (2005 - 2022)

- صندوق النقد العربي وأخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2006 - 2022)

المطلب الثاني: تحليل هيكل تجارة العراق الخارجية

أولاً: تجارة العراق الخارجية ومساهمتها الى الناتج المحلي الإجمالي

إن تحليل التجارة الخارجية لأي بلد هو انعكاس لاقتصاده الوطني على أساس مستوى ودرجة تطوره وارتباطه بالاقتصاديات العالمية ، لذلك تركز معظم الدول على دراسة تحليل التجارة الدولية لمعرفة مدى مساهمتها في الأنشطة الدولية ، وتحديد حالة صادراتها ووارداتها مع الدول الأخرى[1] ، وهذا يعني أن التجارة الخارجية مهمة في تحقيق النمو الاقتصادي ، فهي تعد من أهم شروط جذب الاستثمار الأجنبي ، والمهمة الأساسية لأي عملية تنموية هي تحرير القوى المنتجة وتطوير النظام الإنتاجي من خلال استبدال الأساليب القديمة بأكثر طرق الإنتاج فاعلية[2] ، وإذ ان حالة الاقتصاد العراقي مثل باقي اقتصادات الدول النامية المنفتحة على العالم الخارجي لخصائصه الاقتصادية والجغرافية إذ يمثل النفط الجزء الأكبر من صادراته المحلية وهو أيضا الممول الأول في عوائدها وناتجها المحلي الإجمالي ، إذ أن مجموع ما تحصل عليه من السلع الاستهلاكية والاستثمارية والرأسمالية هو من عائداتها النفطية ، فلا يمكننا أن نتجاهل أن الاقتصاد العراقي ، كغيره من

(1) عبدالرؤوف رهبان ، جغرافية التجارة الدولية ، منشورات جامعة دمشق ، كلية الاداب والعلوم الإنسانية ، 2004 ، ص 15
(2) محمد سيد عابد ، التجارة الدولية ، الإسكندرية ، مطبعة ومكتبة الإشعاع ، 2001 ، ص 118

الدول النفطية النامية ، يحتل أهمية كبيرة في التجارة الخارجية بشكل عام والإيرادات من النفط بشكل خاص[1]. ومن هنا يحتاج العراق لتفعيل أنشطته التجارية من أجل مساهمتها في تقدم واقعه الاقتصادي. ومن خلال الجدول (24) سوف نبين الصادرات والواردات العراقية و مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي:

جدول (24)

هيكل التجارة والناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (2005-2021) (مليون دولار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي GDP بالأسعار الجارية	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	نسبة الصادرات الى GDP	نسبة الواردات الى GDP	معدل الانكشاف التجاري
2005	49,921	23,697	23,532	47.47	47.14	94.61
2006	65,158.8	30,529	22,009	46.85	33.78	80.63
2007	88,037.8	39,587	19,556	44.97	22.21	67.18
2008	130,204	63,726	35,012	48.94	26.89	75.83
2009	111,660.9	39,430	41,512	35.31	37.18	72.49
2010	138,516.7	51,764	43,915	37.37	31.70	69.07
2011	185,749.7	79,681	47,803	42.90	25.74	68.63
2012	218,032.2	94,209	59,006	43.21	27.06	70.27
2013	234,637.7	89,768	59,349	38.26	25.29	63.55
2014	228,490.9	85,369	58,602	37.36	25.65	63.01
2015	171,136	51,328	48,010	29.99	28.05	58.05
2016	172,478.7	41,298	34,208	23.94	19.83	43.78
2017	191,197.3	57,559	38,766	30.10	20.28	50.38
2018	227,511.7	86,360	45,736	37.96	20.10	58.06
2019	233,636.1	81,585	58,138	34.92	24.88	59.80
2020	185,929.6	46,829	48,150	25.19	25.90	51.08
2021	207,889.3	72,822	40,736	35.03	19.60	54.62

- المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على إحصائيات:

البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات الإحصائية للسنوات (2005 - 2022)

من البيانات الواردة في الجدول (24) يتبين ان نسبة الصادرات قد شهدت تراجعاً للمدة من (2005 - 2007) بمقدار (47.47% - 44.97%) نتيجة الصراعات الداخلية والأعمال الإرهابية ، وفي عام 2008 شهدت ارتفاعاً بمقدار (48.94%) بالتزامن مع زيادة أسعار النفط عالمياً مما أدى الى انتعاش الاقتصاد العراقي[2] . وفي عام 2009 فقد انخفضت بمقدار (35.31%) وان سبب الانخفاض يرجع الى أزمة الرهن العقاري التي أدت الى تراجع النشاط العالمي[3]. أما المدة (2010 - 2012) فقد شهدت ارتفاعاً بمقدار (37.37% – 43.21%)، ويرجع هذا الارتفاع الى زيادة أسعار النفط عالمياً ، أما المدة (2013 - 2016) فقد شهدت انخفاضاً بمقدار (38.26% - 23.94) ، ويعود سبب هذا الانخفاض الى تدهور الوضع الأمني والسياسي في البلد نتيجة دخول عصابات داعش الإرهابية وسيطرته على عدة محافظات والسيطرة على ابأر النفط وتهريب النفط خارج البلد ، وكذلك انخفاض أسعار النفط عالميا ، أما عامي (2017 - 2018) فشهدت

(1) محمد علي حميد ، الاقتصاد العراقي ثلاثة عقود من التنمية الوهمية ، مجلة جامعة كربلاء ، جامعة كربلاء ، كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، أذار ، 2007 ، ص 148

(2) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2008 ، ص 18

(3) مهدي سهر الجبوري وخضير عباس حسين ، تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات الدول النامية ، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع ، 2020 ، ص 151

ارتفاعاً بمقدار (30.10% - 37.96%) ، ويرجع سبب الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالمياً وزيادة الطلب عليه . أما عامي (2019 - 2020) فشهدا انخفاضاً بمقدار (34.92% - 25.19%) ،وان هذا الانخفاض سببه جائحة كورونا التي أدت الى توقف حركة الاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب على النفط وتوقف اغلب المشاريع الصناعية ودخول العالم في حالة حظر تام ، أما عام 2021 فقد شهد نمواً اقتصادياً بعد زوال جائحة كورونا وزيادة الطلب على النفط وارتفاع أسعاره مما أدى الى زيادة نسبة صادرات العراق الى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (35.03%) .

من الجدول (24) يتبين ان نسبة الواردات شهدت تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع للمدة من (2005 - 2021) بمقدار (47.14% - 19.60%) ، ويعود هذا التذبذب بسبب الظروف الاقتصادية والأمنية والسياسية التي يمر بها البلد ، وكذلك اعتماد السوق العراقي على اغلب السلع المستوردة في تلبية احتياجاته .

من الجدول (24) يتبين ان معدل الانكشاف التجاري شهدت تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع للمدة من (2005 - 2021) فبالنسبة لعام 2005 فكانت اعلى نسبة انكشاف على الخارج بمقدار (94.61%) ثم أخذت بالانخفاض والارتفاع بمستويات متقاربة وصولاً الى عام 2021 بمقدار(54.62%) ، وبذلك ان أي ارتفاع بمعدل الانكشاف التجاري يعني اعتماد اقتصاد البلد على الخارج ، إذ يتسبب في خروج العملة الصعبة للخارج ويؤدي الى البطالة والركود الاقتصادي . ويمكن توضيح مما سبق من خلال الشكل البياني (11).

الشكل (11)

تطور مساهمة التجارة الى الناتج المحلي الإجمالي العراقي

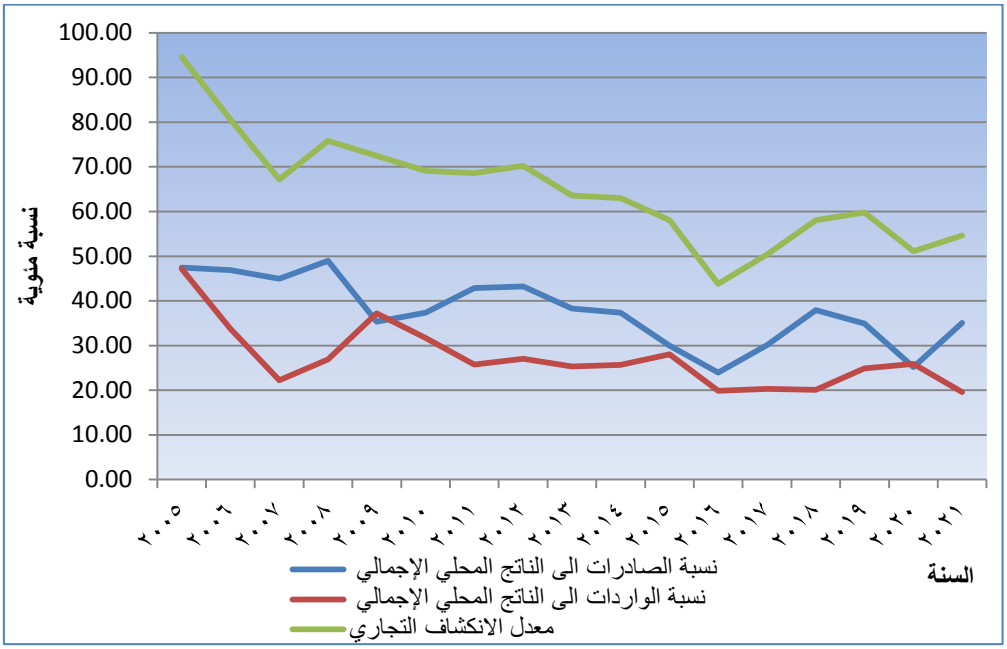

الشكل من اعداد الباحث اعتماداً على الجدول (24)

ومن خلال الشكل السابق الذي يظهر اتجاهاً عاماً نحو الانخفاض في نسبة صادرات وواردات الاقتصاد العراقي الى الناتج المحلي الإجمالي .

ثانياً: مساهمة صادرات قطاعات الاقتصاد العراقي الى إجمالي الصادرات

بعد توضيح أهمية القطاعات الاقتصادية للاقتصاد العراقي المساهمة في الصادرات الخارجية في المطلب السابق ، ومن خلال الجدول (25) سوف نبين هيكل الصادرات العراقية ومساهمة هذه القطاعات الى الصادرات الخارجية:

جدول (25)

هيكل الصادرات العراقي للمدة (2005-2021) (مليون دولار)

السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي الصادرات النفطية	إجمالي الصادرات الزراعية	إجمالي الصادرات الصناعية	نسبة الصادرات النفطية الى إجمالي الصادرات%	نسبة الصادرات الزراعية الى إجمالي الصادرات%	نسبة الصادرات الصناعية الى إجمالي الصادرات%
2005	23,697	23,578	60	59	99.50	0.25	0.25
2006	30,529	30,298	86	145	99.24	0.28	0.47
2007	39,587	39,270	119	198	99.20	0.30	0.50
2008	63,726	63,216	191	319	99.20	0.30	0.50
2009	39,430	39,134	110	186	99.25	0.28	0.47
2010	51,764	51,376	145	243	99.25	0.28	0.47
2011	79,681	79,083	223	375	99.25	0.28	0.47
2012	94,209	93,503	264	442	99.25	0.28	0.47
2013	89,768	89,095	251	422	99.25	0.28	0.47
2014	85,369	85,209	8	152	99.81	0.01	0.18
2015	51,328	51,313	4	11	99.97	0.01	0.02
2016	41,298	41,292	1	5	99.99	0.00	0.01
2017	57,559	57,489	28	42	99.88	0.05	0.07
2018	86,360	86,258	6	91	99.88	0.01	0.11
2019	81,585	81,412	16	157	99.79	0.02	0.19
2020	46,829	46,692	12	125	99.71	0.03	0.27
2021	72,822	72,603	22	197	99.70	0.03	0.27

- المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على إحصائيات: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات الإحصائية للسنوات (2005 - 2022) والجدول (24)

من البيانات الواردة في الجدول (25) يتبين أن صادرات النفط تشكل نسبة عالية من إجمالي الصادرات العراقية ، مما يشير ذلك إلى تراجع درجة التنويع في هيكل الصادرات إلى مستويات قياسية ، إذ شكلت صادرات النفط نسبة تراوحت بين (99.50%) و (99.70%) من إجمالي صادرات العراق للمدة (2005 – 2021) ، الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي معتمداً كلياً على صادرات النفط في توفير النقد الأجنبي ، وهذا المؤشر يشير إلى مشاكل اقتصادية متعددة ، وأهمها اعتماد النظام النقدي في الدولة على العملات الأجنبية التي تولدها عملية تصدير النفط الخام وحدها.

وكذلك يظهر من الجدول (25) أن نسبة الصادرات الزراعية شهدت نمواً طفيفاً خلال المدة (2005 - 2013) بمقدار (0.25% - 0.28%) ، أما المدة (2014 - 2021) فشهدت تراجعاً بمقدار (0.01% - 0.03%) ، وأسباب ذلك عديدة أهمها دخول عصابات داعش الإرهابية في عام 2014 مما أدى الى هروب اغلب المزارعين وترك مزارعهم خوفاً من الإرهاب ، وكذلك شحة المياه وقلة الأمطار وقلة الدعم الحكومي في

توفير الأسمدة الكيميائية والبذور وإغراق السوق المحلي بالسلع الزراعية المستوردة دون منعها ، مما جعل سكان الريف يقومون بالهجرة الى المدن للحصول على عمل .

ومن خلال الجدول (25) يتبين أن نسبة الصادرات الصناعية شهدت نمو طفيف خلال المدة (2005 - 2013) بمقدار (0.25% - 0.47%) ، أما المدة (2014 - 2016) فشهدت تراجعاً بمقدار (0.18% - 0.01%) ، ويرجع سبب ذلك الى دخول عصابات داعش الإرهابية في عام 2014 مما أدى الى خروج اغلب المصانع من الخدمة بسبب تدميرها وتوجه كافة الدعم الحكومي للحرب على الإرهاب ، أما المدة (2017 - 2021) فشهدت ارتفاعاً طفيفاً بمقدار (0.07% - 0.27%) . ويمكن توضيح كل مما سبق بيانياً من خلال الشكل (14) .

الشكل (12)

تطور مساهمة صادرات القطاعات الى إجمالي الصادرات العراقية

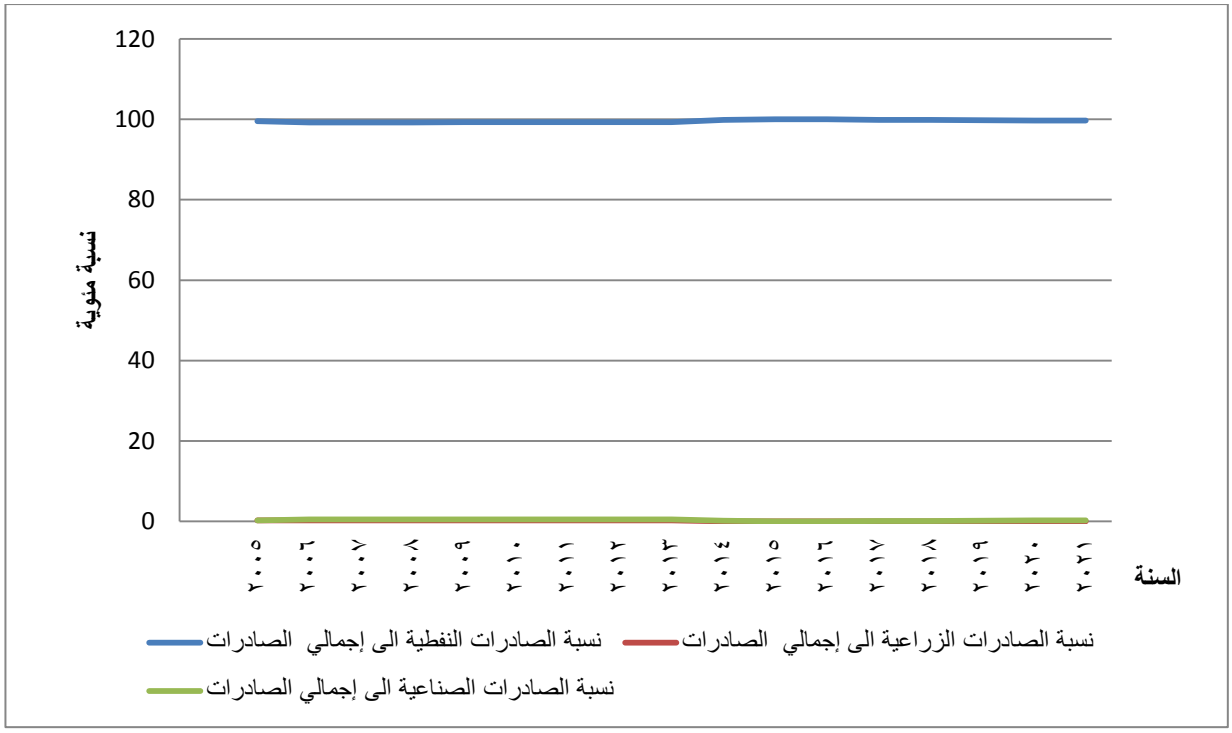

الشكل من اعداد الباحث اعتماداً على الجدول (25)

ومن خلال الشكل (12) للمدة (2005 - 2021) يتبين ثبات مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة عند مستويات متدنية وثبات مساهمة قطاع النفط عند مستوى مرتفع لتجارة العراق الخارجية ، وهذا يعني ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلال في هيكل الصادرات ولصالح الصادرات النفطية .

المبحث الثاني
قضية انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية

تبنى العراق سياسات واسعة ومفتوحة على العالم الخارجي بعد عام 2003 سعى من خلالها إلى إيجاد أسس تشريعية واقتصادية تعمل وفق مبادئ السوق المفتوحة. كما أن العراق يعد من الدول النامية التي تأخرت كثيراً في الأنضمام إلى منظمة التجارة العالمية لأسباب عدة أهمها غياب القناعات السياسية والاقتصادية. سواء كان ذلك في عصر النظام الاقتصادي المركزي قبل عام 2003 أو بعد تحول الفلسفة الاقتصادية من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق بعد عام 2003 ، فضلاً عن ذلك فإن هذا التغيير في الفلسفة المتعلقة بالاقتصاد التجاري هو ضرورة لتعميق التفكير حول أهمية وضرورة الأنضمام إلى العمل التجاري متعدد الأطراف الذي تمثله منظمة التجارة العالمية.

أولاً: مساعي العراق للأنضمام الى منظمة التجارة العالمية

بالتزامن مع السياسات التي تبنتها منظمة التجارة العالمية مؤخراً والتي تمثلت في محاولة المنظمة توسيع نطاقها ورغبتها في تلبية زيادة طلبات العضوية المقدمة من الدول الراغبة في العضوية ، ولهذا السبب يحتدم الجدل حول جدوى انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية ، وما إذا كان هذا الأنضمام سيأتي بمزايا وفوائد للعراق أم لا ، أم أنه سيمثل تحدياً خطيراً قد يؤدي إلى نتائج غير متوقعة[1]. وتماشياً مع متطلبات المرحلة الحالية ، وضمن مراحل التحول التدريجي التي يشهدها العراق في فلسفته السياسية والاقتصادية بعد عام 2003 ، إذ قام بمحاولات للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تقوية الروابط والعلاقات مع الدول والمنظمات الدولية التي تؤهله لذلك وبالمقدمة هي منظمة التجارة العالمية[2]. وقد اتخذت الحكومة العراقية قرار الأنضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) ، وتم تقديم طلب الأنضمام من وزارة التجارة ، إذ إنها السلطة المختصة بإدارة مسألة الأنضمام إلى المنظمة ، ووفقاً لضوابط المنظمة وسياقاتها التي تنص على أن وزارة التجارة في الدول طالبة للعضوية هي السلطة التي تتولى زمام المبادرة في هذا الملف ، إذ تم تقديم طلب الأنضمام رسمياً من العراق في 2/11/ 2004 ، والذي حصل على موافقة جميع الدول الأعضاء ، وحصل العراق على صفة عضو مراقب في المنظمة ، وقد بدأت هذه الوزارة في تشكيل لجنة وطنية لإدارة ملف الأنضمام برئاسة وزير التجارة وعضوية جميع الوزارات والهيئات ذات الصلة وكذلك هيئات القطاع الخاص العراقي ، وعقد اجتماعين تفاوضيين مع المنظمة ، كان الأول في أيار 2007 والثاني في نيسان 2008 ، وفي المرحلة الحالية

(1) مدحت كاظم القريشي ، انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية المزايا والمشاكل ، وكالة أنباء براثا ، 2013، على الرابط:
http://burathanews.com/Arabic/studies/187793
(2) موقع وزارة التجارة العراقية، منظمة التجارة العالمية، قسم منظمة التجارة العالمية 2018 ، على الرابط:
http://www.mot.gof.iq/index.php?name-pages&pid-60

من انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية يجري العمل على استكمال الملفات المهمة التي تطلبها منظمة التجارة العالمية لغرض تقديمها إلى المنظمة وأهمها[1]:

1- ملف العرض الأولي للسلع وملف العرض الأولي للخدمات.

2- الشروع في وضع برامج للتوعية والتعريف بمنظمة التجارة العالمية وجدوى الأنضمام إليها على مستوى الوزارات والجهات الحكومية وأجهزة القطاع الخاص.

3- متابعة الملفات المقدمة إلى منظمة التجارة العالمية لغرض التفاوض.

4- التنسيق والمتابعة مع سكرتارية المنظمة لاستكمال متطلبات المرحلة الحالية والقادمة.

ثانياً: دوافع انضمام العراق إلى المنظمة

يمكن توضيح أهم وأبرز الأسباب التي دفعت العراق إلى التقدم بطلب للأنضمام إلى منظمة (WTO) على النحو الأتي[2]:

1- تتمتع منظمة التجارة العالمية بمكانة متميزة على مستوى المؤسسات الدولية وتلعب دوراً مهماً ومحوريًا على المستوى الدولي نظرًا لأتساع نطاق صلاحياتها لتشمل ليس فقط إزالة وتخفيض الحواجز الجمركية التي تعيق التجارة الدولية ، ولكن أيضاً الحواجز والعقبات غير الجمركية ، وتنظيم التجارة في الخدمات وإنشاء آلية بخاصة لتسوية المنازعات بطريقة فعالة.

2- يتسم أداء السوق العالمية الآن بالمنافسة الشديدة بين المنتجين، إذ يوفر الأنضمام إلى منظمة (WTO) التسهيلات التي تحقق ميزة تنافسية أكبر لجميع الدول الأعضاء لمواجهة الدول الأخرى خارج حدود المنظمة.

3- إن انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية سيؤدي إلى توجيه اهتمامات المنظمة إلى قضاياها بطريقة تتماشى مع ثقله التجاري والاقتصادي الدولي.

4- تلعب التجارة الدولية دوراً رئيساً في عملية النمو الاقتصادي للدول ، ومن ثم تحقق رفاهية مواطنيها ، لذلك أصبح الانفتاح التجاري الدولي ضرورة ملحة ومن الطبيعي أن يهتم العالم بتنظيم التبادل التجاري والعمل على تحريره من القيود والمعوقات التي تعيق انسيابها بسهولة ، وهذا ما تسعى المنظمة (WTO) إلى تحقيقه.

5- أصبح الأنضمام إلى منظمة التجارة العالمية أمراً لا مفر منه لأن الدول الأعضاء في المنظمة تسيطر على (85%) من حجم التجارة العالمية ، مما يجعل الدول غير الأعضاء في عزلة تجارية.

6- لا توجد دولة عربية أو مجموعة دول عربية تتمتع بالاكتفاء الذاتي بخاصة في ظل الغياب التام للسوق العربية المشتركة ، وأظهرت التجارب العالمية للمقاطعة الاقتصادية آثارها الخطيرة على أي دولة بمفردها

(1) لقاء شخصي مع المسؤولين في قسم منظمة التجارة العالمية ، دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة التجارة بتاريخ 2023/2/12

(2) همسة قصي ، العراق ومنظمة التجارة العالمية بعد 2003 ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، المجلد 10 ، العدد 1 ، 2018 ، ص 416 - 417

،بخاصة وأن جميع الدول العربية دول مستوردة للغذاء والدواء وكذلك التكنولوجيا وهذا يجعل مصالحها مرتبطة بالدول المتقدمة .

ثالثاً: شروط انضمام العراق إلى المنظمة

لكي يتأهل العراق للأنضمام إلى المنظمة ، يجب على الحكومة اتخاذ إجراءات لشروط الأنضمام التي من شأنها أن تفي بما يأتي[1]:

1- الالتزام بمستويات أقل من سياسات العراق في الحماية الجمركية.

2- يجب على العراق إصدار وتنفيذ عدد من الإجراءات والتشريعات المتوافقة مع الحد الأدنى من متطلبات حماية حقوق الملكية الفكرية المتفق عليها في اتفاقية أوروغواي للمنظمة .

3- استكمال مشروع قانون الإجراءات الوقائية ومشروع قانون مكافحة الإغراق .

4- التزام العراق بتنفيذ سياسات إصلاح شاملة للاقتصاد العراقي بما يسمح بحرية حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية.

5- العمل على تنفيذ سياسة زراعية مناسبة تتناول قضايا الدعم أولاً ، والسماح للواردات الزراعية بدخول الأسواق المحلية ، وكيفية خضوعها للتعريفات الجمركية .

6- إزالة جميع أنواع العوائق الكمية المفروضة على الواردات ، إذ يمكن للعراق الإفادة من شرط التمكين والذي بموجبه تمنح الدول المتقدمة للدول النامية معاملة تمييزية وتفضيلية بشان تدابير غير تعريفية، أو تدابير تعريفية تتعلق بترتيبات فيما بين الدول النامية لكل أو عدد منها، فضلا عن معاملة الدول الأقل نموا معاملة بخاصة. وبهذا يمكن للعراق الدخول في مفاوضات مع الدول المتقدمة فيما يتعلق بتدابير غير تعريفية تتعلق بالواردات لحماية مصلحة وطنية بشان معين أو اتفاقات مع الدول النامية ككل أو مجموعة منها تتصل بخفض للتعريفات على أساس متبادل تشجيعا للتجارة وتبادل الفرص المشجعة على النمو[2] .

7- تحرير قطاع الخدمات وفتحه على العالم الخارجي إذ تصر المنظمة على تطبيق مبدأ عدم التمييز في قطاع الخدمات ، إذ يتم التفاوض مع المنظمة على (12) قطاع رئيسي ومنها قطاع التأمين والمال[3] .

8- إزالة الدعم عن الصادرات ، إذ يستطيع العراق حماية صناعاته الوليدة من المنافسة الأجنبية حتى تقوى على المنافسة في الأسواق العالمية، ويعفى وفقا لذلك من الالتزام بتطبيق الدولة الأكثر رعاية في إطار حماية هذا النوع من الصناعات الموجودة و التي سوف تقام في المستقبل[4] .

رابعاً: إيجابيات انضمام العراق الى المنظمة

---

(1) كمال البصري ، العراق ومنظمة التجارة العالمية، 2009، على الرابط: www.iier.org/p

(2) عمار محمود حميد ، مصدر سابق ، ص 198

(3) لقاء شخصي مع المسؤولين في قسم منظمة التجارة العالمية ، دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة التجارة بتاريخ 2023/2/12

(4) عمار محمود حميد ، مصدر سابق ، ص 198

هنالك مجموعة من الإيجابيات يمكن الحصول عليها من الأنضمام الى منظمة التجارة العالمية وهي كما يأتي[1]:

1- إن الأنضمام إلى منظمة التجارة العالمية سيتيح للعراق فرصاً للمساهمة الفعالة في إسماع صوته وأن يكون طرفاً في المناقشات المتعلقة بمستقبل الاقتصاد العالمي وقضايا التجارة المتعلقة به بشكل خاص وبالدول النامية بشكل عام .

2- ان المنظمة تسمح بإقامة تكاملات تجارية واقتصادية إقليمية وتصديقها على مبدأ تحرير التجارة متعدد الأطراف ، وهذا ما يدفع العراق للتكامل لتحقيق فاعلية أكبر في استكمال برامجه وخططه.

3- تسهيل وصول العراق إلى شبكات التكنولوجيا والمعلومات ، وتأمين حصته في أسواق الخدمات.

4- الاستفادة من المزايا المتأتية من تسهيلات المبادلات التجارية ، بخاصة فيما يتعلق بتدفق رؤوس الأموال إلى العراق ، وهو ما يحتاجه فعلاً ، وبالأتي تمكينه من تأمين استخدام رأس المال بما يحقق أهدافه في النمو الاقتصادي.

5- استفادة العراق من المزايا التفضيلية التي تصممها المنظمة بحسب متطلبات وظروف كل اقتصاد[2].

6- العمل وفق الميزة التنافسية وليس الميزة النسبية سيوفر فرصة للحكومة العراقية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات بالتوجه نحو تحسين خدماتها وفق مبدأ الميزة التنافسية ، بخاصة إذا كانت تمثل الخدمات دوراً مهماً في ميزان مدفوعاتها[3].

ويمكن القول ان الأنضمام الى المنظمة سوف يساعد في رفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ورفع مستوى المعيشة من خلال تحرير التجارة وزيادة فرص نفاذ السلع غير النفطية الى الأسواق الخارجية ، وهذا مما يخلق مناخاً تنافسياً للصناعات والمنتجات المحلية ويرفع كفاءتها ويقلل من معدلات البطالة في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات الذي يعد عنصر مهم في الاقتصاد العراقي .

خامساً: سلبيات انضمام العراق الى المنظمة

يرى بعض المختصين الى ان هنالك سلبيات من الأنضمام الى منظمة التجارة العالمية وهي كما يأتي[4]:

(1) عبدالكريم كامل أبو هات ، العراق ومنظمة التجارة العالمية وجهة نظر، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ، العدد 4 ، بغداد ، 2004 ، ص 13 - 14

(2) ميادة حسن رحيم ، إمكانية انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية – الإشكالية والنتائج ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 15 ، العدد 4 ، 2018 ، ص 406

(2) عبدالله فاضل الحيالي ، انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية – الواقع وإفاق المستقبل ، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد 23، 2015 ، ص 13

(4) ينظر في ذلك:

- عبد علي كاظم المعموري ، حول انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية – اشتراطات الخارج ومحددات الداخل ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العدد 0 ، جامعة النهرين ، بغداد ، 2009 ، ص 188 – 189

- عبدالملك عبدالرحمن ، الأتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية ، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر و البرمجيات ، مصر ، 2009 ، ص 99 - 100

1- هي منظمة تأسست للتأمين على مصالح الدول المتقدمة من خلال صياغة القوانين والأحكام والأنظمة لتوسيع تجارتها.

2- أن المنظمة ليس لديها القدرة على معالجة مشاكل التجارة الدولية في المستقبل المنظور ، ولا يوجد ما يمنع التكاملات التجارية من زيادة الحواجز التجارية بدلاً من تقليلها.

3- تنفي المنظمة فكرة السيادة الوطنية وتلغيها نهائياً بحكم التناقض بين فكرة السيادة والعمل متعدد الأطراف كمنهجية لعمل هذه المنظمة ، بل إنها أغلقت الباب أمام السيادة الأحادية المطلقة داخلها ، وعوضت عن ذلك بالتكاملات الإقليمية والدولية والسياسات التفضيلية المسموح بها داخل الكتلة لصالح كل طرف من أطرافها.

4- يظل مبدأ فتح الأسواق وتحريرها من جميع الرسوم الجمركية ، والذي يعد دليلاً أساسياً لعمل المنظمة ، غير كافٍ لمعالجة الخلل في هيكل الإنتاج وهياكل التجارة الخارجية للدول التي في طور الأنضمام .

5- من شروط منظمة التجارة العالمية رفع الرسوم الجمركية والضرائب ، وهذه الإجراءات ستؤدي ، بخاصة في الدول النامية ، إلى انخفاض حجم إيراداتها العامة.

6- لم تكن معايير حرية تنقل القوى العاملة كافية إذ تم تطبيقها عمليا ، إذ تكون الحركة في اتجاه واحد من الدول المتقدمة نحو الدول النامية.

7- اعتبار التكنولوجيا كمحدد للقدرات التنافسية وفق شروط المنظمة على المستوى العالمي ، وهذا يعني تهميش دور الدول الضعيفة كدول ليس لديها تكنولوجيا تمنحها القدرة على تطوير قدراتها التنافسية ، كما هي الدول التي تم تطويرها بشكل رئيسي بسبب ميزاتها التنافسية التقليدية.

8- تضمنت منظمة التجارة العالمية أحكاماً ومبادئ تنظم بموجبها مجالات اقتصادية تنفرد بها الدول المتقدمة وتعطيها مزايا كبيرة لاستخدامها لحماية ما تنفرد بها من المجالات الاقتصادية الأخرى .

سادساً: فرص العراق المتوقعة للأنضمام الى منظمة (WTO)

هناك مجموعة من الفرص التي يمكن للعراق أن يتمتع بها في ظل انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية ، يأتي كل ذلك في إطار عملية إصلاح شاملة في الاقتصاد قبل أن يتم انضمامه رسمياً من أجل التكيف مع المنافسة وتعزيزها ، وأهم الفرص للاقتصاد العراقي في ضوء الأنضمام الى منظمة (WTO) وهي كالأتي:

1- يمكن للعراق الاستفادة من الآليات التي أدخلتها الاتفاقيات لتنفيذ العديد من قواعد منظمة التجارة العالمية ، وهذه الأليات تضمن للدول النامية فرصة أفضل لحماية حقوقها التجارية ، من خلال تدابير الدعم وسياسات الإغراق من الدول الأخرى أو تدابير مكافحة الإغراق من الدول الأخرى ، فضلاً عن التحقيقات التي تم إجراؤها حول آلية تسوية المنازعات التي توفر للدول الأعضاء فرصاً لحل نزاعاتها التجارية مع الدول الأخرى بطريقة عادلة[1] .

(1) عبد الوهاب عبدالله المعمري ، دور منظمة التجارة العالمية في تسوية المنازعات التجارية ، جامعة العلوم والتكنولوجيا ، مجلة الدراسات الاجتماعية ، اليمن ، العدد 31 ، 2010 ، ص 150

2- اشتملت المادة (18) من اتفاقيات المنظمة (المساعدات الحكومية للتنمية الاقتصادية) على حق الدول الأعضاء ، وبخاصة الدول النامية والدول الأقل نموا ، في استخدام الأدوات الكمية والتعريفية لتحسين أوضاعهم المالية والنقدية في ضوء ميزان المدفوعات والاحتياطيات النقدية وفرض قيود معقدة للاستثمار المتعلق بالتجارة الموجهة من المشاريع الأجنبية التي تنتج منتجات شبيهة بالمشاريع الوطنية خلال المدة الانتقالية التي تشهد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية[1] .

3- يمكن للعراق أن يستفيد من الأساس الذي تقوم عليه اتفاقيات المنظمات التجارية الدولية ، وهو أن لكل عضو الحقوق نفسها بغض النظر عن حجمه وقدراته الاقتصادية ، في حين أن تنفيذ الالتزامات المختلفة يتناقص مع انخفاض مستوى الأهمية الاقتصادية للدولة[2].

4- أن تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي تتطلبها الدولة الراغبة في الأنضمام لإعادة تأهيل اقتصادها ، وتعد في ضوء مساعدتها على المنافسة تكلفة مادية وعبء قد يتجاوز ميزانية عام كامل لتخصيصات الاستثمار التي تخدم عملية التنمية في البلاد ، وفي هذا الصدد يمكن للعراق أن يستغل علاقاته المتميزة مع القوى الكبرى التي لها تأثير في القرار الاقتصادي العالمي بالتخفيف من تلك الأعباء والتكاليف، وهذا مكسب اقتصادي بحد ذاته[3].

5- أعطت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية امتيازات بخاصة للدول النامية والدول الأقل نمواً إذ يقل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن ألف دولار سنويا ، إذ تعفى هذه الدول من كثير من القيود والمتطلبات الواردة في الاتفاقيات للمنظمة ويسمح لها بحماية صناعاتها ، وكذلك استخدام القيود الكمية وغير الكمية عند وجود خلل في ميزان مدفوعاتها أو عند تعرضها لأزمات هيكلية في اقتصادها ويسمح لها بدعم الصناعات المحلية ودعم القطاع الزراعي وقطاع الخدمات ، وينطبق هذا المعيار على العراق إذ يكون متوسط دخل الفرد فيه أقل من الف دولار ، مما يتيح للمنظمة السماح للعراق في حماية صناعاتها الناشئة لمدة معينة قد تكون كافية لجعلها منافسة دولية وتعديل ميزان المدفوعات ومعالجة الأزمات المالية التي تمر بها من خلال قيود كمية وغير كمية[4].

سابعاً: معوقات انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية

عندما قرر العراق تقديم طلب الأنضمام ، كان يواجه العديد من الصعوبات التي كانت متجسدة بشكل واضح من الناحيتين العملية والاقتصادية ، ويتبين على الصعيد الاقتصادي ان العراق يعاني من قصور في قطاعاته الاقتصادية كافة ، بينما الجانب الآخر العملي يتلخص في أن عملية الأنضمام عملية طويلة وشاقة تبدأ

(1) ميس عبد الصاحب ، منظمة التجارة العالمية ودورها في الاقتصاد العالمي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين ، العراق ، 2001 ، ص 78

(2) وحيد علي مجاهد ، منظمة التجارة العالمية ، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي ، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ، 1999 ، ص 24

(3) سعيد النجار ، اثر منظمة التجارة العالمية على الأقطار العربية ، الإسكوا ، 2002 ، ص 124 - 125

(4) حميد الجميلي ، دراسات في اقتصادات الكات، ط2 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ،1997 ، ص 72

من تقديم المفاوضات والاجتماعات والحصول على العضوية بشكل نهائي[1]. ومن خلال ما تقدم يمكن ان نبين أهم المعوقات التي تقف بوجه العراق لانضمامه الى (WTO) وهي كما يأتي:

1- الفساد المالي والإداري الذي يمثل بلاء خطير يدمر الدولة العراقية بشكل عام والنمو الاقتصادي بشكل خاص[2].

2- غياب آلية حماية حقوق الملكية الفكرية ، وهو أحد أهم اهتمامات منظمة التجارة العالمية[3] .

3- عدم وجود سياسة تجارية واضحة نتيجة التغيير المستمر في أعضاء اللجنة الوطنية بإحالتهم إلى التقاعد أو نقلهم إلى جهات ووظائف أخرى ، فضلاً عن التغييرات المستمرة لوزراء التجارة مما يؤدي إلى قطع سلسلة الأعمال التنظيمية[4].

4- ان نظام الفصل بين السلطات يسير بصعوبة في العراق إذ لوحظ تدخل السلطة التنفيذية في أداء السلطة القضائية مما أدى الى عدم استقلالية القضاء واستغلاله لصالح ذوي النفوذ وتجريد إرادته القانونية [5].

5- عدم وجود سياسة تشريعية مستقرة يحتاجها العراق بخاصة تلك المتعلقة بالشؤون الاقتصادية وعند فحص العملية التشريعية عن كثب في المدة التي أعقبت عام 2003 ، لوحظ أنها تعاني من تأخيرات في تنفيذ القوانين المركزية ، ويرجع سبب ذلك في السيطرة على المراكز الحساسة من أصحاب النفوذ الغير كفوءة في البلد[6].

6- قد تتعارض مشروعات الإجراءات المتخذة ضد الإغراق مع التشريعات والقوانين الداخلية عند الانتهاء من إعدادها في العراق[7].

7- عندما تمت صياغة الدستور العراقي عام 2005 ، نص على تكريس السياسات في يد الحكومة المركزية العراقية في بغداد ، ولكن في الواقع هناك خرق في ذلك ، وتمثل في حقيقة أن حكومة كردستان لديها سياسات مختلفة عن السياسات المركزية بما في ذلك السياسات الاقتصادية والتجارية ، وهذا بدوره أدى إلى تعطيل وحدة السياسات الاقتصادية في تعددها وتشتت غرضها الأساسي [8].

---

(1) هيثم عبدالله ، منظمة التجارة العالمية والعراق ومبررات الأنضمام والأثار الاقتصادية المتوقعة ، مجلة الدراسات الاستراتيجية ، مركز البحرين للدراسات والبحوث ، العدد 17 ، 2009 ، ص 197

(2) تغريد داود ، الفساد الإداري والمالي في العراق واثره الاقتصادي والاجتماعي ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 33 ، جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2015 ، ص 104

(3) همسة قصي ، مصدر سابق ، ص 422

(4) حيدر حسين ال طعمة ، تحديات انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، كربلاء ، 2015 ، متاح على الرابط: www.kerblacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog

(5) كريم شغيديل ، استقلالية القضاء والمعوقات وأليات الدعم المتبادل ، مجلس القضاء الأعلى ، 2012 ، متاح على الرابط: www.hic.iq/view.1309

(6) مسلم الشافعي ، معوقات العملية التشريعية في العراق ، 2017/5/19 ، متاح على الرابط الأتي: www.sotaliraq.com

(7) محمد عبدالكريم منهل ، المتطلبات الأساسية قبل وبعد الأنضمام الى منظمة التجارة العالمية ، جريدة الصباح ، العراق ، العدد العدد 1544، تاريخ النشر 11/23/ 2008

(8) حارث حسن ، تقرير أزمة استفهام كردستان التعقيدات والخيارات ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، 2017 ، ص 3

المبحث الثالث

فرص التكامل التجاري الإقليمي للعراق

ان التجمعات الإقليمية أصبحت إحدى السمات الرئيسة في العلاقات الدولية ، إذ إن اتساع نطاق المصالح المشتركة وتزايد الترابط والاعتماد المتبادل لاقتصادات دول العالم مع بعضها البعض ، جعل من الصعب على أي دولة أياً كانت مواردها الطبيعية والبشرية ، لإدارة سياساتها الاقتصادية بمعزل عن سياسات الدول الأخرى ، وبخاصة المترابطة جغرافيا . وفي هذا المنطلق تبرز أهمية المكانة التي يحتلها العراق والموارد الطبيعية والبشرية التي يزخر بها والتي من شأنها توحيد اقتصادات دول المنطقة وبناء التكامل بينها من خلال رؤية مشتركة للمستقبل تنبع من المكونات والتاريخ والمصير المشترك. وهذه الأهمية الاستراتيجية للعراق تتطلب العمل والتعاون في كافة المجالات وبخاصة الاقتصادية منها للاستفادة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بأقل الوسائل وأقل التكاليف وأسهلها ، فضلا عن بلورة استراتيجية تكامل اقتصادي تنطلق من تطوير وتوسيع الشراكة البينية من خلال المشاريع المشتركة ، والتي من شأنها استيعاب وتشغيل الطاقات الخاملة والاستفادة المثلى من القدرات والموارد المتاحة في اقتصادات العراق والدول العربية والإقليمية .

المطلب الأول: الإفادة من التجارب الدولية في التكامل التجاري الإقليمي

لقد تولدت قناعة استناداً لمعطيات البحث ، بأهمية التكامل التجاري الإقليمي مع الدول العربية الشقيقة والدول الأخرى المجاورة للاستفادة من تجاربها وإمكانياتها وتعزيز مكانة الاقتصاد العراقي والاستفادة من الإمكانيات المالية الكبيرة التي يحصل عليها من قطاع النفط بتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى (الزراعة ، الصناعة ، النقل والمواصلات ، الموانئ) ، ويتم ذلك التوجه من اتباع أثر التجارب الإقليمية والتي تم دراستها (رابطة الأسيان، دول مجلس التعاون الخليجي ، النافتا) ، واعتماد نهج وظيفي لبناء تكامل اقتصادي واسع يبدأ بالتكامل التجاري .

أولاً: الإفادة من تجربة رابطة دول جنوب شرق أسيا (الأسيان)[1]

يمكن ان نبين فوائد الأتفاقية للدول الأعضاء وإمكانية الاستفادة منها في العراق وهي كما يأتي:

أن زيادة وقدرة دول الأسيان على لعب دور متزايد في العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال مصداقيتها المتزايدة في جميع المجالات ، إذ تميل دول الآسيان إلى الإسراع في تفعيل إنشاء منطقة تجارة حرة بينها في ظل الخوف من تحرك الولايات المتحدة الامريكية لإقامة منطقة تجارة حرة بين الأمريكتين وتوسيع منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) ، ومن ثم تضييق الخناق على دول القارة الآسيوية. وكذلك تحقيق وفورات اقتصادية كبيرة من خلال تقليل نفقات النقل والتأمين ، مما يسهل حركة البضائع والأشخاص داخل

(1) ينظر الى تجارب دولية في التكامل التجاري الإقليمي ، الفصل الثاني ، المبحث الأول من الدراسة ، ص 61 - 62

المنطقة ويزيد من القدرة التنافسية داخل دول الآسيان وخارجها، وزيادة القوة التفاوضية للدول الأعضاء مع بقية دول العالم إذ تتفاوض الدول بشكل جماعي وتدافع عن مصالحها التجارية المشتركة مع دول العالم الأخرى. وتسريع وتفعيل الإصلاحات الاقتصادية في الدول الأعضاء وبخاصة فيما يتعلق بالنظام الضريبي والجمركي وسياسات التجارة الخارجية مما يجعل هذه الدول شريكاً تجارياً مع العالم الخارجي . تحقيق الكفاءة الاقتصادية وزيادة القدرة التنافسية للدول الأعضاء إذ أن إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء يؤدي إلى ارتفاع حدة المنافسة بين المؤسسات الإنتاجية لكسب أسواق جديدة ، فضلاً عن تشجيع مختلف استراتيجيات التعاون والتحالف بين الشركات ، مما يسمح بزيادة القدرة التنافسية على المستوى العالمي . وكذلك زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بسبب انخفاض تكلفة التبادل نتيجة إلغاء الرسوم الجمركية .

وفي ضوء المبادئ التي تم تشريعها لتقوية هذا التكامل يمكن للعراق الاستفادة منها في حال دخولة في تكاملات إقليمية معينة وهي كما يأتي:

1- الاحترام المتبادل لاستقلال دول المنطقة والمحافظة على هويتهم الوطنية.

2- حق كل دولة في أن يقودها شعبها بحرية دون التعرض لأي تدخل في شؤونها.

3- تسوية الخلافات والنزاعات بين دول الآسيان بالطرق المناسبة داخلياً.

4- رفض أي تهديد بالقوة على هذه الدول.

5- تفعيل التعاون بين هذه الدول على جميع المستويات .

وبعد مرور 55 عاماً على تأسيس رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) ، قامت ببناء نفسها كقوة اقتصادية ، إذ سجلت تطوراً هائلاً في مستويات الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ خلال مدة الدراسة (2005 - 2021) بمقدار (940.73 – 3351.04) مليار دولار ، وكذلك زيادة في مستوى إجمالي التجارة إذ بلغ خلال مدة الدراسة (2005 -2021) بمقدار (305.621 – 707.475) مليار دولار ، وهذا ما أدى إلى زيادة في بيع المنتجات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية . وفي الوقت نفسه ، تضاعفت حصة الآسيان في الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال مدة الدراسة (2005 -2021) بمقدار (1.97% - 3.49%) . وان من المتوقع ان تكون رابطة الآسيان من رابع أكبر اقتصادات العالم بحلول عام 2030. كما تحتل الآسيان المرتبة الثالثة بين دول آسيا بعد الصين واليابان ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى استمرار التكامل الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا. وهذا ما نأمل منه الاستفادة من هذه التجربة الرائدة عالمياً .

ثانياً: الإفادة من تجربة دول مجلس التعاون الخليجي [1]

يمكن ان نبين فوائد الأتفاقية للدول الأعضاء وإمكانية الاستفادة منها في العراق وهي كما يأتي:

1- حل قضية الخلافات الحدودية بالوسائل الودية التي كثيراً ما كانت سبباً في عرقلة العملية التكاملية لدول مجلس التعاون الخليجي بما في ذلك حل الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر وتوقيع السعودية وقطر على

(1) ينظر الى تجارب دولية في التكامل التجاري الإقليمي ، الفصل الثاني ، المبحث الثاني من الدراسة ، ص 75 – ص 79

الخرائط النهائية لترسيم الحدود بينهما ، وفي الوقت نفسه نجاح السعودية واليمن في تسوية نزاعهما حول الخلاف الحدودي الذي استمر لمدة طويلة ، فضلًا عن تسوية الخلاف الحدودي بين الإمارات وعمان والكويت والمملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالحدود البحرية ، وبخاصة فيما يتعلق بحقل الدرة البحري .

2- السماح للمواطنين الطبيعيين (والمعنويين) بالمشاركة في الأنشطة المختلفة ومساواتهم مع مواطني الدول التي يمارسون فيها هذه الأنشطة.

3- منح المواطنين الحق في تملك عقارات لغرض السكن داخل دول المجلس.

4- منح مواطني دول مجلس التعاون الخليجي حق الحصول على القروض من أي بنك.

5- السماح لمواطني دول المجلس بتملك الأسهم في الشركات المشتركة والشركات الجديدة العاملة في مجال الأنشطة الاقتصادية المسموح بها ونقل ملكيتها، وممارسة تجارة التجزئة والجملة في الدول الأعضاء.

6- إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والحيوانية والموارد الطبيعية والمنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني ابتداء من عام 1983 وتوحيد الرسوم الجمركية على البضائع الأجنبية والتي تتراوح من(4%) إلى (20%).

7- معاملة وسائل النقل التي يملكها مواطنو دول مجلس التعاون معاملة نفسها وسائل النقل الوطنية عندما تمر عبر أراضي أي دولة عضو ، واعتماد نظام (ترانزيت) موحد.

8- توحيد وتسهيل سياسات دول المجلس ، إذ تم الاتفاق على الموافقة على السياسة الزراعية المشتركة ، والاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية، وخطة الطوارئ الإقليمية للمنتجات النفطية وتبادلها بين دول المجلس.

9- تطوير البنية التحتية المتعلقة بالطرق البرية بين دول المجلس ، والشبكة الكهربائية ، وربط شبكة الاتصالات بين هذه الدول.

10- السماح للشركات والمؤسسات والوحدات الإنتاجية في دول المجلس بتصدير منتجاتها إلى باقي دول المجلس دون إلزامها بتعيين وكيل محلي.

وبعد 50 عاماً على تأسيس اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي ، قامت ببناء وتوسيع نشاطاتها الاقتصادية ، إذ سجلت تطوراً كبيراً في مستوى الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ خلال مدة الدراسة (2005 - 2021) بمقدار (681.46– 1687.56) مليار دولار ، وكذلك زيادة في مستوى إجمالي التجارة إذ بلغ خلال مدة الدراسة (2005 -2021) بمقدار (24.160 – 143.52) مليار دولار ، وهذا ما أدى إلى زيادة في بيع المنتجات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية بين الدول الأعضاء . وكذلك تراوحت نسبة مساهمة دول مجلس التعاون الخليجي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال مدة الدراسة (2005 -2021) بمقدار (1.43% - 1.76%).

ثالثاً: الإفادة من تجربة اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)[1]

تمكنت تجربة التكامل لدول النافتا من تطبيق النهج الوظيفي بنجاح لسبب بسيط ، وهو أنها تمكنت من حل ثلاث مشاكل أساسية:

1- تقييد الخلافات السياسية وعزل آثارها السلبية المحتملة على عملية التكامل.

2 ـ بناء مؤسسات فاعلة قادرة على إدارة العملية التكاملية.

3- ضمان تطور العمل التكاملي إلى الأمام واستمراره ومنعه من الالتفاف حول نفسه وتغليب المصلحة العامة للدول الأعضاء في النافتا . وقد تزامنت فكرة أنشاء الأتفاقية مع مدة الركود الاقتصادي ، والتي بدأت البحث عن حل للخروج من أزمة الركود الى حالة الانتعاش بخاصة بعد أن كان الحل الأهم في الواقع مشجعاً للتجارة الدولية ، بأنشاء اتفاقية تضم دول أمريكا الشمالية لايجاد حلاً سريعاً لمشكلة الركود من أجل تشجيع التجارة البينية والعمل على زيادة الاستثمار، ومن ثم انخفض معدل البطالة وانتعش الاقتصاد مرة أخرى. وقد ساعدها في طرح هذه الفكرة بسبب نجاح دول المجموعة الأوروبية لعمليات التكامل التجاري والنقدي ، مما سيجعلها قوة اقتصادية تنافسية للولايات المتحدة الأمريكية . وكذلك دخول اليابان كمنافس قوي للولايات المتحدة الامريكية في اسواقها المحلية والعالم في انتاج السلع المعمرة والاقمشة للمستهلكين ، وصناعة السيارات بمميزات وكفاءة اعلى من الصناعة الامريكية ، وهذا مما زاد من المخاوف الامريكية من عدم السيطرة على دخول المنتجات اليابانية الى الأسواق.

وان المجالات التي سرت عليها الأتفاقية تضمنت على عدة مجالات وتشمل ما يأتي:

1- تجارة السلع: شملت على خفض التعريفات الجمركية والتخلص من القيود الكمية على أساس تدريجي في حوالي تسعة آلاف سلعة خلال مدة (15) عاماً ، ومن أهم السلع التي تشملها الأتفاقية هي السيارات ، وكذلك المنسوجات المصنعة والمحاصيل الزراعية وقيود النقل بالشاحنات التي تفرضها الدول الأعضاء على الدخول في صفقات المشتريات الحكومية الرئيسة .

2- الاستثمار والطاقة: يعامل المستثمرون الأجانب بنفس الطريقة التي يعامل بها المستثمرون المحليون في معظم قطاعات صناعة البتروكيماويات وتوليد الكهرباء ومجال التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما وتكريرهما، وكذلك رفع القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية في البنوك وشركات التأمين وشركات السمسرة .

3- البيئة والتوظيف: تم إنشاء وكالات للتحقيق والتقصي في الانتهاكات البيئية في أي من دول التكامل ، وفرض عقوبات أو غرامات تجارية على الدولة التي لا تنفذ قوانينها البيئية ، ووضعها موضع التنفيذ، ومن جهة أخرى التحقيق والتقصي في انتهاكات العمل إذا ما وافقت دولة من دول التكامل على ذلك ، يتم فرض عقوبات وغرامات تجارية في حالة فشل أي دولة في تنفيذ قواعد وأنظمة تأمين العمال والأطفال، كقوانين العمل وأنظمة الحد الأدنى للأجور.

(1) ينظر الى تجارب دولية في التكامل التجاري الإقليمي ، الفصل الثاني ، المبحث الثالث من الدراسة ، ص 94 – ص 98

ويمكن لنا ان نورد مجموعة من الفوائد للتكامل التجاري لدول أمريكا الشمالية وإمكانية الاستفادة منها في العراق وتشمل مايأتي:

1- وفره التكنولوجيا والاستثمارات التي تحتاجها ، وتصدير الفائض من القوى العاملة التي تتمتع بها.

2- زيادة معدل النمو وامتصاص البطالة للدول الأعضاء .

3- الزيادة في إنتاجية العامل نتيجة لتوفر التكنولوجيا من دول التكامل .

4- يعمل التكامل التجاري لأمريكا الشمالية على دعم الإصلاحات ، وبخاصة في سياسات السوق وفي قطاعات محددة مثل السيارات والملابس والمنسوجات والاتصالات والنقل البري وغيرها.

5- أنخفاض الهجرة الغير شرعية إلى أراضي دول التكامل بحثاً عن العمل نتيجة لزيادة معدل النمو في اقتصادات الدول الأعضاء بعد الأنضمام الى التكامل التجاري .

6- فتح الأسواق بين دول التكامل .

7- الأراضي الشاسعة التي تمتلكها الدول الأعضاء هي مساحة كبيرة للاستثمارات التي يمكن الحصول عليها في المستقبل .

8- ارتفاع معدلات التوظيف وزيادة متوسط الأجور ، نتيجة ارتفاع الأجور في قطاعات التصدير مقارنة بالقطاعات التي تنتج سلعاً للسوق المحلي .

وبعد 30 عاماً على تأسيس اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) ، قامت ببناء وتوسيع نشاطاتها الاقتصادية ، إذ سجلت تطوراً كبيراً في مستوى الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ خلال مدة الدراسة (2005 -2021) بمقدار (15090– 26280) مليار دولار ، وكذلك زيادة في مستوى إجمالي التجارة إذ بلغ خلال مدة الدراسة (2005 -2021) بمقدار (1610 – 2620) مليار دولار ، وهذا ما أدى إلى زيادة في بيع المنتجات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية . وكذلك تراوحت نسبة مساهمة دول النافتا في الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال مدة الدراسة (2005 -2021) بمقدار (31.58% - 27.35%) في ظل ظهور اقتصادات منافسة مثل الصين وكوريا والاتحاد الأوربي .

ان مستقبل التكامل التجاري الإقليمي يرتبط بأهمية تعزيز مكانة الاقتصاد العراقي وتصحيح الاختلالات الهيكلية من خلال الاستفادة من مزايا التكامل التجاري لكل تجربة تمت دراستها وذلك بانتهاج سياسة اقتصادية حكيمة هدفها تطوير وتنمية الاقتصاد العراقي وتمتاز بما يأتي :-

1- التأثير في القرار السياسي باتجاه تقييد الخلافات السياسية مع دول الجوار الإقليمي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية من التكامل التجاري الإقليمي .

2- الاستفادة القصوى من تجارب الدول الأخرى في إنشاء مؤسسات قادرة على وضع الخطط الاقتصادية وأدارتها والمحافظة على نهج التوجه نحو التكامل التجاري الإقليمي مهما بلغت التأثيرات والعراقيل التي تقف أمام التكامل التجاري الإقليمي مستقبلاً .

3 - ان الهدف الرئيسي للتكامل التجاري الإقليمي هو السعي للتخلص من أزمة الركود الاقتصادي وتحقيق الانتعاش في مجالات تحرير تجارة السلع من خلال تخفيض التعريفات الجمركية وتحقيق الاستثمار في مجالات الطاقة والصناعة والزراعة والمحافظة على البيئة وتوخي الدقة والحذر في تأمين قوانين العمل والأجور .

4- أصبحت التكنولوجيا بكل أشكالها متوفرة وإمكانيه استيرادها لتوفير الإمكانيات المادية وتدريب الأيدي العاملة سواء في الداخل أو الخارج لإدامة العمل في هذه المؤسسات والقضاء على البطالة في ورفع إنتاجية العمل.

5- ان منظمة التجارة العالمية WTO ترى ان الاتفاقيات التجارية الإقليمية هي خطوة نحو تحرير التجارة العالمية لأنها أدت الى زيادة معدلات التبادل التجاري سواء كانت دول نامية أو متقدمة لحصول هذه الدول على مزايا تفضيلية وجذب الاستثمار الأجنبي .

6- ان التكاملات التجارية الإقليمية بحسب وجهه نظر منظمة التجارة العالمية ستكون قوه تفاوضية لنجاح الاتفاقيات التجارية مع دول العالم الأخرى وليست ضد الدول النامية التي يجب مراعاة إمكانياتها الاقتصادية في التبادل التجاري ضمن تسميه الدول الأولى بالرعاية .

المطلب الثاني: استشراف مستقبلي حول إقامة تكامل تجاري إقليمي بين العراق ودول الجوار

أولاً: العراق وإمكانياته الاقتصادية

يمتلك العراق إمكانيات اقتصادية هائلة تتمثل في وفرة الموارد الاقتصادية التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي الذي يعد من الدول الغنية بتلك الموارد ومن بينها النفط والغاز الطبيعي ، إذ يمتلك العراق أكثر من (145) مليار برميل من الاحتياطي المثبت فعلياً ، ويعد بعد السعودية وإيران الثالث عالميا في مخزون الغاز الطبيعي ، إذ يمتلك أكثر من (112) تريليون قدم مكعب قياسي من إذ احتياطاته من الغاز الطبيعي التقليدي الذي كان يحرق عند استخراج النفط الخام ، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك مساحات شاسعة في العراق لم يتم استكشافها بعد ، ومن المحتمل أن يحتل العراق مراتب متقدمة عالمياً ، إذ سيصل بعد ذلك إلى (280) تريليون قدم مكعب بحسب التقديرات [1]. فضلاً عن الكميات الهائلة من المعادن التي يمتلكها العراق والتي ثبتت كمياتها بحسب الاستكشافات الجيولوجية وقابلة للزيادة ولم يتم استغلالها حتى يومنا هذا ، ومنها (600) مليون طن من الكبريت الحر ، بينما لم يتجاوز الاستخراج منها (1) مليون طن سنوياً فقط ، والفوسفات (10,000) مليون طن ، ولم يتجاوز الإنتاج منها في أفضل الظروف (2) مليون طن سنوياً ، وكبريتات الصوديوم (22) مليون طن ، والحديد (60) مليون طن ، فضلاً عن المعادن وغيرها من الثروات التي لم يتم استغلالها[2]. وتعد القوى العاملة أيضاً أحد عوامل نجاح القطاعات الاقتصادية ، كما يعد العراق من الدول التي لديها قوى عاملة تتميز بمعدلات نمو وخصوبة عالية بمعدل نمو (3.2%) سنويا ، إذ أن رأس المال البشري هو أساس التنمية الاقتصادية ، بشرط أن تتطور مهاراته ومعارفه بشكل علمي سليم ، وتوظف هذه المهارات في خدمة المجتمع والاقتصاد ، إذ لا يعاني العراق من نقص في اعداد القوى العاملة ، بل يعاني من نقص المعرفة في خبرتهم العلمية والتقنية الحديثة وكيفية الاستفادة منها مما يؤثر سلباً على مستوى الإنتاجية[3]. ويعد العراق مفترق طرق للعديد من الحضارات القديمة الكبرى كالحضارة اليونانية والرومانية والفينيقية والفارسية والهندية وغيرها ، فضلاً عن الحضارات التي نشأت على ضفاف بلاد ما بين النهرين كالسومرية والبابلية والأشورية ، لذلك فإن بغداد والعديد من المدن العراقية هي محط اهتمام وزيارات العديد من السائحين من مختلف دول العالم ، وقد أدى ذلك إلى زيادة الإيرادات المالية للدولة من هذا القطاع . ويوجد في العراق العديد من المناطق المقدسة والأثرية والسياحية المتنوعة ، ولعل أهمها المراقد المقدسة ، قلعة أربيل ، وقصر الأخيضر ، وحدائق بابل المعلقة وغيرها ، فهي تعد مركز مهم لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية داخل العراق ، وهي عملية مباشرة أي كلما زاد حجم الاستثمار الأجنبي ، زادت الإيرادات المالية للدولة ، ومن ثم تحسن مؤشرات النمو

---

(1)هيئة المستشارين ، الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة للمدة (2013 - 2030) ، الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، بغداد ، 2013 ، ص 7 – ص 13

(2) وزارة الصناعة والمعادن ، هيئة المسح الجيولوجي العراقية ، واقع الثروة المعدنية في العراق وأفاق تطورها ، على الرابط الأتي: https://www.industry.com.gov.iq/index.php

(3) فاضل جواد دهش وأسراء حسن سيلان ، استراتيجية دول البريكس في النمو الاقتصادي وإمكانية التطبيق في العراق ، مكتب الأمير للطباعة والاستنساخ ، بغداد ، 2021 ، ص 126

الاقتصادي[1]. وكذلك يعد القطاع الزراعي من القطاعات الإنتاجية الهامة والرئيسة والمحركة للاقتصاد العراقي ، والذي يتميز بتنوع إنتاجه من المحاصيل مثل الحبوب والفواكه والخضروات والمنتجات الحيوانية سواء كانت كمدخلات للصناعات التحويلية أو للاستهلاك المباشر للغذاء ، الذي يشكل دفعة قوية في الأنشطة التنموية في معظم تجارب التنمية الاقتصادية[2]. وهذه الموارد وحدها يمكن أن تجعل العراق وشعبه من أغنى دول العالم في حال تم استغلالها بالشكل الصحيح والدخول في الساحة الدولية عن طريق الاستثمارات الأجنبية والمحلية .

ثانياً: إمكانية دخول العراق في تكامل تجاري مع دول الجوار

يمكن للعراق إقامة تكامل تجاري سواء كان بشكل ثنائي ، أو إمكانية تطويره ليصبح بشكل جماعي يضم كلا من تركيا وايران والسعودية والأردن وسوريا والكويت ، لوجود العديد من العوامل التي تساعد في إنشاء هذا التكامل وهي:

1- الوحدة الجغرافية للعراق مع دول الجوار.

2- وجود طرق برية تساعد في عملية التبادل التجاري بين العراق ودول الجوار.

3- امتداد الروابط الثقافية والحضارية والمعاملات التجارية والاقتصادية القائمة عبر الزمن.

4- الموقع الجغرافي لهذه الدول التي تطل على الخليج العربي والبحر الأحمر والبحر المتوسط والبحر الأسود ، وهذا ما يميز هذه الدول في الانفتاح على العالم وسهولة دخول اغلب السلع العالمية الى العراق دون قيود .

5- السيطرة على المنافذ الحدودية وتامين الجانب الأمني الذي سوف يساعد العراق في الحد من الأعمال الإرهابية التي غالباً ما يتم دخولها للعراق عن طريق دول الجوار بسبب الحدود البرية الطويلة التي لم يتم تأمينها .

6- تنوع الموارد الطبيعية واختلاف توزيعها بين دول التكامل المقترح ، وكذلك وجود المزايا التنافسية في الإنتاج .

واهم المتطلبات للدخول في تكامل تجاري مع دول الجوار واهمها:

1- إصلاح السياسة التجارية .

2- إصلاح السياسة الاقتصادية .

3- تعزيز الموقف التفاوضي للعراق مع دول الجوار (سياسياً) .

وتظهر الأرقام الخاصة بقاعدة بيانات البنك الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي للعراق ودول الجوار في عام 2021 ، قد بلغ (2,409.62) تريليون دولار ، إذ جاءت السعودية في المرتبة الأولى بمقدار(833.54)

(1) شبكة عراق الخير على الرابط الأتي: https://www.iraqkhair.com/2022/12/04

(2) محمد ناجي محمد الزبيدي وهدى مهدي علي البياتي ، القطاع العراقي وتحقيق الأمن الغذائي في العراق - المقومات والتحديات مجلة الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد 27 المجلد 7 2018، ص 194

مليار دولار ، ثم تركيا بمقدار (819.4) مليار دولار ، وإيران بمقدار (359.71) مليار دولار ، والعراق (207.889) مليار دولار ، والكويت (132.26) مليار دولار ، والأردن (45.74) مليار دولار، وسوريا (11.08) مليار دولار.

ومن حيث عدد السكان ، وفقاً لبيانات عام 2021 ، يبلغ عدد سكان العراق والدول المجاورة حوالي 288.90 ملايين نسمة ، وتأتي إيران في المرتبة الأولى إذ يبلغ عدد سكانها 87.92 مليون نسمة ، ثم يبلغ عدد سكان تركيا 84.78 مليون نسمة ، ويبلغ عدد سكان العراق 43.53 مليون نسمة ، ويبلغ عدد سكان السعودية 35.95 مليون نسمة ، وعدد سكان سوريا 21.32 مليون نسمة ، ويبلغ عدد سكان الأردن 11.15 مليون نسمة ، ويبلغ عدد سكان الكويت 4.25 مليون نسمة .

من حيث مساحة الأرض ، بلغ إجمالي مساحة العراق والدول المجاورة 5.311 مليون كيلومتر مربع ، وتأتي السعودية في المقدمة بمساحة 2.15 مليون كيلومتر مربع ، ثم تبلغ مساحة ايران 1.648 مليون كيلومتر مربع ، ثم تبلغ مساحة تركيا 783 ألف كيلومتر مربع . ثم تبلغ مساحة العراق 438 ألف كيلومتر مربع ، ثم تبلغ مساحة سوريا 185 ألف كيلومتر مربع ، ثم تبلغ مساحة الأردن 89 ألف كيلومتر مربع ، وتبلغ مساحة الكويت 18 ألف كيلومتر مربع.

أما عن حجم التبادل التجاري بين العراق ودول الجوار لعام 2021 فبلغ (34,660.276) مليار دولار، فتظهر الإحصائيات أن التبادل التجاري بين العراق وتركيا بلغ (20) مليار دولار ، وايران بلغ (13) مليار دولار ، والسعودية بلغ (800) مليون دولار ، والأردن بلغ (700) مليون دولار ، والكويت بلغ (160) مليون دولار ، وسوريا بلغ (276) الف دولار ، ويرجع انخفاض معدل التبادل التجاري بين العراق وسوريا بسبب الأعمال الإرهابية التي حدثت في سوريا ، مما أدى الى تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي وهجرة الأيدي العاملة في هذه القطاعات ، إذ كان معدل التبادل التجاري بين العراق وسوريا قبل الأحداث التي حصلت ما يقارب (2.2) مليار دولار في عام 2010 [1].

في الوقت نفسه ، تمثل تركيا مصدراً مهماً للمياه ، إذ تعد منبعاً للأنهار التي تجري في العراق وإيران وسوريا ، ويعد الإنتاج الزراعي والغذائي في تركيا مصدر مهم لكل دول الجوار ، وتعد تركيا أيضاً مكوناً صناعياً مهماً ، وهي في طريقها لإنتاج التكنولوجيا في مجالات مختلفة ، ويشار إلى أن إيران هي المصدر الوحيد لتصدير الكهرباء إلى العراق ، وهناك صفقة بينهما مستثناة في هذا المجال من العقوبات المفروضة على ايران[2] .

---

(1) ينظر في ذلك:
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2022) ص 420
- مجلة الخنادق ، المبادلات التجارية العراقية ، شبكة علاقات مع دول الجوار، متاح على الرابط:
https://www.alkhanadeq.com/post.php?id=2775

(2) عبد الحافظ الصاوي ، التكتل الاقتصادي المقترح لتركيا وإيران والعراق- تحدياته وتداعياته ، بتاريخ 2021/11/23 ، متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/11/23

وتكتسب العلاقات بين العراق والمملكة العربية السعودية أهمية بخاصة لأسباب عديدة ، من أهمها الثقل الذي تشكله دول منطقة المشرق العربي ، والذي يرجع إلى أهمية هذين البلدين في المجال السياسي في المنطقة نتيجة لظروفها من إذ المساحة والسكان والإمكانات الاقتصادية ، مما جعلها مركزاً سياسياً واقتصادياً مهماً في ثمانينيات القرن الماضي . وفي حال دخول العراق في تكامل اقتصادي مع السعودية سوف يساعد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، لأن المملكة العربية السعودية مدركة أن تعافي الاقتصاد العراقي وتحسين الظروف المعيشية للعراقيين قد يساعدان على الاستقرار السياسي في المنطقة لأن التقارب الاقتصادي قد يؤدي في النهاية إلى تفاهم سياسي ، وإقامة علاقات جيدة مع النظام السياسي الجديد في العراق للمساعدة في عودته إلى وضعه الطبيعي كدولة مستقلة وفعالة في النظام العربي ، وإنشاء استثمارات صناعية واقتصادية للشركات السعودية في سوق واسع بإمكانيات اقتصادية كبيرة وفي ظروف اجتماعية وثقافية مماثلة إن لم تكن مطابقة للوضع الاجتماعي والثقافي السعودي ، بخاصة بعد توقف مستثمرون سعوديون عن الاستثمار في الولايات المتحدة وأوروبا بعد أحداث سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة مما يعود بالنفع على العراق والسعودية[1].

أما الأردن ، فيعاني من شحة في الموارد الطبيعية وضعف القدرات الاقتصادية ، ويعد موقعه الجغرافي الذي يشترك فيه العراق في ظل ضعف إمكانياته الاقتصادية وتواضع قوته العسكرية ، وهذا الأمر فرض على الأردن بأن سياساته الإقليمية بخاصة تجاه دول الجوار ، يجب أن يتسم بالاعتدال والتوفيق ، لذلك فإن توجهها نحو إقامة علاقات جيدة مع العراق يمثل أولوية استراتيجية كبرى بالنسبة للأردن تساعده على مواجهة أزماته للوضع الاقتصادي المتعاقب ، وتهديد وضعه الأمني من أكثر من جانب في ظل تنامي خطر التنظيمات الإرهابية واستمرار الصراع في سوريا. ويشكل العامل الاقتصادي العمود الفقري للعلاقات العراقية الأردنية ، ويمثل النفط عنصرا هاما في هذه العلاقات ، ومثلت التجارة مع العراق منذ الثمانينيات من القرن الماضي أهم ركائز الاقتصاد الأردني ، ليس ذلك فحسب ، إذ أمّن العراق معظم احتياجات الأردن من الطاقة بأسعار أقل من أسعار السوق ، وفي أواخر التسعينيات شكّل النفط الأساس في ازدهار التجارة بين الأردن والعراق ، إذ غضّت إدارة الرئيس الأمريكي (كلينتون) في ذلك الوقت الطرف عن ذلك ، واعتبرته تسوية لا مفر منها من أجل الحفاظ على نظام العقوبات الدولي الواسع على العراق ، إذ باع العراق النفط للأردن بأسعار تقل عن مستوى أسعار السوق بعد تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء في عام (2000) عندما كانت أسعار النفط حوالي (30) دولاراً للبرميل ، حصل الأردن على النفط العراقي بسعر (9.5) دولار للبرميل . علاوة على ذلك ، سمح العراق للأردن بدفع ثمن النفط المدعوم على شكل سلع استهلاكية ، وحصلت بموجبه بعض الشركات الأردنية بشكل أساسي على حق احتكار توريد بعض السلع ، وأصبح ذلك منحة سنوية فعلية من العراق إلى الأردن ، تتراوح قيمتها ما بين (400-600) مليون دولار تقريباً ، وظل الميزان التجاري في ذلك الوقت يميل في الاتجاه المعاكس لصالح العراق ، إذ بلغت واردات الأردن من العراق في عام (2000) حوالي (682.6) مليون دولار

(1) قحطان عدنان احمد ، العلاقات العراقية السعودية بعد عام 2003 وملامحها المستقبلية ، دراسات دولية ، العدد الثامن والثلاثون ، بدون سنة ، ص 95

، إذ كان الأردن يستورد عدداً من السلع من العراق ، من أهمها: سماد اليوريا ، والحديد ومشتقاته ، والكيماويات والألمنيوم ومشتقاته وغيرها ، وتصدر الأردن الى العراق مواد الحليب ، والخضار والفواكه ، السمن النباتي ، والمشروبات الغازية ، والإسمنت ، وأسلاك الكوابل ومستحضرات الغسيل وزيوت التشحيم والبلاستيك وسماد ثنائي فوسفات الأمونيا [1] .

وفي حالة تم اتخاذ خطوات عملية لتفعيل هذا التكامل ، فهناك العديد من الفوائد التي يمكن أن تعود على الجميع ، بشرط أن يكون هناك استقرار سياسي وأمني أفضل في العراق ، إذ يمكن لدول التكامل تزويد العراق من خلال إنشاء صناعات مشتركة تعمل على تحسين هيكل إنتاجه المحلي ، وبالفعل في حال تطور التكامل بين دول الجوار ، سيكون العراق في وضع أفضل من إذ تنويع اقتصاده ، إذ يكون النفط من الموارد الاقتصادية ، ويمكن تطوير القطاع الزراعي هناك بعد بلوغ حصص المياه التي تدفعها تركيا للعراق وبناء سدود وخزانات جديدة في العراق .

أن العراق لن يكون المستفيد الوحيد لكن ستتاح لدول الجوار فرصة أفضل لتوسيع علاقاتها الإقليمية البينية ، مما سيزيد من مكانتها الإقليمية في السياسة والاقتصاد ، وستكون تجارتها البينية في وضع أفضل من السابق ، وكذلك يمكن لدول الجوار من المساهمة بشكل كبير في تطوير البنى التحتية للعراق ، الأمر الذي ينعكس بشكل جيد على الشركات المتخصصة في هذا المجال ، من البناء والطرق ومحطات الطاقة ، فضلا عن إنشاء العديد من الصناعات التي يمكن أن تأتي في إطار الشراكة بين دول المنطقة ، إذ ستتاح فرصة أفضل لتوسيع علاقاتها الإقليمية في حال وجود تكامل تجاري وتقارب سياسي .

وهنالك عقبات ليست سهلة ، منها حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق ، ومشكلات تركيا وإيران مع الأكراد في شمال العراق ، وفي المقابل تعاني إيران من عقوبات اقتصادية دولية ، ومع ذلك ، لديها أيضاً تعاملات اقتصادية وتجارية وثقافية ومدنية مع كل من العراق ودول الجوار بعد التقارب الذي حصل بينها وبين السعودية ، فضلاً عن ان العراق وإيران والسعودية من الدول المنتجة والمصدرة للنفط ، وهما أعضاء في منظمة أوبك ، ولديهما احتياطيات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي ، مما يجعلها إضافة إيجابية إلى أي تكامل تجاري ، وقد تكون حتى ورقة ضغط في إدارة بعض الملفات التي يديرها التكامل ، وتعد أيضاً مصادر مهمة للنفط والغاز الطبيعي إلى تركيا وسوريا والأردن .

وهناك عدد من التطورات التي يمكن أن تحسن العلاقات بين دول التكامل من خلال البوابة الاقتصادية للتكامل التجاري الإقليمي ، على الرغم من وجود بعض العقبات منها أن إيران والعراق وسوريا ليست أعضاء في منظمة التجارة العالمية ، لكن من المؤمل انضمامهم تباعاً ، وتركيا ملزمة ببعض اتفاقيات الجمارك والتجارة مع الاتحاد الأوروبي.

(1) احمد يوسف كيطان ، العراق والأردن: مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي المشترك ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، قسم الدراسات الاقتصادية ، كانون الثاني 2019 ، ص 5

وقد تكون دول التكامل مؤهلة لاجتياز مرحلة منطقة التجارة الحرة على المدى القصير ، والانتقال إلى مرحلة الاتحاد الجمركي ، والتي ستستغرق مدة لتأهيل العراق ودول الجوار لمطابقة أنظمتهما مع تركيا ، وهو أكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي ، ومن العقبات الأخرى التي تنتظر الحل لكسب الثقة المتبادلة بين هذه الدول والتي وضعت على أجندة العلاقات بين الدول المدرجة في هذا التكامل المنتظر مجموعة من القضايا التي تحتاج إلى حل ، وفي مقدمتها: قضية المياه ، ومطالبة إيران والعراق بحصص أفضل مما هي عليه الآن من المياه من تركيا كدولة مصدر ، كما يلزم تجاوز المسائل المتعلقة بالجمارك وفقا لقواعد منظمة التجارة ، مع مراعاة بعض خصوصيات وضع العراق لمدة انتقالية يمكن الاتفاق عليها ، بسبب تدهور الهياكل الصناعية والزراعية فيه ، كما قد يكون من المناسب تطوير المعاملات المالية والمصرفية وفق قواعد التمويل الدولي ، حتى لو كانت إيران ستعاني في هذا الأمر بسبب العقوبات المفروضة عليها الآن ، وحتى تتوصل إلى اتفاق بشأن برنامجها النووي قريباً مع وكالة الطاقة الذرية ، وسيتطلب منحها بعض الوقت لطبيعة المرحلة الانتقالية التي سيقتضيها ملف رفع العقوبات.

كما لا بد من بذل جهود حقيقية لتطوير شبكة النقل البري بين دول التكامل مما يؤدي إلى تسهيل انسياب البضائع ، وكذلك تقصير الوقت المتعلق بالشحن والإجراءات الأخرى ، وكذلك تسهيل الاستثمار البيني بإنعاش الإجراءات الخاصة بتلك الدول مع العراق . وقد برز ذلك من إجراءات لتنفيذ مشروع الفاو الكبير وشبكة النقل وطرق المواصلات والسكك الحديدية لربط دول المنطقة مع العراق وتشغيل مئات الألاف من الأيدي العاملة لتحقيق تنمية اقتصادية وبشرية تساهم في إنجاح التكامل التجاري المقترح ، وكذلك توجه السعودية في إرجاع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع كلاً من ايران وسوريا ، ورغبة ولي العهد السعودي في الاستثمار في العراق ، وغلق ملف التعويضات الكويتية العراقية ، إذ تعد هذه القضايا إيجابية ومشجعة ومثمرة لهذا التكامل.

الاستنتاجات

والتوصيات

والمصادر

الاستنتاجات

1- يعد التكامل التجاري في تطوير اقتصادات الدول المنضوية تحت تكتلات إقليمية في جميع أرجاء العالم أصبحت هي السمة السائدة في بداية القرن الحادي والعشرين لتحقيق الاستفادة القصوى من التخصص وتقسيم العمل الدولي واستغلال مواردها الطبيعية والبشرية في ذلك خدمة لأهدافها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية .

2- بدأ العالم يشهد انبثاق تكتلات اقتصادية وسياسية إقليمية بسبب الصراعات العسكرية الواسعة ومنها بين الدول العربية والكيان الصهيوني وكذلك بين ايران من جهة والولايات المتحدة وحلفائها والكيان الصهيوني من جهة أخرى والصين وتايوان والكوريتين وروسيا وأوكرانيا ما قد يؤدي الى الحاق الأذى بالدول النامية في أمنها وتجارتها ، مما يستلزم أيجاد أسواق ومنافذ للتجارة البينية بعيدة عن الصراعات الدولية .

3- أثبتت المنظمة أنها مبنية على أسس راسخة ومتينه من خلال تعزيزها للقواعد والإجراءات التي أنشأت من أجلها وبالأخص في (مجال التجارة والاستثمار).

4- تعد التجارب الدولية في التكامل التجاري الإقليمي عينة الدراسة (النافتا ، دول مجلس التعاون الخليجي ، الأسيان) من مناطق التجارة المهمة في العالم وقد أدت الى تحقيق نمواً اقتصادياً كبيراً من خلال رفع مستوى المعيشة للدول المرتبطة بالمنظمة .

5- تبين لنا ان الاقتصاد العراقي واجه حملة كبيرة بعد النجاح الذي حققه بعد التأميم في بداية سبعينيات القرن الماضي للحروب المفروضة عليه مع دول الجوار والولايات المتحدة الأمريكية والسياسات الخاطئة للنظام السابق في إيقاف عجلة التنمية الاقتصادية التي أدت الى مديونية العراق وتحطيم البنى التحتية له .

6- الاعتماد الكبير على سد احتياجات السوق المحلية بالاستيرادات الخارجية من السلع الاستهلاكية والكمالية غير الضرورية والخدمية والإنتاجية نتيجة لفتح السوق العراقية أمام الأسواق العالمية .

7- أهمية انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية لكي لا يبقى منعزلاً عن العالم وعدم الاستعجال في ذلك على الأقل لمدة عشرة أعوام من الأن حتى يتم تصحيح الاختلال الهيكلي للاقتصاد العراقي وتحقيق طفرات نوعية في تنمية قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات والبنى التحتية للتنمية ، علما بأن العراق قدم طلبا للأنضمام منذ عام 2004 ولازال يحظى بصفة عضو مراقب لحد الأن .

8- إمكانية استفادة العراق من الأنضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO) في مجال الإشراف على السياسة التجارية للعراق وتقديم المشورة الاقتصادية لمعالجة الخلل في تطبيق الاتفاقيات الدولية وحل المشاكل والخلافات بين الدول بسبب التعامل التجاري وتخفيض الرسوم الجمركية .

9- وفقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية والاستثناء الذي يرد فيه حول إقامة تكاملات تجارية إقليمية في ظل الأنضمام الى منظمة التجارة العالمية من الممكن إقامة تكامل إقليمي بين العراق ودول الجوار بشكل منفرد ، أو على أساس اتفاقية تجارية جماعية تظم كل دول الجوار .

التوصيات

1- التأكيد على أهمية معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي بإيجاد مصادر أخرى للدخل القومي عدا النفط بالاستفادة من الغاز الطبيعي المصاحب لإنتاج النفط الخام الذي يهدر بالحرق وتعزيز صناعته بالكامل .

2- وضع خطط استراتيجية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى للنهوض بالقطاعات الاقتصادية والاستفادة من الوفورات المالية في القطاعات الزراعية والصناعية واستخدام التكنولوجيا الحديثة في ذلك .

3- تشجيع القطاع الخاص بالاستثمار في المشاريع الاقتصادية التي يمكن ان تنافس المنتجات الأجنبية المستوردة وبالأخص في الصناعات الإنشائية والزراعية .

4- فسح المجال للاستثمار الأجنبي وبالأخص العربي في القطاع الزراعي والصناعي والخدمي وتقديم الإعفاءات الجمركية والتسهيلات الأخرى .

5- الإسراع بإقامة السدود المائية للاستفادة من الوفورات المائية لتخزينها في واستخدامها في مواسم الجفاف للحفاظ على القطاع الزراعي بشقيه (النباتي والحيواني) ، والانفتاح على دول الجوار لتأمين الحصص المائية للعراق وبالأخص تركيا وسوريا وايران .

6- الإسراع ببناء المشاريع الاستراتيجية المهمة التي تعد ضرورية وأساسية لتطوير الاقتصاد العراقي ومنها ميناء الفاو الكبير والطرق المواصلات السريعة للنقل البري والسكك الحديدية السريعة والمتطورة والجسور وربطها بدول الجوار كافة لتسهيل نقل السلع المستوردة والمصدرة والمسافرين وتجارة الترانزيت وإنشاء المطارات وتزويدها بأسطول للنقل الجوي الحديث .

7- إقامة منطقه تجارة حرة في ميناء الفاو الكبير تستقطب النشاط التجاري لدول المنطقة وتقديم التسهيلات اللازمة للاستثمارات الوطنية والأجنبية فيها .

8- ضرورة تعاون جميع الوزارات كالتعليم العالي والزراعة والصناعة والصحة مع وزارة التجارة في ملف الأنضمام الى منظمة التجارة العالمية للاستفادة من مزايا الأنضمام وتجاوز مساوئها على القطاعات الاقتصادية وبالأخص في الزراعة والصناعة ، وإقامه الدورات التأهيلية للقطاع الخاص لغرض التعريف بمبادئ وأسس الأنضمام الى المنظمة (WTO) والاستعانة بالخبرات الخارجية .

9- التأكيد على دور السياسة المالية والنقدية في الحفاظ على مستوى الأسعار وكبح جماح التضخم الاقتصادي لتحقيق مستوى جيد من استقرار الاقتصاد الكلي الضروري للبيئة الاستثمارية.

10- الاهتمام بالجانب الأمني وحمايه المستثمرين المحليين والأجانب من الابتزاز والرشوة والمحسوبية لكي تخلق الثقة الكاملة بتوفير فرص الأمان للمستثمرين وسن القوانين اللازمة وتفعيل دور القضاء في ذلك ، وكذلك دور ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة الوطنية في ملاحقة الفساد المالي وهدر المال العام .

11- التوجه نحو إقامة تكامل إقليمي بين العراق ودول الجوار بشكل منفرد ، أو على أساس اتفاقية تجارية جماعية تظم كل دول الجوار في المستقبل .

القرآن الكريم

المصادر العربية

أولاً: الكتب العربية

1. إبراهيم المصري ، الاقتصاد الدولي ، ط1 ، دار الحكمة ، مصر ، 2013
2. إبراهيم نافع ، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة ، الهيئة العامة للكتاب ، مصر ، 2002
3. احمد جابر بدران ،الاقتصاد الدولي والاندماج الاقتصادي المعاصر ، ط1 ، القاهرة ، 2014
4. احمد حامد محمد وإبراهيم جابر ، التكامل الاقتصادي الإقليمي ، دار العلم والأيمان للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2020
5. احمد يوسف دودين ومصطفى يوسف كافي ، التكاملات الاقتصادية الدولية ، ط1، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن ، 2019
6. أسامة المجدوب ، العولمة والإقليمية ومستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ، الدار المصرية اللبنانية للنشر ، القاهرة ، 2000
7. إسماعيل العربي ، التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة ، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1981، الجزائر
8. إكرام عبدالرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 2002
9. أمريتا نار ليكار ، الوجيز في منظمة التجارة العالمية ، ترجمة عبدالاله الملاح ، ط1، مكتبة العبيكان للنشر الرياض ، 2008
10. بكري كامل ، التكامل الاقتصادي ، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1984
11. جمال الدين برقوق ومصطفى يوسف ، الاقتصاد الدولي ، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن ، 2016
12. جيمس جيربر، الاقتصاد الدولي ، ترجمة هيثم عيسى وأخرون، المركز العربي للتعريب وللترجمة والتأليف والنشر ، سوريا ، دمشق ، 2013
13. حبيب محمود ، مبادئ علم الاقتصاد ، الجامعة الافتراضية، المشاع المبدع ، سوريا ، 2018
14. حسين عمر ، الجات والخصخصة ، ط1 ، دار الكتاب الحديث ، مصر ، 1997
15. حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر (النظرية والتطبيق)، دار الفكر العربي ،القاهرة ، 1998
16. حميد الجميلي ، دراسات في اقتصادات الكات ، الطبعة الثانية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ،1997
17. خنفوسي عبدالعزيز ، النظام الاقتصادي المعولم ، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي للنشر ، 2018
18. دومينيك سالفاتور ، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد رضا ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1992
19. زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مطبعة الأمل ، بيروت ، 2003
20. سامي عفيفي حاتم ،الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ،الدار المصرية اللبنانية ، 2005
21. سقراط العلو ، الأزمة الخليجية وتداعياتها على المنطقة ، مبادرة الإصلاح العربي ، سوريا ، 2017
22. سمير بريك اللقماني ،منظمة التجارة العالمية أثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية ، ط1، دائرة المطبوعات والنشر ، الرياض ، 2003
23. سمير محمد عبدالعزيز ، التجارة العالمية والجات 94 ، ط2، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، مصر ، 1997
24. صباح نعمة علي ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الدولية ، ط1، مكتبة الضاد للنشر، 2019
25. صلاح الدين حسن السيسي ، الاقتصاد الدولي ، العولمة والتحولات الاقتصادية الدولية ، دار الكتاب الحديث للنشر ، القاهرة ، 2014
26. صلاح عباس ، التكاملات الاقتصادية هل هي تحايل على الكات ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2006

27. عادل احمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ،2000
28. عبد علي المعموري ومالك دحام الجميلي ، النفط والاحتلال في العراق ، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت ،2011
29. عبدالمطلب عبدالحميد ، اقتصاديات الدول المشاركة الدولية من التكاملات الاقتصادية حتى الكويز ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006
30. عبدالمطلب عبدالحميد ، الجات وأليات منظمة التجارة العالمية ، من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة ، الدار الجامعية ، 2003
31. عبدالملك عبدالرحمن ، الأتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية ، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر و البرمجيات ، مصر ، 2009
32. عبدالمنعم السيد علي ، مدخل في علم الاقتصاد ، مطبعة الجامعة ،جامعة الموصل ، 1984 ،ص 295
33. عزت قناوي ونيرة سليمان ،التكاملات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق ،دار العلم للنشر والتوزيع ، 2005
34. عطية عبد الواحد ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الجزء الثاني ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2003
35. علي محمد الخوري ، الحرب الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية الى أين، الناشر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2019
36. غسان السنو واحمد الطراح ، العولمة والدولة - الوطن والمجتمع العالمي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2002
37. فاضل جواد دهش ، الأثار المترتبة عن انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية على مستقبل القطاع الزراعي ، مطبعة العزة ، بغداد ، 2010
38. فاضل جواد دهش وأسراء حسن سيلان ، استراتيجية دول البريكس في النمو الاقتصادي وإمكانية التطبيق في العراق ، مكتب الأمير للطباعة والاستنساخ ، بغداد ، 2021
39. فليح جسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الورق للنشر ،الأردن ، عمان ، 2000
40. فؤاد أبو ستيت ، التكاملات الاقتصادية في عصر العولمة ، الدار المصرية اللبنانية ، مصر ، 2004
41. كاظم شنته سعد وأياد عبد علي الشمري ، قطاع الزراعة في العراق ، ط1، مطبعة الساقي، بغداد ،2017
42. ماريوس كاتسيولوديس وسبيروس هادجيداكيس، التجارة الدولية منظور عالمي ، ترجمة مروة أبو السعود، ط1، دار الفاروق للنشر، مصر، 2019
43. محمد احمد واحمد فتحي ، الاقتصاد الدولي ، ط1، دار فارس العلمية ، مكة المكرمة ، 2017
44. محمد بن مسلم الردادي ، دليل الجات ومنظمة التجارة العالمية ، ط1، دار المجتمع للنشر والتوزيع ،جدة ،1995
45. محمد بوبوش ، التكامل الاقتصادي المغاربي والتكاملات الإقليمية الراهنة ، دار الخليج للطباعة والنشر ، الأردن ، 2019
46. محمد توفيق عبدالمجيد ، العولمة والتكاملات الاقتصادية ، ط1، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ،2013
47. محمد سيد عابد ، التجارة الدولية ، الإسكندرية ، مطبعة ومكتبة الإشعاع ، 2001
48. محمد عبدالمنعم عفر واحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر 1999
49. محمد محمود الإمام ، التكتل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 2000
50. محمود يونس وعلي عبدالوهاب وأسامة احمد ، التجارة الدولية والتكاملات الاقتصادية ، دار التعليم الجامعي للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2015
51. مصطفى العبدالله الكفري ، التكاملات والمنظمات الاقتصادية ، المطبعة الجامعية ، سوريا ، 2014
52. مهدي سهر الجبوري وخضير عباس حسين ، تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات الدول النامية ، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع ، 2020

53.ميرندا زغلول رزق ، التجارة الدولية ، مطبعة جامعة بنها ، مصر ، 2010
54.نبيل حشاد ، الجات ومنظمة التجارة العالمية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 2006
55.نزيه عبدالمقصود محمد ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية ،ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، مصر ، 2006
56.هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الدولي ، ط1 ، دار جرير ، عمان ، 2006
57.هيفاء عبدالرحمن ياسين ، أليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي ، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن، 2010
58.وسيلة السبتي وشمس نريمان علوي ، التكاملات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية ، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2019 ، الأردن
59.يوسف خميس أبو رفاس ، التكاملات الاقتصادية في شرق أفريقيا وجنوبها ، مركز مشكاة للأعداد والتصميم ، الخرطوم ، السودان ، 2006

ثانياً: الرسائل والأطاريح:

1. أثير هلال فليح ، منظمة التجارة العالمية ودورها في تشجيع وتنظيم المبادلات الدولية ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الحقوق ، 2016
2. أسيا الوافي ، التكاملات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في اطار منظمة التجارة العالمية للتجارة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، الجزائر ، 2007
3. إكرام طاهر، سياسة منظمة التجارة العالمية تجاه الدول النامية العراق انموذجا ، جامعة تكريت ، كلية العلوم السياسية ، 2020
4. حبيبة ايمن وحنان بوخلوط ، الاتحاد الأوربي ودوره في تحقيق التكامل الاقتصادي ، رسالة ماجستير ، جامعة العربي التبسي ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الجزائر ، 2016
5. حنان بلراشد ، دور التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البينية كأداة مساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015
6. حياة بن قبي ، التكاملات الاقتصادية الإقليمية واثرها على المبادلات التجارية البينية – تجربة الاتحاد الأوربي ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد بوضياف ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر، 2019
7. سعاد يحي ، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والأثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة ، رسالة ماجستير ، علوم اقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، 2013
8. سفيان غواس ، حنان بلقايم ، مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل تنامي الحروب التجارية ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ،2019
9. سمر عبدالجواد ، التكامل الاقتصادي العربي في ظل منظمة التجارة العالمية ومشروع الشراكة الأورو متوسطية ، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر ، غزة ، 2015
10. عادل شنيني ، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة البينية بالإشارة إلى بعض التجارب الدولية ، رسالة ماجستير ، الجزائر ، المركز الجامعي بغرداية ، 2011
11. عائشة خلوقي ، تأثير التكاملات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية – دراسة حالة الاتحاد الأوربي ، رسالة ماجستير ،جامعة فرحات عباس ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2012
12. عمار محمود حميد ، نقل التكنولوجيا وبناء القدرات المعرفية في ظل تحديات اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية مع إشارة بخاصة للعراق ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2016

13. لجرادي عادل و زغيمش حكيم ، دور التكاملات الاقتصادية الإقليمية في تطوير التجارة الدولية – دراسة حالة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر، 2020
14. محمد بن ناصر ، المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2008
15. محمد رمضان ال جالم ، منظمة التجارة العالمية وأثارها المتوقعة على التجارة والتنمية في الدول الإسلامية ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ،المملكة العربية السعودية ، 2001
16. مقروس كمال ، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي:دراسة مقارنة بين التجربة الأوربية والتجربة المغاربية ، رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2014
17. ميس عبد الصاحب ، منظمة التجارة العالمية ودورها في الاقتصاد العالمي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين ، العراق ، 2001
18. اليأس حناش ، واقع وأفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل اقتصاد المعرفة ، أطروحة دكتوره ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، الجزائر ، 2018
19. يسرى خلف ، منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على الدول العربية – دراسة حالة انضمام سوريا ، رسالة ماجستير ، جامعة حلب ، كلية الاقتصاد ، 2010

ثالثاً: البحوث والدراسات:

1. احمد كواز ، اندماج اقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية ، سلسلة الخبراء ، العدد 37 ، المعهد العربي بالكويت ، 2010
2. احمد يوسف كيطان ، العراق والأردن: مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي المشترك ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، قسم الدراسات الاقتصادية ، كانون الثاني 2019
3. الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، هيئة المستشارين ، الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة للمدة (2013 - 2030) ، بغداد ، 2013
4. حارث حسن ، تقرير أزمة استفهام كردستان التعقيدات والخيارات ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، 2017
5. خليل عليان عبد الرحيم ، الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية –الفرص – التحديات ، الإدارة العامة للطباعة والنشر ، 2009
6. سعيد النجار ، اثر منظمة التجارة العالمية على الأقطار العربية ، الإسكوا ، 2002
7. عبد علي كاظم المعموري ، حول انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية – اشتراطات الخارج ومحددات الداخل ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العدد 0 ، جامعة النهرين ، بغداد ، 2009
8. عبدالرزاق فارس ، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 363 ، بيروت ، 2009
9. عبدالرؤوف رهبان ، جغرافية التجارة الدولية ، منشورات جامعة دمشق ، كلية الاداب والعلوم الإنسانية ، 2004
10. عبدالله فاضل الحيالي ، انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية – الواقع وإفاق المستقبل ، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد 23، 2015
11. قحطان عدنان احمد ، العلاقات العراقية السعودية بعد العام 2003 و ملامحها المستقبلية ، دراسات دولية ، العد د الثامن والثلاثون ، بدون سنة
12. التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي ، جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 81 ، الكويت ، 2009
13. احمد الكواز ، النظام الجديد للتجارة العالمية ، العدد السادس والثلاثون ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2004

14. عادل محمد خليل ، منظمة التجارة العالمية أنشاءها وألية عملها ، جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد السابع والثلاثين ، الكويت ، 2005
15. عادل محمد خليل ، منظمة التجارة العالمية اهم الاتفاقيات ، جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد الثامن والثلاثين ، الكويت ، 2005
16. ناصر التميمي ، رابطة دول جنوب شرق أسيا :أفاق واعدة لصادرات الطاقة الخليجية ، الناشر مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، 2015/4/15
17. نحو مجتمع المعرفة ، منظمة التجارة العالمية ، الإصدار الرابع عشر ، جامعة الملك عبدالعزيز ، 2007
18. نواف أبو شمالة ، التكامل الاقتصادي : أليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي ، مجلة دراسات تنموية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، العدد 50 ، 2016

رابعاً: المؤتمرات العلمية واللقاءات

1. أسامة كاظم العكيلي واكد سعدون بشار ، قياس نمو إنتاجية الموارد في القطاع الزراعي العراقي للمدة (1970 - 2010) ، المؤتمر العلمي الثاني لكلية الزراعة ، جامعة كربلاء ، 2012
2. لقاء شخصي مع المسؤولين في قسم منظمة التجارة العالمية ، دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة التجارة بتاريخ 2023/2/12
3. محمد ناجي حسن ، اتفاقية منظمة التجارة العالمية وأثارها على الدول النامية ، الملتقى العلمي الدولي الأول حول أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي ، جامعة الجزائر ، 2003

خامساً: المجلات والصحف

1. أسامة بن جعفر فقيه ، منظمة التجارة العالمية واستحقاقات العضوية ، المجلة العربية ، العدد 31 ، 2006
2. تغريد داود ، الفساد الإداري والمالي في العراق واثره الاقتصادي والاجتماعي ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 33 ، جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2015
3. خالفي علي ورميدي عبدالوهاب ، رابطة دول جنوب شرق أسيا (الأسيان) نموذج الدول النامية الإقليمية المنفتحة ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد السادس ، 2012 ، جامعة شلف ، الجزائر
4. خليل خلف الدليمي ، مجلس التعاون الخليجي ودوره في التعاون الاقتصادي ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العراق ، العدد العاشر ، 2005
5. سليم موالدي ، التوجه نحو الإقليمية والنظام المتعدد الأطراف ، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال ، العدد 4 ، تاريخ النشر1/1/ 2018 ، الجزائر
6. عابد شريط ، اثر التكاملات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة العالمية ، مجلة علوم الاقتصاد وعلوم التسيير والتجارة ، جامعة ابن خلدون ، الجزائر
7. عبد الوهاب عبدالله المعمري ، دور منظمة التجارة العالمية في تسوية المنازعات التجارية ، جامعة العلوم والتكنولوجيا ، مجلة الدراسات الاجتماعية ، اليمن ، العدد 31 ، 2010
8. عبدالكريم كامل أبو هات ، العراق ومنظمة التجارة العالمية وجهة نظر، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ، العدد 4 ، بغداد ، 2004
9. عويمر سيد احمد وزهرة بوقلي ، التجارة البينية والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، المجلد السابع ، العدد 1 ، 2022
10. فاتح حركاتي ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، في ظل التكاملات الاقتصادية الإقليمية حالة رابطة دول جنوب شرق أسيا ، مجلة اقتصاد المال والأعمال ، المجلد 5 ، العدد1 ، تاريخ النشر 2020/6/29 ، الجزائر
11. قاسم الشريف ، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) ، مجلة معلومات دولية ، مركز المعلومات القومي ، دمشق ، العدد 64 ، 2000
12. كريم عبيس حسان ، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في العراق للمدة (2003 - 2013) ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 18 ، العدد 3 ، 2016

13. مدحت كاظم القريشي ، تأثيرات انضمام العرق لمنظمة التجارة العالمية على الصناعة العراقية وعلى الاقتصاد الوطني ، مجلة المنصور ، العدد 14 ، 2010 .
14. محمد عبدالكريم منهل ، المتطلبات الأساسية قبل وبعد الأنضمام الى منظمة التجارة العالمية ، جريدة الصباح ، العراق ، العدد 1544، تاريخ النشر 11/23/ 2008
15. محمد علي حميد ، الاقتصاد العراقي ثلاثة عقود من التنمية الوهمية ، مجلة جامعة كربلاء ، جامعة كربلاء ، كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، أذار ، 2007
16. محمد ناجي الزبيدي وهدى مهدي البياتي ، القطاع العراقي وتحقيق الأمن الغذائي في العراق المقومات والتحديات ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد 27 المجلد 7 2018
17. ميادة حسن رحيم ، إمكانية انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية – الإشكالية والنتائج ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 15 ، العدد 4 ، 2018
18. ناجي ساري فارس ، واقع وأفاق القطاع الصناعي في العراق ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، جامعة البصرة ، المجلد 34 ، العدد 36 ، حزيران 2018
19. همسة قصي ، العراق ومنظمة التجارة العالمية بعد 2003 ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، المجلد 10 ، العدد 1 ، 2018
20. هيثم عبدالله ، منظمة التجارة العالمية والعراق ومبررات الأنضمام والأثار الاقتصادية المتوقعة ، مجلة الدراسات الاستراتيجية ، مركز البحرين للدراسات والبحوث ، العدد 17 ، 2009
21. وحيد علي مجاهد ، منظمة التجارة العالمية ، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي ، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ، 1999

سادساً: التقارير والنشرات الإحصائية:

1. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2020
2. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2008
3. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، 2006
4. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، 2007
5. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، 2008
6. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، 2009
7. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، 2010
8. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، 2011
9. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، 2012
10. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، 2013
11. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، 2014
12. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، 2015
13. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، 2016
14. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، 2017
15. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، 2018
16. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، 2019
17. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، 2020
18. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، 2021
19. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، 2022
20. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2006 - 2022
21. وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ،الحسابات القومية ،2015
22. النشرة الإحصائية السنوية للدول المصدرة للنفط (أوبك) ، 2022

سابعاً: الأنترنيت

1- منظمة التجارة العالمية www.wto.org

2- منظمة التجارة العالمية على الرابط الأتي: https://www.wto.org/english/tratop_e/trips_e/trips_e.htm

3- منظمة التجارة العالمية على الموقع الإلكتروني: https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/minist_e.htm

4- منظمة التجارة العالمية www.wto.org

5- حيدر حسين ال طعمة ، تحديات انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، كربلاء ، 2015 ، متاح على الرابط: www.kerblacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog

6- كريم شغيديل ، استقلالية القضاء والمعوقات وأليات الدعم المتبادل ، مجلس القضاء الأعلى ، 2012 ، متاح على الرابط: www.hic.iq/view.1309

7- مسلم الشافعي ، معوقات العملية التشريعية في العراق ،على الرابط الأتي: www.sotaliraq.com

8- وسام درويش ، نماذج على التكاملات الاقتصادية في العالم ، أخر تحديث 2022/9/6 ، على الرابط الإلكتروني الأتي: https://mawdoo3.com

9- موقع العربية على الرابط الأتي: https://www.alarabiya.net/aswaq/economy

10- موقع النافتا على الرابط: https://www.trade.gov/north-american-free-trade-agreement-nafta

11- ويكيبيديا على الرابط الأتي: https://ar.wikipedia.org/wiki

12- موقع مجلس التعاون الخليجي على الرابط الأتي: www.gcc-sg.org/ar

13- رابطة دول جنوب شرق أسيا على الموقع الأتي: www.asean.org

14- نظير احمد هلال مسمار العبيدي ، الوزن الجيوبولتيكي للمنافذ الحدودية البرية الشرقية العراقية وآثارها ، ص11 متاح على الرابط: https://almerja.com/reading.php?idm=157670

15- مدحت كاظم القريشي ، انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية المزايا والمشاكل ، وكالة أنباء براثا ، 2013، على الرابط: http://burathanews.com/Arabic/studies/187793

16- موقع وزارة التجارة العراقية، منظمة التجارة العالمية، قسم منظمة التجارة العالمية 2018 ، على الرابط: http://www.mot.gof.iq/index.php?name-pages&pid-60

17- كمال البصري ، العراق ومنظمة التجارة العالمية، 2009، على الرابط: www.iier.org/p

18- البنك الدولي على الموقع الأتي: www.albankaldawli.org

19- منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد على: www.trademap.org

20- شبكة عراق الخير على الرابط الأتي: https://www.iraqkhair.com/2022/12/04

21- وزارة الصناعة والمعادن ، هيئة المسح الجيولوجي العراقية ، واقع الثروة المعدنية في العراق وأفاق تطورها ، على الرابط الأتي: https://www.industry.com.gov.iq/index.php

22- مجلة الخنادق ، المبادلات التجارية العراقية ، شبكة علاقات مع دول الجوار، متاح على الرابط: https://www.alkhanadeq.com/post.php?id=2775

24- عبد الحافظ الصاوي ، التكتل الاقتصادي المقترح لتركيا وإيران والعراق- تحدياته وتداعياته ، بتاريخ 2021/11/23 ، متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/11/23

المصادر الأجنبية

1- Bernard m. Hoekman & Michel m. Kostecki . the political economy of the world trading system . third edition.2009 .

2- Oatley, Thomas (2019), International Political Economy: Sixth Edition

3- Beal Balass, The Theory of Economic Integration , Greenwood , Pubishing Group ,London ,1961.

3- Robert Gilpin and Jean M Gilpin, Global Political. Economy, Princeton Universitypress,UK,2001
4- Lawrence Summers, "Regionalism and The World Trading System", Policy implication of trade and currency zones, Studies of Federal Bank of Kamas City, 1991
5- Mariane Hmarchand, "The Political Economy of New Regionalism", The Third World Quarterly, London 2005
6- Jean Francois Malterre, Christian Pradeau, European Union on File, Paris: Breal, .3, edition, 1997.
7- Chris DIXOM, South East Asia in the World- economy, Cambridge university press, New York, 1991
8- Baldwin Richard and others, East Asian economic regionalism - feasabities and challenges, Springer edition, Netherlands 2005

Abstract

Regional trade integration is one of the most important strategies of international economic relations that help achieve great economic successes. Accordingly, this study seeks through it to identify its success factors, its weaknesses, and the challenges and difficulties it faces, in order to determine the extent to which we can benefit from the complementary experience between Iraq and neighboring and regional countries and benefit from accession to the World Trade Organization (WTO), and to enhance the possibility of optimal use Because of the large economic resources that it possesses towards the development of economic sectors that suffer from structural imbalances, and this is what can accelerate the construction of important strategic projects that are necessary and essential for the development of the Iraqi economy, including the large port of Faw, roads and express transportation for land transport, fast and advanced railways, bridges and linking them to all neighboring countries to facilitate transportation Imported and exported commodities, passengers, transit trade, airport construction and a fleet of modern air transport.

The establishment and activation of regional economic integrations came as a result of the countries' growing sense of the importance of the regional approach as a new framework for adapting to the failure of the national state to perform its functions on the one hand, and in response to the political, social and economic changes imposed by the context of globalization on the other hand. This general trend towards regional integration coincided with the increase of multilateral efforts to liberalize international trade, then questions and debates widened about the nature of the relationship between regional and multilateral frameworks in the field of international trade liberalization .

The study dealt with the phenomenon of regional economic integration and its role in promoting intra-trade under the umbrella of the World Trade Organization (WTO), and by presenting the experience of the North American Free Trade Area (NAFTA), the experience of the Gulf Cooperation Council countries, and the experience of the free trade area of the Association of Southeast Nations. Asia (ASEAN) for the period (2005-2021) based on the collection of statistical data on intra-regional exports and imports of goods and services, analyzing and comparing them with the values of the factors supporting regional economic integration as models that were able to withstand the global economic crises. The study concluded that the indicators of foreign trade and the difference in the economic structure, the availability of natural resources, the development of infrastructure, the efficiency of the labor force, the size of the consumption market, and the customs tariff are all factors that enhance the gains of trade .

Republic Of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific research

University of Karbala

College Of Administration and Economics

Department of Economics

Anticipating the future of regional trade integration under the World Trade Organization - Selected experiences with the possibility of benefiting from them in Iraq

A Thesis submitted by the student

Mohammed Ali Mahdi Al-Tamimi

To the Board of the Faculty of Management and Economics - Karbala University, which is part of the requirements of obtaining a master's degree in economics

Under the supervision of Assistant Professor Dr. Ammar Mahmood Hameed Al-Rubaie

2023 **1444**